



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
قسم الشؤون القانونية

المبادئ الدستورية والقانونية
الواردة في الأحكام والقرارات الصادرة
عن المحكمة الاتحادية العليا
للسنوات (٢٠٠٥ - ٢٠١٨)

من إصدارات
المحكمة الاتحادية العليا

أشراقة دستورية عراقية

ضم هذا الكراس ، الذي بين ايديكم الكريمة المبادئ الدستورية والقانونية في الف حكم وقرار ونيف ممن أصدرته المحكمة الاتحادية العليا بدء من أول تشكيلها عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٨ كأول محكمة دستورية قضائية في العراق الحديث - وكانت ، ولازالت ، مسيرتها محفوفة بالكثير من المخاطر والمصاعب والعقبات وكان حرصها وأصرارها ودعم المخلصين والساعين الى ترسيخ سيادة القانون وبناء مؤسسات الدولة الدستورية كفيلان على استمرار مسيرتها الصاعدة وعلى تحويل نصوص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ الى خارطة طريق لنظام جمهوري اتحادي ديمقراطي ضامن لوحدة العراق وأستقلاله وسيادته وذلك من خلال هذه الاحكام والقرارات التي أصدرتها ، معتمدة في ذلك على الحوار الهادئ المعمق بين خبرات أعضائها وعلى تجارب المحاكم والمجالس الدستورية العربية والعالمية في القضايا المتشابهة المعروضة عليها ماضية بكل أمانة وأستقلالية في تحقيق مهامها وبهذا الجهد اللامحدود جاءت وستأتي الاحكام والقرارات في هذا النهج .

نسأل الله والمخلصين التوفيق والاسناد للمزيد من العطاء .

القاضي مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا

٢٠١٩/٩/١٥



أحكام وقرارات

المحكمة الاتحادية العليا للعام

٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ / المجلد الأول

طعن دستوري

رقم القرار	تاريخه	المبدأ
١/اتحادية/٢٠٠٥	٢٠٠٦/٥/٩	إذن الوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة ينصب على قرار الإحالة إلى محكمة الجزاء المختصة دون الإجراءات التحقيقية الأخرى الخاصة بالمباشرة بالتحقيق .
٨/اتحادية/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٥/٢٩	إن القرارات التي تصدر من لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين هي قرارات ذات طبيعة خاصة تغلب عليها الصفة الإدارية وليست قرارات قضائية صرفة .
١١/اتحادية/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٨/٢٤	إن ما ورد بالفقرة (ثالثاً) من قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٢٢١) في ١٤/١٠/٢٠٠١ بجرمان الوارث من الإرث يخالف أحكام الشريعة الإسلامية وبناء عليه قرر الحكم بعدم دستوريته .
١٢/اتحادية/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٨/٢٤	لا يجوز التبرع بأموال الدولة وعقاراتها دون بدل ، فالأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن (الدعوى أقامها مواطن يطعن بالأمر (١٤) التشريعي الصادر من مجلس الوزراء بإلغاء قرار لمجلس قيادة الثورة (المنحل) بتمليك احد المواطنين فندق مسجل باسم بلدية الرمادي دون بدل) .
٢٢/اتحادية/٢٠٠٦	٢٠٠٧/٣/٥	تختص المحكمة الاتحادية العليا بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وليس المنتهي حكمها استناداً لأحكام المادة (٩٣/أولاً) من الدستور .
٢٣/اتحادية/٢٠٠٦	٢٠٠٧/٣/٥	لا يجوز الطعن بدستورية قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) الذي كان قد صدر بحالة خاصة معينة في حينه حيث إنه لم يعد قائماً بعد تنفيذه ليكون محلاً للطعن أو يتعارض مع أحكام الدستور .



عدم دستورية المادة (١٥/ثانياً) من قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ لمخالفتها أحكام المادة (٤٩) من الدستور (يخص عدد المقاعد المخصصة لمحافظة نينوى و صلاح الدين و ديالى و بابل) .	٢٠٠٧/٤/٢٦	٢٠٠٦/اتحادية/١٥
لا يحق للمدعية (والدة الشهيد) طلب إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) بعد أن استفادت بجانب من القرار المطلوب إلغائه .	٢٠٠٧/٧/٢	٢٠٠٧/اتحادية/١
عدم دستورية نص الفقرة (رابعاً) من المادة (١١) من قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ (التي استتنت عقوبتي لفت النظر و الإنذار من الطعن) لمخالفتها أحكام المادة (١٠٠) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ التي حضرت النص في القوانين على تحصيل أي عمل أو قرار إداري من الطعن .	٢٠٠٧/٧/٢	٢٠٠٧/اتحادية/٤
دفع وكيل المدعين بعدم دستورية المادة (١١/أولاً) من قانون التقاعد الموحد رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ لتعارضها مع المادة (٢/ج) والمادة (٢٢/أولاً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ لا سند له من القانون لأن المادة المذكورة لا تحرم المتقاعد من استحقاقه للراتب التقاعدي وإنما خيرته بين هذا الراتب وبين الراتب أو الأجر الذي يتقاضاه من دوائر الدولة إذا عاد للعمل فيها بعد التقاعد .	٢٠٠٧/٧/١٦	٢٠٠٧/اتحادية/٨
لا يمكن النظر في عدم دستورية قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) المطلوب إلغاؤه كونه لم يعد نافذاً بعد تسجيل الدار بإسم المشتري (المدعى عليها) وسكنها فيه منذ عام ١٩٨٣ .	٢٠٠٧/١١/٢٩	٢٠٠٧/اتحادية/٥



إن عدم وجود مصلحة للمدعي في طلب الحكم بعدم دستورية قانون ما ، وعدم تحقق إلحاق الضرر به يوجب رد الدعوى .	٢٠٠٨/٣/١٠	٢٠٠٧/اتحادية/٣٢
إن عدم ثبوت تضرر المدعي من الأوامر و القرارات الصادرة من (المدعى عليه/إضافة لوظيفته) يوجب رد الدعوى لعدم توجه الخصومة .	٢٠٠٨/٤/٢١	٢٠٠٧/اتحادية/٢٦
إن استفادة المدعي من القانون المطلوب الحكم بعدم دستورية يوجب رد الدعوى .	٢٠٠٨/٤/٢١	٢٠٠٧/اتحادية/٣١

تفسير دستوري

رقم القرار	تاريخه	المبدأ
٢٠٠٦/اتحادية/١٩	٢٠٠٧/٢/٢٠	إن توقيع أحد أعضاء مجلس الرئاسة أصالة عن نفسه كعضو في المجلس ونياية عن رئيس المجلس بموجب تخويل والى جانبه توقيع العضو الثالث بذلك يكون الاجتماع على أبرام القانون قد تحقق من مجلس الرئاسة .
٢٠٠٧/اتحادية/١٣	٢٠٠٧/٧/٣١	لمجلس المحافظة الصلاحية بسن التشريعات المحلية لتنظيم شؤونها الإدارية والمالية لان المجلس النيابي يختص حصراً بتشريع القوانين الاتحادية وليس له اختصاص إصدار التشريعات المحلية للمحافظة ، كما له إصدار القرارات عدا التي تختص بإصدارها السلطات الاتحادية الحصرية ، وإن تخصيص الأموال إلى حكومات الأقاليم والمحافظة غير المنتظمة بإقليم تختص به السلطات الاتحادية ، وإن المادة (٤٩/رابعاً) من الدستور تنشر وتستهدف تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب وإن ذلك ما يجب العمل عليه في مجلس المحافظة المنتخب .



إن صلاحيات التعيين و الإقالة للأجهزة الأمنية تكون من صلاحيات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم .	٢٠٠٧/٩/١١	٢٠٠٧/اتحادية/١٦
إن عبارة المحاكم المختصة الواردة في الفقرة (ثامناً) من المادة (٧٣) من الدستور وردت مطلقاً والمطلق يجري على إطلاقه وبذلك فأنها تشمل المحكمة الجنائية العراقية العليا مع وجوب مراعاة أحكام قانونها رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ .	٢٠٠٧/٩/٢٦	٢٠٠٧/اتحادية/٢١
إن المقصود بـ(الأغلبية المطلقة) الواردة في المادتين (٦١/ثامناً/أ) و(٧٦/رابعاً) من الدستور هي أغلبية عدد الأعضاء الحاضرين في الجلسة بعد تحقق النصاب القانوني للانعقاد المنصوص عليه في المادة (٥٩/أولاً) منه .	٢٠٠٧/١٠/٢١	٢٠٠٧/اتحادية/٢٣
إن التعويض العادل الذي قصده النص الدستوري في المادة (٢٣/ثانياً) من الدستور تحقق في تحسن موقع أو منفعة القسم المتبقي من العقار وزيادة لقيمه بسبب الاستملاك .	٢٠٠٨/١/٨	٢٠٠٧/اتحادية/٢٥
عدم موافقة عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الرئاسة على قانون أو قرار سنه مجلس النواب يستلزم إعادة ذلك القانون أو القرار إلى مجلس النواب لإعادة النظر في النواحي المعترض عليها .	٢٠٠٨/١/٨	٢٠٠٧/اتحادية/٢٧
إن المادة (٧٣/أولاً) من الدستور أجازت إصدار العفو الخاص من مجلس الرئاسة بتوصية من مجلس الوزراء باستثناء ما يتعلق بالحق الخاص والمحكومين بارتكاب الجرائم الدولية والإرهاب والفساد المالي والإداري مع الإشارة إلى ما ورد في الفقرة (ثانياً) من المادة (٢٧) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا.	٢٠٠٨/١/٨	٢٠٠٧/اتحادية/٢٨



خصومة - اختصاص - إحالة - متفرقة

رقم القرار	تاريخه	المبدأ
٢/اتحادية/٢٠٠٥	٢٩/٥/٢٠٠٦	توقيع المحامون على عريضة الدعوى دون أن يكونوا مفوضين بذلك بتاريخ إقامتها يوجب ردها شكلاً من جهة الخصومة كونها مقامة من أشخاص ليس لهم صفة قانونية .
١/اتحادية/٢٠٠٦	٢٩/٥/٢٠٠٦	إن التغيير الجوهرى في موضوع الدعوى يوجب رد الدعوى شكلاً . لأن الدعوى تتعلق بشطب أسم المدعي من القائمة العراقية الوطنية .
٤/اتحادية/٢٠٠٦	٢٩/٥/٢٠٠٦	إن الطعن بقرارات المنفذ العدل يكون أمام محكمة الاستئناف بصفتها التمييزية وبذلك يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .
٣/اتحادية/٢٠٠٥	٢٤/٨/٢٠٠٦	(إن المدير العام الإداري لا يصلح أن يكون خصماً في الدعوى) و (لا تصح الخصومة ضد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات باستبعاد أحد المرشحين لأنها جهة منفذة للقرار الصادر عن الهيئة الوطنية لاجتثاث البعث) .
١٣/اتحادية/٢٠٠٦	٢٤/٨/٢٠٠٦	إن الفصل في المنازعات المتعلقة بشرعية القوانين والقرارات والأنظمة والتعليمات والأوامر وإلغاء ما يتعارض منها مع أحكام الدستور يجب أن يقدم طلب الإلغاء من جهة رسمية أو مدع ذي مصلحة .
٧/اتحادية/٢٠٠٦	١١/١٠/٢٠٠٦	إن حلول مجلس القضاء الأعلى محل وزارة العدل بموجب الأمر المرقم (٣٥) المؤرخ في ٨/أيلول/٢٠٠٣ الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة يوجب رد دعوى المدعي المقامة ضد وزارة العدل لعدم توجه الخصومة .
١٤/اتحادية/٢٠٠٦	١١/١٠/٢٠٠٦	إن توقيع عريضة الدعوى من شخص لا صفة قانونية له يوجب رد الدعوى لعدم توجه الخصومة .



إن إنهاء خدمات المدعي (كقاضٍ) من قبل مجلس القضاء الأعلى يعد أمراً إدارياً وليس أمراً تشريعياً فيكون النظر فيه خارج اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٦/١٠/١١	٢٠٠٦/اتحادية/١٦
إن مطالبة المدعي بصفته الشخصية المجردة بتمثيل كتلة (الكلد آشوريين) في مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وليس بصفته ممثلاً عن الكتلة المذكورة في مجلس النواب يوجب رد الدعوى لعدم توجه الخصومة .	٢٠٠٧/١/٨	٢٠٠٧/اتحادية/١٢
إن الرقابة على القرارات التمييزية التي تصدرها الهيئة التمييزية في هيئة حل نزاعات الملكية العقارية لا تدخل ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٧/١/٢٨	٢٠٠٧/اتحادية/٢٩
إن النظر في صحة التصويت على مشروع ما في مجلس النواب العراقي ليس من بين اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٧/٢/٥	٢٠٠٦/اتحادية/١٨
إن الطعن بالقرار الصادر من مجلس الوزراء بمنع المحاكم من سماع الدعاوى ذات العلاقة بشأن الديون المترتبة على الدولة يكون أمام محكمة القضاء الإداري حصراً باعتباره قرار إداري .	٢٠٠٧/٢/٢٠	٢٠٠٦/اتحادية/١٧
إن الطعن بقرارات هيئة اجتثاث البعث يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٧/٢/٢٠	٢٠٠٦/اتحادية/٢٠
لا يجوز الطعن بعدم دستورية قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) الذي كان قد صدر بحالة خاصة معينة في حينه حيث أنه لم يعد قائماً بعد تنفيذه ليكون محلاً للطعن أو ليتعارض مع أحكام الدستور .	٢٠٠٧/٣/٥	٢٠٠٦/اتحادية/٢٣
تناقض طلبات وكيل المدعي في عريضة الدعوى أمام المحكمة يعد تناقضاً مانعاً من سماع الدعوى كما أن التصدي للأحكام والقرارات القضائية ليس من بين اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٧/٤/٢٦	٢٠٠٦/اتحادية/٢٤



أن إقامة الدعوى من المدعية بالذات يخالف أحكام المادة (٦) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ ، إذ يجب أن تقدم الدعوى بواسطة محامٍ ذي صلاحية مطلقة وإن إلغاء التصويت على مشروعات القوانين في مجلس النواب يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٧/٧/٢	٣/اتحادية/٢٠٠٧
إن تدقيق مشاريع القوانين قبل تشريعها لبيان مدى مطابقتها مع أحكام الدستور يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٧/٧/٢	٩/اتحادية/٢٠٠٧
إن طلب بيان المشورة القانونية بصدد الآلية التي يتم من خلالها إعفاء أو إقالة هيئة رئاسة مجلس النواب وفق المادة (٤٩) من الدستور والمادة (١٢) من النظام الداخلي لمجلس النواب يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا ويدخل ضمن اختصاصات مجلس شوري الدولة .	٢٠٠٧/٧/١٦	١٤/اتحادية/٢٠٠٧
إن تفسير مواد النظام الداخلي لمجلس النواب هو من اختصاص مجلس شوري الدولة وليس من بين اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٧/٧/١٦	١٥/اتحادية/٢٠٠٧
إن تحديد نوع التصويت المطلوب في اتخاذ القرارات في جلسات مجلس النواب (سري أو علني) يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٧/١٠/٨	٢٢/اتحادية/٢٠٠٧
إن طلب إعطاء الرأي القانوني في إمكانية إصدار تشريع يجيز تفويض أعضاء مجلس النواب أحدهم الآخر في حضور الجلسات والمناقشة والتصويت يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٧/١٠/٢١	٢٤/اتحادية/٢٠٠٧



أحكام وقرارات

المحكمة الاتحادية العليا ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ / المجلد الثاني

تفسير دستوري

رقم القرار	تاريخه	المبدأ
١٥/اتحادية/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٤/٢١	التركمان والناطقين باللغة السريانية في محافظة كركوك يدخلان ضمن مفهوم (الكثافة السكانية) المنصوص عليها في الفقرة (رابعاً) من المادة (٤) من الدستور .
١٦/اتحادية/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٤/٢١	لمجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم الحق بسن القوانين الخاصة بفرض وجباية وإنفاق الضرائب المحلية بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية .
٢٦/اتحادية/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٦/٢٣	لا يقبل تفسير نص دستوري ما لم يقدم من (مجلس الرئاسة أو مجلس النواب أو مجلس الوزراء أو الوزراء) ولا يقبل من منظمات المجتمع المدني أو الأحزاب .
٢٩/اتحادية/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٧/٣١	إن تعبير (الموازنة التكميلية) ينصرف إلى ما ينصرف إليه تعبير (الموازنة العامة) المنصوص عليها في المادة (٥٧) من الدستور .
٤٢/اتحادية/٢٠٠٨	٢٠٠٨/١١/٢٤	بإمكان مجلس النواب الموافقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وفقاً لأحكام قانون (عقد المعاهدات) رقم (١١١) لسنة ١٩٧٩ .
٣/اتحادية/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢/٤	يشترط إن تقدم الطلبات إلى المحكمة الاتحادية العليا بتوقيع الوزير أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة استناداً لنص المادة (٥) من نظامها الداخلي رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ .
٦/اتحادية/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢/٤	إن الأولوية في التطبيق تكون لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم ما لم تكن متعارضة مع أحكام الدستور .
٩/اتحادية/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢/٥	يستمر مجلس النواب بأداء مهامه وتتعقد جلساته برئاسة أحد نائبي الرئيس إذا خلا منصب رئيس المجلس .



لا يملك رئيس الجمهورية صلاحية النقض المنصوص عليها في المادة (١٣٨/ثانياً) من الدستور في الدورة الثانية و المنوطة بمجلس الرئاسة .	٢٠٠٩/٤/٨	٢٠٠٩/اتحادية/١٨
إن مفهوم السنة التقويمية التي نصت عليها المادة (٥٦/أولاً) من الدستور ينصرف إلى السنة الميلادية .	٢٠٠٩/٥/١٣	٢٠٠٩/اتحادية/٢٩
إن المحافظات غير المنتظمة بإقليم لا ترتبط بوزارة وتخضع لرقابة مجلس النواب وتتبع القرارات التي تصدرها الهيئة المنصوص عليها في المادة (٤٥/أولاً) من قانون المحافظات رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ .	٢٠٠٩/٧/٢٠	٢٠٠٩/اتحادية/٣٨
لمجلس الوزراء الصلاحية في اقتراح تعيين أصحاب الدرجات الخاصة ومن بينهم المستشارون في دوائر الدولة كافة إلا من استثنى منهم بنص خاص تنصرف للتعيين في الدوائر المرتبطة بديوانه والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وكذلك الدوائر المرتبطة بمجلس النواب ومجلس الرئاسة .	٢٠٠٩/٧/٢٠	٢٠٠٩/اتحادية/٤٣
إن نص المادة (٤٩/أولاً) من الدستور حدد أعضاء مجلس النواب بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق وإن هؤلاء الأعضاء يمثلون الشعب العراقي بأكمله ، أما بصدد مقترح تقسيم الموصل إلى أربع دوائر وديالى وصلاح الدين إلى ثلاث دوائر توزع بالتساوي على المكونات الرئيسية فأن المقترح المتقدم ذكره إذا كان الهدف منه اعتماد العنصرية أساساً له فأن ذلك يعد مخالفاً لحكم المادة (٧/أولاً) من الدستور .	٢٠٠٩/٧/٢٠	٢٠٠٩/اتحادية/٤٥
لم يميز الدستور العراقي بين العراقيين الساكنين داخل العراق أو خارجه وإنما أشتراط أن يراعى في اختيار أعضاء مجلس النواب تمثيل سائر مكونات الشعب وأن لا تقل نسبة تمثيل النواب تمثيل سائر مكونات الشعب وإن لا تقل نسبة تمثيل النساء عن الربع من عدد أعضائه .	٢٠٠٩/١١/١٩	٢٠٠٩/اتحادية/٧٢



احتساب أيام العطل الرسمية ضمن المدة المحددة للطعن إذا تصادف وجودها خلال تلك المدة وإذا انتهت المدة في يوم عطلة رسمية تمدد إلى أول يوم يليه من أيام الأسبوع .	٢٠٠٩/١٢/٣	٢٠٠٩/اتحادية/٧٦
إعادة مجلس الرئاسة مشروع القانون استناداً للمادة (١٣٨/خامساً/ب) من الدستور لا يلزم مجلس النواب بعدم مناقشة أي فقرة لم تكن محللاً للاعتراض .	٢٠٠٩/١٢/٧	٢٠٠٩/اتحادية/٧٧

طعن دستوري

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
يعتبر قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٨٠٠) لسنة ١٩٨٩ غير دستوري لان تقدير التعويض عن نزع الملكية بطريق الأستملاك يكون بتاريخ الكشف والتقدير الذي يجري بمناسبة إقامة دعوى الأستملاك وليس بتاريخ وضع اليد أو طلب الأستملاك .	٢٠٠٨/٥/٢٦	٢٠٠٨/اتحادية/٢١
تختص المحكمة الاتحادية العليا بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وليس المنتهي حكمها .	٢٠٠٨/٧/٢٢	٢٠٠٨/اتحادية/٨
قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٠ لا يتعارض مع أحكام المادة (٢٣) من الدستور الذي حدد آلية معينة لتقدير اجر المثل .	٢٠٠٨/٧/٢٢	٢٠٠٨/اتحادية/١٧
تختص المحكمة الاتحادية العليا بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وليس غير النافذة .	٢٠٠٨/٧/٢٢	٢٠٠٨/اتحادية/٢٤
لا يجوز إبطال إجراءات انتخاب مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بداعي عدم مراعاة تمثيل مكون (الكلدان والآشوريين) فقط .	٢٠٠٨/١١/٢٤	٢٠٠٨/اتحادية/٩



لا يجوز لمجلس النواب اتخاذ قرار بحق احد أعضائه برفع الحصانة عنه ومنعه من السفر إلا بناء على طلب من السلطة القضائية وفي حالات محددة وردت على سبيل الحصر .	٢٠٠٨/١١/٢٤	٢٠٠٨/اتحادية/٣٤
وزارة المالية هي ملزمة بإيفاء التزامات الكيانات المنحلة استناداً لمبدأ الغنم بالغرم .	٢٠٠٩/١/١٢	٢٠٠٨/اتحادية/٣٥
تجاوز الحكومة المدة المحددة في قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٩ لأجراء التعداد العام ينطوي على مخالفة قانونية وكان المقتضى التقدم بمشروع قانون لتعديل النص الموجود في قانون الموازنة العامة المتعلقة بالتعداد .	٢٠٠٩/٢/١	٢٠٠٩/اتحادية/٦٩
طلب المدعي إبطال الاتفاقية التي أبرمت بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية واجبة الرد لكون الاتفاقية ما زالت في دور التشريع وغير نافذة ولم تصبح قانوناً على وفق الإجراءات الدستورية .	٢٠٠٩/٢/٩	٢٠٠٨/اتحادية/٤٤
الدفع بعدم دستورية تشريع ما قبل أن يصبح قانوناً نافذاً وفق الإجراءات الدستورية موجب لرد الدعوى لأنها قد أقيمت سابقة لأوانها .	٢٠٠٩/٢/٩	٢٠٠٩/اتحادية/٤٤
تختص المحكمة الاتحادية العليا في القضايا التي تنشئ عن تطبيق القوانين الاتحادية وان ذلك يتطلب شكلية معينة عن طريق إقامة دعوى بالموضوع المتنازع فيه .	٢٠٠٩/٣/١	٢٠٠٩/اتحادية/١٢
الأمر الديواني المطلوب إلغائه إذا ما جاء مقتصرراً على المدعي على سبيل الحصر ولا يتصف بصفة العموم يكون النظر في صحة صدوره خارج اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٩/٣/٣	٢٠٠٩/اتحادية/٧٨
الدفع بعدم دستورية تشكيل المحكمة الجنائية العراقية العليا لا سند له من القانون .	٢٠٠٩/٤/٨	٢٠٠٨/اتحادية/٤٥



إن ترقية القاضي من صنف إلى آخر يتطلب جملة من الضوابط أهمها نيته راتب الحد الأدنى للصنف وتقديمه بحثاً .	٢٠٠٩/٤/٨	٢٠٠٩/اتحادية/٤
الجهات الرسمية فقط لها الحق بطلب الفصل في شرعية قانون أو قرار تشريعي أو نظام أو تعليمات أو أمر .	٢٠٠٩/٥/٤	٢٠٠٩/اتحادية/٣٠
طلب بيان الرأي بخصوص شرعية التصويت في انتخابات مجلس المحافظة لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٩/٥/١٢	٢٠٠٩/اتحادية/٢٤
أوصت المحكمة الاتحادية العليا لجنة تعديل الدستور في مجلس النواب بمعالجة كيفية انتخاب رئيس المجلس أو أحد نوابه في حالة شغور منصب أي منهم .	٢٠٠٩/٥/٢٦	٢٠٠٩/اتحادية/١٠
الادعاء بأن العراق لا سيادة له وناقض السيادة قول لا سند له من القانون ومن حقه عقد المعاهدات والاتفاقيات .	٢٠٠٩/٦/١٥	٢٠٠٩/اتحادية/١٥
إن دستور جمهورية العراق أجاز نزع الملكية لأغراض المنفعة العامة لذلك فإن قانون الاستملاك لا يعد مخالفاً للدستور .	٢٠٠٩/٧/١٥	٢٠٠٩/اتحادية/٣٧
لا تعد معاملات قبول طلب الدراسات العليا محصنة من الطعن وإنما يطعن فيها أمام الوزير المختص .	٢٠٠٩/٨/١١	٢٠٠٩/اتحادية/١١
الأغلبية المطلوبة للتصويت على رفع الحصانة عن عضو مجلس النواب هي أغلبية عدد الأعضاء الحاضرين وإن الادعاء بعدم حصول النصاب مردود .	٢٠٠٩/٨/١١	٢٠٠٩/اتحادية/٢٧
إن الطعن بإقالة مدير عام الشرطة لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا لأنها وردت على سبيل الحصر في قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم .	٢٠٠٩/٨/١٦	٢٠٠٩/اتحادية/٥٤
ليس من صلاحيات المحكمة الاتحادية العليا النظر في صحة التصويت على انتخاب أعضاء مجلس المحافظة أو التحريف في المحضر وإنما يترك ذلك للولاية العامة للقضاء .	٢٠٠٩/٩/٧	٢٠٠٩/اتحادية/٢٦



الطعن المقدم من كتلة التحالف الكوردستاني في مجلس النواب على قرار مجلس الوزراء القاضي بتأجيل التعداد العام للسكان لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٩/٩/١٦	٢٠٠٩/اتحادية/٥٧
يعتبر تمديد عمل برلمان كوردستان موافقاً للقانون ما دام قد تم بقانون أقر من البرلمان وتم المصادقة عليه من رئيس الإقليم .	٢٠٠٩/١٠/١٢	٢٠٠٩/اتحادية/٣٩
قرار استملاك الأراضي لأغراض تنفيذ الطرق العامة لا يتعارض مع أحكام المادة (٢٣) من الدستور لأن هدفه تحقيق المنفعة العامة مقابل تعويض عادل ولا يعتبر من باب المصادرة.	٢٠٠٩/١٠/١٢	٢٠٠٩/اتحادية/٤٨
تحديد رئيس مجلس النواب للأولويات في استخدام وسائل الرقابة البرلمانية يعد من الأمور التنظيمية للمجلس ولا صلاحية للمحكمة الاتحادية العليا للتدخل فيها.	٢٠٠٩/١٠/١٢	٢٠٠٩/اتحادية/٥١
قانون تعديل قانون الادعاء العام الخاص بالطعن لمصلحة القانون جاء منسجماً مع أحكام الدستور التي منعت تحصين أي قرار من الطعن .	٢٠٠٩/١٢/١٢	٢٠٠٩/اتحادية/٦٥
إن قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٧٧٥) لسنة ١٩٨٩ لم يخالف دستور عام ١٩٧٠ ولا دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وبالأخص المادة (٢٣) منه ، لأن المالك وفي ظل الظروف السياسية التي جرى فيها نقل الملكية للعقارات موضوع الدعوى بأسم المدعي تحسباً لما كان يحيط بأقرانه من ظروف التفسير التي مر بها العراق في تلك الفترة الزمنية.	٢٠١٠/١/١١	٢١/وموحداتها ٢٢ و ٢٣/اتحادية/٢٠٠٩
إذا كان القرار الجمهوري المرقم (٦٧) في ٢٠٠١/٧/٣١ الصادر من الرئيس السابق مخالف للدستور النافذ في حينه ودستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ فإنه يعتبر غير دستوري مما يترتب على ذلك إلغاؤه .	٢٠١٠/٧/١٢	٢٠٠٩/اتحادية/٦٠



خصومة - متفرقة - اختصاص

رقم القرار	تاريخه	المبدأ
١/اتحادية/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٣/١٠	الرقابة على الإجراءات التي تتخذها محاكم البداية ومحاكم الاستئناف ومحكمة التمييز عند نظرها الدعوى لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .
٢/اتحادية/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٣/١٠	النظر في إلغاء القرارات التي تتصف بالصفة الإدارية وليس لها صفة تشريعية لا يدخل النظر فيها ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .
٣/اتحادية/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٣/١٠	النظر بإلغاء عقوبة الإنذار أو العقوبات الأخرى الموجهة لموظفي الدولة لا يدخل النظر فيها ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .
٤/اتحادية/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٥/١٩	النظر في صحة القرارات التمييزية الصادرة عن هيئة التمييز في هيئة حل نزاعات الملكية العقارية لا يدخل النظر فيها ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .
٢٢/اتحادية/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٥/١٩	بيان الجهة الرسمية التي تثبت معيار الإقامة للمرشح ومدتها وهل هي لأغراض التغيير الديمغرافي لا يدخل النظر فيها ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .
٢٣/اتحادية/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٥/١٩	تحديد الأحرف المستخدمة (الهجاء العربي . اللاتينية) في كتابات لوحات الدلالة للغة التركمانية في دوائر محافظة كركوك لا يدخل النظر فيها ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .
٢٥/اتحادية/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٦/٢٣	أن تفسير نصوص القوانين والأوامر وبيان الرأي فيها لا يدخل النظر فيها ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .
٥/اتحادية/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٧/٢٢	لا يحق طلب إلغاء قرار تشريعي بادعاء عدم دستوريته لأن القرار الغي بصدور قانون المساءلة والعدالة . كما أن طلب إلغاء قرارات اللجنة المشرفة على انتخابات نقابة المحامين لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بالنظر فيه حيث رسم القانون طريقاً للطعن فيه .



لا تصلح مخاصمة وزارة الدفاع الجديدة عن الالتزامات المالية المترتبة بذمة وزارة الدفاع المنحلة ما داما هناك وسيلة يتم بموجبها الحصول على الحقوق المترتبة بذمة الوزارة (الأخيرة) .	٢٠٠٨/٩/١٥	٢٠٠٨/اتحادية/١٠
طلب الحكم بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة من الموظفين أو من الهيئات في دوائر الدولة هو من اختصاص محكمة القضاء الإداري .	٢٠٠٨/٩/١٥	٢٠٠٨/اتحادية/٢٨
طلب إيضاح سبب عدم تنفيذ وزارة الداخلية لقرار مجلس محافظة بغداد لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٨/٩/١٥	٢٠٠٨/اتحادية/٣٣
تعد خصومة المدعى عليه غير متوجهة إذا لم يترتب على إقراره شيء ولم يلزم بشيء في موضوع الدعوى .	٢٠٠٨/١٠/١٦	٢٠٠٨/اتحادية/٢٧
لا تصح خصومة رئيس مجلس شوري الدولة/إضافة لوظيفته في الدعوى لعدم تمتعه بالشخصية المعنوية .	٢٠٠٨/١١/٤	٢٠٠٨/اتحادية/٣٦
تعديل القوانين هو عمل تشريعي تختص به السلطة التشريعية ولا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٩/١/١٢	٢٠٠٨/اتحادية/٣٩
ينتفي شرط المصلحة الواجب توافره في الدعوى المقامة أمام المحكمة الاتحادية العليا إذا ما استند المدعي في دعواه على طلب إلغاء قرار مجلس شوري الدولة الصادر وفقاً لأحكام البند (خامساً) من المادة (٦) من قانون مجلس شوري الدولة كونه رأياً استشارياً غير ملزم وليس قراراً .	٢٠٠٩/١/١٢	٢٠٠٨/اتحادية/٤٣
تفسير نصوص القوانين وإعطاء الرأي فيها لا يدخل النظر فيها ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٩/٢/٤	٢٠٠٩/اتحادية/٥
تفسير القوانين يخرج النظر فيها عن اختصاصات المحكمة لاتحادية العليا ويدخل ضمن اختصاصات مجلس شوري الدولة .	٢٠٠٩/٢/٩	٢٠٠٩/اتحادية/٨



الوكالة الخاصة المتعلقة بقطعة أرض لا تبيح للمحامي استعمالها لإقامة الدعوى أمام المحكمة الاتحادية العليا وتكون الدعوى محكومة بالرد من جهة الخصومة .	٢٠٠٩/٣/٢٣	٢٠٠٩/اتحادية/١
إقامة الدعوى من شخص لا صفة له في إقامتها تجعل خصومته غير متحققة كما لا تصح مخاصمة المدعى عليه لعدم تمتعه بالشخصية المعنوية .	٢٠٠٩/٣/٢٣	٢٠٠٩/اتحادية/٢
طلب الرأي حول دستورية دمج مؤسستين لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٩/٣/٢٣	٢٠٠٩/اتحادية/١٣
ليس من اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا تفسير نصوص قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم لعدم تعلقه بتفسير نص دستوري .	٢٠٠٩/٥/٢٦	٢٠٠٩/اتحادية/٣٦
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا في التعرض لحكم بدائي اكتسب درجة البتات كما لا يصلح المدعي خصماً في الدعوى .	٢٠٠٩/٦/١٥	٢٠٠٩/اتحادية/١٧
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بالنظر في الأمور التقاعدية الخاصة بالقضاة .	٢٠٠٩/٧/١٥	٢٠٠٩/اتحادية/١٩
إن إعادة الأرض لوزارة المالية لم تكن عن طريق المصادرة وبإمكان المدعي الرجوع على من تلقى منه الأرض لأنه لم يكن طرفاً في معاملة التعويض العيني .	٢٠٠٩/٨/١١	٢٠٠٩/اتحادية/٧
ما دام أن القانون قد رسم طريقاً للطعن في القرار الإداري فإن المحكمة الاتحادية العليا غير مختصة بالنظر فيه .	٢٠٠٩/٨/١١	٢٠٠٩/اتحادية/٣٣
إن النظر بالاعتراض على قرار إقالة مدير الناحية لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٩/٨/١١	٢٠٠٩/اتحادية/٤٧
إن النظر في صحة إجراءات التصويت لانتخاب رئيس مجلس المحافظة والمحافظ ونوابهم لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٩/٩/٧	٢٠٠٩/اتحادية/٢٠



إن قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم بين في بعض موادها اختصاص المحكمة الاتحادية العليا وليس من بينها صلاحية النظر في الشهادة التي يحملها المرشح لنيل منصب المحافظ .	٢٠٠٩/٩/٧	٢٠٠٩/اتحادية/٢٨
إن قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم قد حدد اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا وليس من بينها النظر في صحة انتخاب نائب المحافظ .	٢٠٠٩/٩/٧	٢٠٠٩/اتحادية/٣٤
قرار مجلس الوزراء باعتبار الأصول العينية والنقدية الموجودة أو التي صرفت على جامعة الإمام جعفر الصادق (ع) الأهلية تبرعاً من الوقف الشيعي . هو من القرارات الإدارية التي يتم الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري .	٢٠٠٩/٩/٧	٢٠٠٩/اتحادية/٤١
بيان الرأي في الجهة المخولة للموافقة على العقد المنقذ عليه بين شركة (Bb) والشركة الصينية الوطنية للنفط (CNPC) في إطار الدستور والقوانين النافذة لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٩/٩/٧	٢٠٠٩/اتحادية/٤٩
تفسير القوانين يقع ضمن اختصاص مجلس شورى الدولة ولا يدخل النظر فيها ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٩/٩/٧	٢٠٠٩/اتحادية/٥٢
طلب بيان الرأي بشأن رأي صدر عن مجلس شورى الدولة لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا لأن الدستور والقانون حدد هذه الاختصاصات .	٢٠٠٩/٩/١٦	٢٠٠٩/اتحادية/٥٦
الطعن في قرار المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أو نقض قرار الهيئة القضائية للانتخابات في محكمة تمييز إقليم كوردستان لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٩/١٠/١٢	٢٠٠٩/اتحادية/٤٠
المحكمة الاتحادية العليا غير مختصة بالنظر في صحة القرارات الصادرة من الجهات القضائية ومنها لجان نزاعات الملكية والهيئة التمييزية المختصة .	٢٠٠٩/١٠/١٢	٢٠٠٩/اتحادية/٤٢



المصادقة على قرار إقالة محافظ صلاح الدين لارتكابه مخالفات إدارية ومالية واستغلاله لمنصبه الوظيفي في إدارة دفة المحافظة وإن تلك الأسباب تعد من الأسباب التي إجازتها لمجلس المحافظة في إقالة المحافظ من منصبه استناداً لحكم الفقرة (أ) من (١) من البند (ثامناً) من المادة (٧) من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ .	٢٠٠٩/١٠/١٢	٢٠٠٩/اتحادية/٥٨
بيان الرأي عن مدى صلاحية المحافظ بالإقالة والتنسيب والنقل بين دوائر الوزارات في المحافظة الواحدة لأصحاب المناصب العليا لا يدخل ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٩/١٢/٣	٢٠٠٩/اتحادية/٧٤
بيان الرأي بصدد ما إذا كانت أمانة بغداد دائرة اتحادية أو محلية ضمن بغداد لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٩/١٢/٣	٢٠٠٩/اتحادية/٧٠
المحكمة الاتحادية العليا ليس رقيباً على القرارات التي تصدرها مجلس شوري الدولة وغير مختصة بذلك .	٢٠٠٩/١٢/١٤	٢٠٠٩/اتحادية/٧٣
الاعتراض على إقالة مسؤول إداري في المحافظة لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٩/١٢/٢١	٢٠٠٩/اتحادية/٧٩
إن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا بنظر القضايا الناشئة عن تطبيق أحكام قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم وردت على سبيل الحصر وليس من بينها الطعن في انتخابات أعضاء مجلس المحافظة .	٢٠٠٩/١٢/٢٢	٢٠٠٩/اتحادية/٣٥
قرار رئيس الوزراء المتضمن إنهاء مهام أعضاء مجلس الرعاية في مؤسسة السجناء السياسيين هو قرار أداري وإن النظر في صحته لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٩/١٢/٢٢	٢٠٠٩/اتحادية/٤٦
الرقابة على الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم والمكتسبة درجة البتات لا تدخل ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المحددة بموجب أحكام الدستور والقانون .	٢٠٠٩/١٢/٢٢	٢٠٠٩/اتحادية/٥٣



بيان الرأي بشأن مدى قانونية حبس وزارة المالية للموارد المستحصلة بموجب المادة (٤٤/ثالثا وخامسا) من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ وعدم تسليمها للمحافظ حسب القانون لا يدخل ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٩/١٢/٢٢	٢٠٠٩/اتحادية/٨٠
طلب مفوضية الانتخابات بيان الرأي حول شمول رئيس الكيان بإجراءات اجتثاث البعث وإلغاء المصادقة على الكيان لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠٠٩/١٢/٢٢	٢٠٠٩/اتحادية/٨١
إن مرجع الطعن في القرارات الإدارية هي محكمة القضاء الإداري .	٢٠١٠/١/١١	٢٠٠٩/اتحادية/٦٨



أحكام وقرارات

المحكمة الاتحادية العليا للعام ٢٠١٠ / المجلد الثالث

تفسير دستوري

رقم القرار	تاريخه	المبدأ
٨٨/اتحادية/٢٠١٠	٢٠١٠/١/١٨	إن ارتباط بعض الهيئات المستقلة بمجلس النواب لا يحول دون إشراف مجلس الوزراء على نشاطها طبقاً للمادة (٨٠/أولاً) من الدستور ، أما الهيئات المستقلة المرتبطة بمجلس الوزراء أو التي لم يحدد الدستور جهة ارتباطها وتمارس مهام تنفيذية فإن مرجعيتها لمجلس الوزراء .
٢٤/اتحادية/٢٠١٠	٢٠١٠/٣/١٤	طلب تحديد مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب وبداية أول جلسة وانتهاءها على وفق المادة (٥٦) من الدستور يرتبط بالسنة التقويمية التي هي (٣٦٥) يوماً وبذلك يكون انتهاء الدورة الانتخابية الحالية التي عقدت أول جلسة لها في ٢٠٠٦/٣/١٦ وهو يوم ٢٠١٠/٣/١٥ وهو التاريخ المحدد لانتخاب المجلس الجديد .
٢٥/اتحادية/٢٠١٠	٢٠١٠/٣/٢٥	تفسير نص المادة (٧٦) من الدستور الخاصة بالكتلة النيابية الأكثر عدداً التي لها حق تشكيل الحكومة هي الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة واحدة دخلت الانتخابات بأسم ورقم معينين وحازت على العدد الأكثر من المقاعد أو الكتلة التي جمعت من قائمتين أو أكثر ثم تكتلت بكتلة واحدة ذات كيان واحد أيهما الأكثر عدداً .
٥١/اتحادية/٢٠١٠	٢٠١٠/٧/١٣	يستمر مجلس الرئاسة بممارسة مهام رئيس الجمهورية حتى يتم انتخاب رئيساً للجمهورية وفقاً لأحكام المادة (٧٢) من الدستور .



إن الإحصاء المنصوص عليه في المادة (١٤٠) من الدستور هو غير التعداد العام للسكان المنصوص عليه في القانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٨ ولا يكون بديلاً عنه .	٢٠١٠/١٠/١٩	٢٠١٠/اتحادية/٧٣
لا يوجد نص دستوري يقضي بوجود هيئة رئاسة لمجلس النواب وإن الدستور حدد الاختصاصات الحصرية لرئيس المجلس .	٢٠١٠/١٢/٢	٢٠١٠/اتحادية/٨٧
أن تاريخ انعقاد الجلسة الأولى لمجلس النواب في ٢٠١٠/٦/١٤ هو تأريخ بدء الفصل التشريعي الأول ولا يعد بالتواريخ اللاحقة لانعقاد المجلس .	٢٠١٠/١٢/٨	٢٠١٠/اتحادية/٨٩
لا وجوب على رئيس الوزراء تسمية أعضاء وزارته جميعهم كما لا يوجد ما يمنع عليه تسميته أصالة أو وكالة على شكل دفعات ومن حق مجلس النواب الموافقة على الوزراء والمنهاج الوزاري خارج المدة المنصوص عليها في الدستور .	٢٠١٠/١٢/١٩	٢٠١٠/اتحادية/٩٣

طعن دستوري

رقم القرار	تاريخه	المبدأ
٢٠١٠/اتحادية/٦	٢٠١٠/٣/٣	عدم دستورية الفقرة (ج) من البند (ثالثاً) من المادة (الأولى) من القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩ قانون تعديل قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ إذ يجب أن تكون المقاعد المخصصة من الكوتا للمكون الصابئي المندائي كافة ضمن دائرة انتخابية واحدة .
٢٠١٠/اتحادية/٢٦	٢٠١٠/٣/٢٣	ترفع الطلبات المقدمة إلى المحكمة الاتحادية العليا من الوزير أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة مع وجوب الإشارة إلى المواد الدستورية المطلوب تفسيرها ومراعاة أحكام المادة (٥) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٥ .



تعتبر المحكمة الاتحادية العليا محكمة دستورية مؤسسة بموجب القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ الذي تضمن اختصاصاتها وأن المهام التي وردت في المادة (٩٣) من الدستور من ضمن اختصاصاتها وتبقى المحكمة قائمة لحين إلغاء قانونها أو تعديله استناداً لنص المادة (١٣٠) من الدستور .	٢٠١٠/٤/١٤	٢٠١٠/اتحادية/٣٧
توصيات اللجنة المشكلة في وزارة المالية بشأن فوائد وحوالات الخزينة لا تعتبر قراراً صادراً من وزير المالية لإيقاف العمل بقرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٧ وأن موضوع الطعن يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٠/٤/٢٧	٢٠١٠/اتحادية/٥
إن التعليمات التي يدعي المدعي تضرره منها هي آليات عمل لا يمكن اعتبارها تشريعاً ولا يمكن الطعن بعدم دستوريته إذا لم تتخذ الشكل القانوني أو الدستوري من حيث نشرها في جريدة الوقائع العراقية .	٢٠١٠/٤/٢٧	٢٠١٠/اتحادية/١٤
إن القرار التشريعي المطلوب إلغاؤه والصادر من برلمان كوردستان الخاص بإلغاء المزايدات الحاصلة يوم ١٩٩٦/٨/٣١ قد الغي المزايدات على وجه العموم وليس المزايدة الخاصة بدين المدعي فقط فإنه بذلك جاء منسجماً مع أحكام الدستور الذي كفل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع العراقيين الوارد في المادة (١٦) من الدستور .	٢٠١٠/٥/١٦	٢٠١٠/اتحادية/١
قرار إيقاف تسجيل العقارات الممنوحة للمواطنين حتى إشعار آخر الصادرة من رئاسة الجمهورية أو ديوان الرئاسة أو مجلس الوزراء في ظل النظام السابق تعد قرارات إدارية وليست حكماً تشريعياً وبذا فأنها لا تدخل ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٠/٥/١٨	٢٠١٠/اتحادية/٢٢



إن الآليات التي أصدرها وزير النقل و لم تنشر في الجريدة الرسمية لا تعد من التعليمات بالمفهوم التشريعي وإن الطعن بها يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٠/٥/١٨	٣٠/اتحادية/٢٠١٠
عدم دستورية الفقرة (ب) من المادة (١/ثالثاً) من القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩ قانون تعديل قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ مع وجوب منح المكون الآيزيدي عدد من المقاعد النيابية يتناسب مع عدد نفوسه .	٢٠١٠/٦/١٤	١١/اتحادية/٢٠١٠
عدم دستورية الفقرة (رابعاً) من المادة (٣) من القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩ قانون تعديل قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ لأن تحويل صوت الناخب بدون إرادته من المرشح الذي أنتخبه الى مرشح من قائمة أخرى لم تتجه إرادته الانتخابية يعتبر تعدياً على حقوقه الدستورية .	٢٠١٠/٦/١٤	١٢/اتحادية/٢٠١٠
إن التعليمات المتضمنة جدول الغرامات التي يطعن بعدم شرعيتها تعتبر وفق فقه القانون الإداري من القرارات الإدارية التي حدد لها القانون طريقاً للطعن فيها ولا تعتبر بمنزلة التعليمات التشريعية المنصوص عليها في المادة (٩٣/ثالثاً) من الدستور .	٢٠١٠/٦/١٤	٤٠/اتحادية/٢٠١٠
إن طلب مجلس محافظة الديوانية بيان الرأي في الموضوع المختلف عليه مع المحافظة يشكل منازعة بين المحافظة ومجلس المحافظة وإن ذلك يتطلب إقامة دعوى أمام المحكمة الاتحادية العليا للفصل فيها وفقاً للقانون بعد سماع طلبات ودفع كل من الطرفين المتنازعين .	٢٠١٠/٦/١٤	٤٢/اتحادية/٢٠١٠
إن إلغاء وزارة البلديات والإشغال العامة بالقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٠ يعتبر غير دستوري مما اقتضى إلغاءه وإلغاء كافة الآثار المترتبة عليه .	٢٠١٠/٧/١٢	٤٣/اتحادية/٢٠١٠



إن قانون فك ارتباط دوائر الشؤون الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم (١٨) لسنة ٢٠١٠ جاء مخالفاً لأحكام الدستور مما اقتضى إلغاءه وإلغاء الآثار المترتبة عليه .	٢٠١٠/٧/١٢	٢٠١٠/اتحادية/٤٤
إن الكتاب الصادر عن رئيس ديوان الرئاسة في النظام (المنحل) لا يعد قراراً تشريعياً إذ إنه لا يملك سلطة التشريع ، وإن وضع اليد لا يعتبر صورة من صور نزع الملكية أو المصادرة وإنما يعد من الأعمال التنظيمية لإدارة الأموال العائدة لرعايا دولة الكويت .	٢٠١٠/٩/١٥	٢٠١٠/اتحادية/١٩
القرار الصادر من مجلس الوزراء الذي استثنى بموجبه شمول المناقصة الأمنية من الإحالة على شركة المدعي يعد قراراً إدارياً وليس تشريعياً .	٢٠١٠/٩/١٥	٢٠١٠/اتحادية/٥٠
لا يحق للمدعي (والد الشهيد) طلب إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) لأنه استفاد بجانب من القرار المطلوب إلغاؤه إذ عوض بموجب نفس القرار عن نصيبه في الإرث لصالح أولاد الشهيد وزوجته .	٢٠١٠/٩/١٥	٢٠١٠/اتحادية/٥٤
إن إجراءات تنفيذ قرار لجنة الاستيلاء الخاصة بالإصلاح الزراعي تمت وفق سياقاتها الصحيحة وموافقة للدستور السابق وغير مخالفة للشرع والنظام العام .	٢٠١٠/١٠/٢٤	٢٠١٠/اتحادية/٤٨
عدم دستورية قرار مجلس النواب المتخذ في دورته لعام ٢٠١٠ باعتبار الجلسة مفتوحة وإلزام رئيس السن بدعوة المجلس للانعقاد واستمرار أعمال الجلسة الأولى المنصوص عليها في المادة (٥٥) من الدستور والمهام الدستورية الأخرى .	٢٠١٠/١٠/٢٤	٢٠١٠/اتحادية/٥٥ نفس اتجاه المبدأ في القرار المرقم (٥٦/اتحادية/٢٠١٠) الصادر في ٢٠١٠/١٠/٢٤
الطعن بدستورية قرار تصفية الخطوط الجوية العراقية من القرارات الإدارية وليس قراراً يتسم بصفة العموم وتختص بنظره محكمة القضاء الإداري .	٢٠١٠/١١/٢٣	٢٠١٠/اتحادية/٧٠



الطعن بالقرار الإداري لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا وإنما يدخل ضمن اختصاص محكمة القضاء الإداري .	٢٠١٠/١١/٢٣	٧٤/اتحادية/٢٠١٠
إن تعليق مجلس النواب بصرف تخصيصات المنافع الاجتماعية المحدد ذكرها في قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (١٠) لسنة ٢٠١٠ على تشكيل الحكومة لا سند له من الدستور .	٢٠١٠/١١/٢٥	٨٥/اتحادية/٢٠١٠
إن المادة الثانية من قانون مشاريع الري لا تتعارض مع أحكام الدستور لأن القانون رسم كيفية التعويض عن الأراضي الواقعة ضمن تنفيذ مشاريع الري .	٢٠١٠/١٢/٨	٧٩/اتحادية/طعن/٢٠١٠
إن قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٨٥٠) لسنة ١٩٧٩ وتعديله القرار المرقم (٩٤٠) لسنة ١٩٨٧ (المعدل) بنظام الطرق والأبنية رقم (٤٤) لسنة ١٩٣٥ لا يخالفان أحكام المادة (٢٣) من الدستور لأنهما تضمنا قواعد تنظيمية لحق الملكية .	٢٠١٠/١٢/٨	٨١/اتحادية/طعن/٢٠١٠
لا تعد المادة (٧٧) من قانون الإثبات الخاصة بوجود التصرف القانوني أو انقضائه مخالفة لثوابت الإسلام كما أنها لا تخالف أحكام الدستور .	٢٠١٠/١٢/٢١	٦٠/اتحادية/٢٠١٠
لا يعد نص المادة (١٠٥٠) من القانون المدني مخالفاً لأحكام الدستور ومن حق مالك الأرض المطالبة باجر المثل قبل تسديد بدل الاستملاك .	٢٠١١/١/١٨	٦٩/اتحادية/٢٠١٠
القرارات الإدارية تختص محكمة القضاء الإداري في الطعن فيها ويخرج النظر فيها عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١١/١/١٨	٧٢/اتحادية/٢٠١٠



إن نص المادة السادسة الواردة وحمايتها في قانون الإصلاح الزراعي رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠ والمتضمنة وضع اليد على القطعة موضوع الدعوى والاستيلاء عليها لا يعد مخالفاً لدستور عام ١٩٧٠ ولا لدستور عام ٢٠٠٥ لأن نصوصه لا تسري على ما سبق صدوره من وقائع وإجراءات .	٢٠١١/١/١٨	٢٠١٠/اتحادية/٨٣
إن مجلس الوزراء غير محق في طلب سحب مشروع قانون الخدمة الاتحادي أثناء نظره من قبل مجلس النواب لتقديم المشروع ضمن السياقات الدستورية وعدم تقديم المشروع البديل .	٢٠١١/١/٢٧	٢٠١٠/اتحادية/٦٨

خصومة - اختصاص - متفرقة

رقم القرار	تاريخه	المبدأ
٢٠١٠/اتحادية/٣	٢٠١٠/١/٢٦	طلب تحديد الجهة التي تمنح الإجازة الاعتيادية أو إصدار أمر الإيفاد للمحافظ لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .
٢٠١٠/اتحادية/٤	٢٠١٠/١/٢٦	تحديد الجهة التي لها صلاحية تعيين الهيئة الاستشارية في المحافظة التي أشارت إليها المادة (٣٤/أولاً) من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .
٢٠١٠/اتحادية/١٥	٢٠١٠/٢/٧	طلب الرأي بصدد قرار الهيئة التمييزية المختصة بنظر الطعون الخاصة بقرارات هيئة المساءلة والعدالة ومدى إلزاميته بالنسبة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .



إن وزارة الدفاع لا تصلح خصماً بالدعوى كما أن المادة التي أدعى المدعين بعدم دستوريته تتعلق بنزع الملكية وليس بأجر المثل المطالب به .	٢٠١٠/٢/٢٢	٢٠١٠/اتحادية/٧٥
بيان الرأي بصدد دستورية كتاب اللجنة القانونية في مجلس النواب بسحب يد قائمقام سنجار من الوظيفة لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٠/٣/٢٣	٢٠١٠/اتحادية/١٨
طلب تحديد الجهة التي تتمتع بصلاحيه توزيع الأطباء من ذوي الاختصاصات الطبية لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا ولا علاقة له بتفسير نص المادة (١١٤) من الدستور .	٢٠١٠/٣/٢٣	٢٠١٠/اتحادية/٢٠
تحديد المركز القانوني لمجلس المحافظة ورئيس مجلس المحافظة لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٠/٣/٢٣	٢٠١٠/اتحادية/٢١
إن تشكيل لجنة للنزاهة في مجلس المحافظة وتداخل أعمالها مع أعمال مكاتب المفتشين العموميين وهيأة النزاهة لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٠/٣/٢٩	٢٠١٠/اتحادية/١٧
إن طلب النائبين (ص.م) و (ض.ع) بعدم شمولهما بالمادة (٧/أولاً) من الدستور لا يتضمن تفسير نص دستوري ولا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٠/٣/٢٩	٢٠١٠/اتحادية/٢٣
بيان الآلية القانونية لتحديد المرشحين الذين سيشغلون المقاعد التعويضية لانتخابات مجلس النواب لسنة ٢٠١٠ هو من صميم مهام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وقرارها بهذا الشأن خاضع للطعن أمام الهيئة القضائية المختصة .	٢٠١٠/٣/٢٩	٢٠١٠/اتحادية/٢٧



طلب تحديد صلاحية المحافظ بإصدار أمر تعيين معاونين والمستشارين بالدرجة والتخصيص المالي المنصوص عليه في قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٠/٣/٢٩	٢٠١٠/اتحادية/٢٨
بيان الرأي بصدد الحكومة عما إذا كانت حكومة تصريف أعمال أم حكومة بكامل صلاحياتها لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا لكونه لا ينصب على تفسير مادة معينة من مواد الدستور .	٢٠١٠/٤/١٤	٢٠١٠/اتحادية/٣٨
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا في إبداء الرأي في مدى حجية التشريعات الخاصة بتنفيذ العقود الحكومية عموماً وعقد المقاوله خصوصاً .	٢٠١٠/٦/٨	٢٠١٠/اتحادية/٤٦
إقامة الدعوى والتوقيع على عريضتها من شخص ليس وكيلاً عن المدعي/إضافة لوظيفته يوجب ردها لكونها أقيمت من غير خصم قانوني حيث أن المدير العام في الوزارة (المدعية) يمثل دائرته ولا يمثل الوزير .	٢٠١٠/٦/١٤	٢٠١٠/اتحادية/٤٥
الطعن بقرار مجلس المحافظة في إعفاء مدير عام شرطة المحافظة من منصبه لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا التي وردت على سبيل الحصر في قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل بالقانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ .	٢٠١٠/٨/١٦	٢٠١٠/اتحادية/٣٩
لا توجه الخصومة الى الأمين العام لمجلس الوزراء في القرارات التي تصدر عن مجلس الوزراء .	٢٠١٠/٨/١٦	٢٠١٠/اتحادية/٤٩
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بتفسير قرار إداري أو نص وارد في قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ .	٢٠١٠/٨/١٦	٢٠١٠/اتحادية/٥٧
لا تختص المحكمة في تفسير نص في قانون المحافظات وإنما يختص بذلك مجلس شورى الدولة لأن المحكمة الاتحادية العليا تختص بتفسير نصوص الدستور وليس تفسير نصوص القوانين .	٢٠١٠/٨/١٩	٢٠١٠/اتحادية/٥٨



لا تختص المحكمة الاتحادية العليا في بيان مدى شرعية تشكيل اتحاد الصحفيين وإن ذلك يعود إلى مجلس شوري الدولة .	٢٠١٠/٩/١٥	٢٠١٠/اتحادية/٥٩
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا في إعطاء الرأي بصدد اختيار القائمقام لتولي مناصبهم .	٢٠١٠/٩/١٥	٢٠١٠/اتحادية/٦١
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا في إلغاء إجراءات بيع العقار التي تجريها الدوائر الرسمية .	٢٠١٠/٩/٢١	٢٠١٠/اتحادية/٦٢
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا في بيان الأسس والإجراءات في منح الرواتب التقاعدية لأعضاء مجالس المحافظات .	٢٠١٠/٩/٢١	٢٠١٠/اتحادية/٦٣
ليس من بين اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا بيان الرأي في تفسير القوانين حيث أن ذلك يدخل ضمن اختصاص مجلس شوري الدولة .	٢٠١٠/١٠/٢٤	٢٠١٠/اتحادية/٧١
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بالنظر في الطعن بقرار مجلس المحافظة في اختيار مدير الناحية لأن الدستور وقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم حدد اختصاصاتها.	٢٠١٠/١١/٢٣	٢٠١٠/اتحادية/٦٦
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بإلغاء القرارات الصادرة من المحاكم لأن القانون حدد طرق الطعن فيها .	٢٠١٠/١٢/٨	٢٠١٠/اتحادية/٦٤
مراجعة طرق الطعن في القرارات والأحكام حتمية يترتب على عدم مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق في الطعن استناداً لحكم المادة (١٧١) من قانون المرافعات المدنية .	٢٠١٠/١٢/٨	٢٠١٠/اتحادية/طعن/٨٠
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بإعادة العضوية لأحد أعضاء مجلس النواب لأن المصادقة على فوزه من اختصاص المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .	٢٠١٠/١٢/١٣	٢٠١٠/اتحادية/٩٠
لا يصلح المدعين خصوماً بالدعوى كما أنهم ليسوا من المالكين إضافة إلى أن المواد الدستورية الأخرى التي تمسك بها المدعون لا علاقة لها بموضوع الدعوى .	٢٠١١/٢/٢٢	٢٠١٠/اتحادية/٦٧
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بالطعن بعدم دستورية القرارات الإدارية لأن القانون رسم طريقاً للطعن فيها .	٢٠١١/٢/٢٢	٢٠١٠/اتحادية/٩١



أحكام وقرارات

المحكمة الاتحادية العليا لعام ٢٠١١ / المجلد الرابع

تفسير دستوري

رقم القرار	تاريخه	المبدأ
٣٤/اتحادية/٢٠١١	٢٠١١/٥/٥	إن طلب تفسير نصوص الدستور ينبغي أن يقدم أما من رئاسة الجمهورية أو من مجلس النواب أو من مجلس الوزراء أو الوزراء وليس من منظمات المجتمع المدني أو الكتل السياسية أو الأحزاب .
٢٤/اتحادية/٢٠١١	٢٠١١/٥/١٦	تعين ثلاث نواب لرئيس مجلس الوزراء لا يعد خرقاً دستورياً ، لان دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ ومن خلال نص المادة (١٣٩) منه قد قبل مبدأ وجود نواب لرئيس مجلس الوزراء ولكنه حدد عددهم باثنين في الدورة الانتخابية الأولى لمجلس النواب العراقي ، وبعد تلك الدورة ترك الأمر لتقدير رئيس مجلس الوزراء في تحديد عدد نوابه في الدورات اللاحقة ، وحسب ما يتطلبه برنامجه الوزاري ، وعلى وفق المهام المنوطة به والصلاحيات المخولة له في المادتين (٧٨) و (٨٠) من الدستور .
٤٩/اتحادية/٢٠١١	٢٠١١/٧/١٨	إن طلب بيان الرأي الوارد من محافظة الديوانية ينصب على تطبيق نص المادة (١٢١/رابعاً) من الدستور وليس على تفسير هذا النص وان مهمة تطبيقه تتولاها السلطة التنفيذية في ضوء الحاجة الحقيقية والإمكانات اللوجستية والمادية في ضوء الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحكم التمثيل الدبلوماسي بين الدول وعلى وفق القاعدة (المقابلة بالمثل) .



الطعن بدستورية عدم تسمية ثلاثة وزراء لوزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني رغم مرور أكثر من خمسة أشهر على تشكيل الوزارة لا يعد خرقاً لأحكام الدستور لأنه لم يرد نص في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ يمنع عند تشكيل الحكومة نوط بعض الوزارات جرى التصويت عليهم بالوكالة .	٢٠١١/١٠/١٨	٢٠١١/اتحادية/٥٣
--	------------	-----------------

طعن دستوري

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
يعتبر نص المادة (٢٣٧/ثانياً/أ) من قانون الكمارك معطلاً عملاً بحكم المادة (٣٧/أولاً/ب) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ ، لان المادة المذكورة أعطت صلاحية توقيف المتهمين إلى المدير العام أو من يخوله بذلك وهو ليس بقاض لذا فان نص المذكور جاء مخالفاً ومتعارضاً مع أحكام الدستور .	٢٠١١/٢/٢٢	٢٠١١/اتحادية/١٥
تعتبر المادة (١٣) من قانون وزارة الصناعة والمعادن رقم (٨) لسنة ١٩٧٧ متفقة مع أحكام المادة (٢٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ ، أما بصدد الطعن بعدم دستورية تفسير محكمة التمييز الاتحادية فأن النظر فيه يخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١١/٤/١٢	٢٠١١/اتحادية/طعن/٢٢
تعتبر دعوى المدعي بالطعن بعدم دستورية نص قانوني فاقدة لسندها القانوني لوجود خلاف حول ملكية الفندق المشيد على قطعة الأرض .	٢٠١١/٥/١٦	٢٠١١/اتحادية/طعن/٨



أن النص في الفقرة (أ) من البند ثانياً من مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١١٩٨) في (١٩٧٧/١١/٢) على جعل الطعن في الطعون التمييزية الناشئة من تطبيق القرار المذكور في القرارات الصادرة من محاكم البداية أما محكمة الاستئناف التابعة لها تلك المحكمة هو خيار المشرع و لا يعد مخالفاً لأحكام المادة (١٩) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ .	٢٠١١/٦/١٠	٢٠١١/٤١/اتحادية/طعن
الدفع بعدم الدستورية أمام المحكمة الاتحادية العليا إذا لم يكن له علاقة بموضوع الدعوى يكون واجب الرد ويكون القرار الصادر من محكمة الأحوال الشخصية صائباً .	٢٠١١/٦/٢٢	٢٠١١/٣٣/اتحادية/طعن
عدم دستورية القرار الصادر من مجلس النواب في جلسته (٦٥) المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٥/١٢ القاضي بإعفاء المدعي من عضوية مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ذلك أن الفعل المنسوب إليه لم ينشأ عن مخالفته لإعمال وظيفته حسبما اقتضته الفقرة (خامساً) من المادة (سادساً) من قانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .	٢٠١١/٨/١٠	٢٠١١/٤٣/اتحادية
إن ممارسة الحريات المنصوص عليها في المادة (٣٨) من الدستور مقيدة بشرط عدم الإخلال بالنظام العام والآداب لذا فإن المواد الواردة في قانون العقوبات (٨١) و (٨٤) غير متعارضة مع أحكام المادة (٣٨) أولاً وثانياً) من الدستور بل جاءت متفقة معها .	٢٠١١/٨/٢٢	٢٠١١/٤٦/اتحادية
عدم دستورية قرار مجلس النواب المتخذ بتاريخ ٢٠١١/٨/١٠ بإلغاء قرار مجلس الوزراء (٣٨٨) المؤرخ في ٢٠٠٩/١١/١٠ الخاص بتقسيم المبالغ المترتبة التي بذمة شركات الهاتف النقال لمخالفته أحكام المادة (٦/أولاً ، ثانياً) منها والمادة (٤٧) من الدستور لعدم اختصاصه بإصدار قرارات تنفيذية .	٢٠١١/١٠/١٨	٢٠١١/٥٧/اتحادية



البت في صحة عضوية أعضاء مجلس النواب

رقم القرار	تاريخه	المبدأ
٧/اتحادية/٢٠١١	٢٠١١/١/١٨	الطعن في صحة عضوية أعضاء مجلس النواب يدخل ضمن اختصاصات مجلس النواب حيث يتخذ قراراً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض بأغلبية ثلثي أعضائه استناداً لنص المادة (٥٢/أولاً) من الدستور ولمن لم يقتنع بالقرار الذي يتخذه مجلس النواب بقبول الاعتراض أو برده أن يطعن في قرار المجلس أمام المحكمة الاتحادية العليا خلال ثلاثين يوماً من تأريخ صدوره .
١٣/اتحادية/٢٠١١	٢٠١١/١/١٨	تختص المحكمة الاتحادية العليا بتفسير أحكام الدستور ولا تختص بتفسير القوانين أو النصوص الواردة فيها .
٣/اتحادية/٢٠١١	٢٠١١/١/٢٧	أن سلوك الطعن بصحة عضوية احد أعضاء مجلس النواب أمام المحكمة الاتحادية العليا يجب أن يسبقه الاعتراض أمام مجلس النواب وبيت في ذلك ثم يطعن بقرار المجلس أمام المحكمة .
٤/اتحادية/٢٠١١	٢٠١١/١/٢٧	إن الطعن بصحة عضوية عضو مجلس النواب أمام المحكمة الاتحادية العليا يجب أن يسبقه الاعتراض أمام مجلس النواب والبت فيه من قبل المجلس وان قرار المجلس هو الذي يقبل للطعن أمام المحكمة الاتحادية العليا .
٧/اتحادية/٢٠١١	٢٠١١/١/٢٧	إن أراد سلوك طريق الطعن بصحة عضوية أحد النواب عليه أن يسلك الطريق الذي رسمته الفقرة (أولاً) من المادة (٥٢) من الدستور وليس الطعن مباشرة المحكمة الاتحادية العليا .



ينبغي الطعن بصحة عضوية عضو مجلس النواب أمام المجلس نفسه وان قراره يخضع للطعن أمام المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١١/٢/٢٢	٢٠١١/اتحادية/١٢
لا يقبل الطعن بصحة عضوية النائب أمام المحكمة الاتحادية العليا قبل أن يبت مجلس النواب بالاعتراض المقدم من قبله أمام المجلس نفسه .	٢٠١١/٧/٢٠	٢٠١١/اتحادية/٣٥
إن المصادقة على عضوية (ج.ك) في مجلس النواب يخالف أحكام الفقرة (الثانية) من المادة (الثانية) من القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ ، المعدل لأنه لم يكن من مرشحي مجلس محافظة صلاح الدين وإن المصادقة على ترشيحه ينقض من عدد المقاعد المخصصة للمحافظة التي لم تكتمل مقاعدها .	٢٠١١/٨/١٠	٢٠١١/اتحادية/٣٠/٢٨/٢٥
يعتبر قرار مجلس النواب بالبت في صحة عضوية النائبة بإسناد المقعد الشاغر إليها صحيحاً مادام قد تم وفقاً لقانون استبدال أعضاء مجلس النواب .	٢٠١١/٨/٢٢	٢٠١١/اتحادية/٢٧
١ . يصبح المنتخب نائباً إذا صادقت المحكمة الاتحادية العليا على النتائج المعلنة وأدى اليمين الدستورية . ٢ . يجوز الطعن بصحة عضوية النائب ويبت المجلس بذلك ويكون قراره قابلاً للطعن أمام المحكمة الاتحادية العليا وكذلك هو الحال عند استبدال احد النواب بنائب آخر .	٢٠١١/٨/٢٨	٢٠١١/اتحادية/٥٦
يتم استبدال أعضاء مجلس النواب وفقاً لقانون الاستبدال وان من حق الكتلة التي ينتمي إليها صاحب المقعد الشاغر ترشيح العضو البديل .	٢٠١١/١٢/٢٦	٢٠١١/اتحادية/٧٣
مادام النائب المستبدل قد رشح من قبل الكتلة التي كان ينتمي إليها النائب السابق الذي أصبح وزيراً فإن ذلك تم وفقاً لقانون استبدال أعضاء مجلس النواب ولا يحق لمرشح من كتلة أخرى التنافس على المقعد النيابي .	٢٠١١/١٢/٢٦	٢٠١١/اتحادية/١٠٠



خصومة - اختصاص - متفرقة

رقم القرار	تاريخه	المبدأ
٢/اتحادية/ طعن/ ٢٠١١	٢٠١١/١/٣١	إن مدة الطعن تمييزاً بقرار رفض الطعن بعدم دستورية قانون أو نص فيه الذي تتخذه محكمة الموضوع هي سبعة أيام من اليوم التالي للتبليغ بالقرار أو اعتباراً مبلغاً .
١١/اتحادية/ ٢٠١١	٢٠١١/٢/٢٢	إن الطعن بالقرار الإداري أمام المحكمة الاتحادية العليا يخرج النظر فيه عن اختصاصاتها ويدخل النظر فيه ضمن اختصاص محكمة القضاء الإداري .
٢٠/اتحادية/ ٢٠١١	٢٠١١/٢/٢٢	إن الموضوع المستفسر عنه يشكل منازعة يتطلب إقامة دعوى للفصل في النزاع الحاصل بين مجلس محافظة الديوانية والمصرف الزراعي .
٣١/اتحادية/ ٢٠١١	٢٠١١/٤/٧	طلب الدائرة القانونية في مؤسسة الشهداء من المحكمة الاتحادية العليا بيان الرأي حول (صلاحية الرئيس الأعلى للوزارة في إبطال القرار الذي تصدره اللجنة الخاصة) وهي من ضمن تشكيلات الوزارة الإدارية . لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣/ثانياً) من الدستور .
٣٢/اتحادية/ طعن/ ٢٠١١	٢٠١١/٥/٤	النظر في عدم شرعية ودستورية القرارات الصادرة من مجلس القضاء في إقليم كردستان العراق أو الأحكام والقرارات من محكمة القضاء الإداري أو من الهيئة العامة لمجلس شوري إقليم كردستان العراق ، لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .



أن طلب بيان الرأي حول اعتذار وزارة الخارجية بعدم إمكانية تطبيق المادة (١٢١) من الدستور من الناحية العملية في ظل الاتفاقيات الدولية التي تحكم التمثيل الدبلوماسي لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانونها رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ .	٢٠١١/٥/١٠	٢٠١١/اتحادية/٣٦
الطعن بالقرارات الإدارية التي لا تتسم بصفة العموم هي من اختصاصات محكمة القضاء الإداري التابعة لمجلس شورى الدولة وليس من اختصاص محاكم البداعة ، إذا كانت الدعوى المنظورة أمام المحكمة تخرج عن اختصاصها الوظيفي فيكون طلبها المقدم إلى المحكمة الاتحادية العليا للبت بعدم شرعية القرار المرقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣ هو الآخر يخرج عن اختصاصاتها .	٢٠١١/٥/١٠	٢٠١١/اتحادية/٣٧
اختصاص المحكمة الاتحادية العليا الوارد في المادة (٩٣/ثالثاً) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، ينحصر بنظر الطعون التي تقدم على الإجراءات الصادرة من السلطات الاتحادية وليس من الإجراءات الصادرة من السلطات في الإقليم .	٢٠١١/٥/١٦	٢٠١١/اتحادية/١٩
أن طلب مكتب وزير الدولة بيان الرأي القانوني عن إمكانية إبقاء المحكمة الجنائية العراقية العليا لغرض محاكمة أزام النظام (السابق) يقع النظر فيه خارج اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١١/٨/١٠	٢٠١١/اتحادية/٥١
بيان الرأي القانوني حول الخلاف الواقع بين محافظة واسط ووزارة البلديات والإشغال العامة بخصوص رسوم التبليط لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١١/٨/١٤	٢٠١١/اتحادية/٥٢



طلب إلغاء الأمر الديواني بتجديد خدمة المفتش العام في وزارة الصحة يتطلب إقامة دعوى استناداً إلى أحكام قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ ، ونظامها الداخلي رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ .	٢٠١١/٨/١٧	٢٠١١/٥٤/اتحادية
المحكمة الاتحادية العليا غير مختصة بإلغاء القرارات القضائية الصادرة عن محكمة التمييز الاتحادية .	٢٠١١/٨/٢٢	٢٠١١/٣٨/اتحادية
أن الدستور وقانون نواب رئيس الجمهورية لم يحددوا كيفية انتخاب نواب الجمهورية ولا آلية ذلك وان انتخابهم بسلة واحدة جرى بالتوافق ولا يخالف أحكام الدستور .	٢٠١١/٨/٢٢	٢٠١١/٤٢/اتحادية
التأكيد على الوزارات عن كيفية قيامها بأعمالها أو أعمال الدوائر التابعة لها وعن كيفية قيامها بتطبيق أحكام القوانين ليس من بين اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانونها رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ .	٢٠١١/٩/٢٥	٢٠١١/٦٦/اتحادية
أن طلب تفسير نصوص القوانين ليس من بين اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المحددة بموجب أحكام المادة (٩٣) من الدستور وان ذلك الطلب يدخل النظر فيه ضمن اختصاص مجلس شورى الدولة .	٢٠١١/١٠/١١	٢٠١١/٩٣/اتحادية
أن انتزاع ملكية الأرض من قبل رئيس الوزراء في محافظة السليمانية قبل توحيد حكومتي الإقليم تجعل الخصومة غير متوجهة إذا أقيمت الدعوى على رئيس إقليم كردستان .	٢٠١١/١٠/١٨	٢٠١١/٤٧/اتحادية
طلب المدعية من المحكمة الاتحادية العليا بإلغاء أمر تنزل درجتها الوظيفية وأعادتها إلى درجتها السابقة يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١١/١٠/١٨	٢٠١١/٥٠/اتحادية



طلب مجلس محافظة بابل بتفسير كلمة الرقابة الواردة في قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ ، لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١١/١٠/١٨	٢٠١١/اتحادية/٦٧
أن الطلب المقدم من المحكمة للبت في شرعية قانون أو نص ما يجب أن يكون بناءً على دعوى منظورة أمام المحكمة أو بناءً على دفع مقدم من احد الخصوم في الدعوى بعدم شرعية تلك المادة عند نظرها دعوى أمامها وخلافه تكون المحكمة قد خالفت نص المواد (٣ ، ٤) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ .	٢٠١١/١٠/١٨	٢٠١١/اتحادية/٩٩
أن إلغاء قرار إطفاء الحقوق التصرفية لقطعة الأرض يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١١/١١/٢١	٢٠١١/اتحادية/٥٥
أن طلب إيقاع الطلاق بالوكالة والمنع الوارد القانون رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ ، يتطلب دراسة آراء المدارس الإسلامية كافة عند الصيرورة لتشريع قانون جديد للأحوال الشخصية وإشعار السلطة التشريعية بذلك .	٢٠١١/١١/٢١	٢٠١١/اتحادية/٥٩
إن طلب تثبيت العاملين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وإلزام مجلس الوزراء تعيينهم على الملاك الدائم يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١١/١١/٢١	٢٠١١/اتحادية/٦٩
الطلب من المحكمة الاتحادية العليا باعتبار قرار محكمة التمييز الاتحادية معدوماً يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١١/١٢/١٤	٢٠١١/اتحادية/١٠٧
إن طلب إعادة رئيس المجلس المحلي لقضاء بيجي إلى عضوية مجلس القضاء المذكور يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١١/١٢/١٩	٢٠١١/اتحادية/١٠٩



إن تجديد خدمة المفتش العام يجب أن يكون وفق الآلية المنصوص عليها في القانون ولا يحق لمجلس النواب إقالته وإنما له الحق في التصديق على تجديد خدمته من عدمها .	٢٠١١/١٢/٢٦	٢٠١١/اتحادية/٧٠
تعتبر الخصومة غير متوجهة إلى وزارة الدفاع الحالية لأنها لا تتحمل التزامات وزارة الدفاع التي تكونت بعد ٢٠٠٣/٤/٩ وإنما تتحملها وزارة المالية .	٢٠١١/١٢/٢٧	٢٠١١/اتحادية/طعن/٦٢
أن قرار تخصيص الشقق السكنية هو من القرارات الإدارية التي رسم القانون طريقاً للطعن فيها ولا يدخل النظر فيها ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١١/١٢/٢٧	٢٠١١/اتحادية/٧٤
تختص المحكمة الاتحادية العليا بتفسير نصوص الدستور ولا تختص بتفسير نصوص القوانين .	٢٠١١/١٢/٢٨	٢٠١١/اتحادية/١١٢



فهرس تحليلي بأحكام وقرارات
المحكمة الاتحادية العليا لعام ٢٠١٢ / المجلد الخامس
تفسير دستوري

رقم القرار	تاريخه	المبدأ
٧/اتحادية/٢٠١٢	٢٠١٢/٢/٢٦	أن المادة (١٢٢/خامساً) من الدستور عززت مبدأ اللامركزية وان مجلس المحافظة لا يخضع في إدارة شؤونها لسيطرة أو إشراف أية وزارة على أن لا يتعارض في ذلك مع المادة مع أحكام المادة (٨٠/أولاً) من الدستور .
٦/اتحادية/٢٠١٢	٢٠١٢/٣/٥	أن تعيين ذوي الدرجات الخاصة لأول مرة يتطلب موافقة مجلس النواب أما بصدد ترقية المستشار المساعد في مجلس شورى الدولة إلى مستشار فإن هذه الترقية لا تعني التعيين المقصود في المادة (٦١/خامساً/ب) من الدستور .
٢٩/اتحادية/٢٠١٢	٢٠١٢/٥/٢	أن طلبات تفسير نصوص الدستور تقدم من رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس النواب أو أحد نائبيه أو رئيس الوزراء أو الوزراء .
٣٥/اتحادية/٢٠١٢	٢٠١٢/٥/٢	لخطورة وسيلة (الاستجواب) باعتباره وسيلة من وسائل رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية وجب أن يكون الاستجواب مستوفياً للشروط المنصوص عليها في الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب وبعبارة يكون من باب السؤال أو الاستيضاح .
٢٨/اتحادية/٢٠١٢	٢٠١٢/٥/٣٠	أن الأحكام الواردة في المادة (١٣٨) من الدستور ومنها البند (خامساً) أحكام انتقالية اقتضتها مرحلة الدورة الأولى لمجلس النواب وانتهت بانتهاؤها ولا يمكن سحبها على المراحل اللاحقة للدورة الأولى ، ثم اخذ رئيس الجمهورية يمارس صلاحياته موجب نص المادة (٧٣) من الدستور .



إن فعل وزير المالية هو تنفيذ قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٧ الذي تتضمن إلغاء التعويض العيني وليس إستملكها أو إعادة إستملكها وإن القرار المذكور رسم طريقاً للتعويض لذلك فإن أحكامه لا تتعارض مع أحكام الدستور .	٢٠١٢/٦/٤	٢٠١٢/اتحادية/٣١
لا يشكل الطعن بطريق اعتراض الغير المنصوص عليه في قانون هيئة نزاعات الملكية العقارية خرقاً لإحكام الدستور وإنما يمثل ضمانه وفرها القانون للمتضرر.	٢٠١٢/٧/٨	٢٠١٢/اتحادية/٣٣
إن صلاحية التحقيق والتوقيف والمحاكمة منوطة حصرياً القضاء وكل نص ود في قانون أو أيراد تعليمات بخلاف ذلك يعد باطلاً استناداً للمادة (١٣) من الدستور .	٢٠١٢/٩/٢٦	٢٠١٢/اتحادية/٦٦
إن تشريع قانون مجلس الاتحاد يستوجب صدور قرار من مجلس النواب بأغلبية الثلثين يسبق عملية تشريعه يدعو فيه السلطتين التنفيذية والقضائية والمعنيين بإعداد الأفكار والتصورات التي تخص (مجلس الاتحاد) بكل إبعاده ومراميه ومن ثم تجمع الأفكار والتصورات لتصاغ أحكام القانون وفق السياقات التشريعية من مجلس شورى الدولة ثم يرسل المشروع إلى مجلس النواب ليناقدش ثم يسن بأغلبية ثلثي أعضاءه .	٢٠١٢/١٠/١	٢٠١٢/اتحادية/٧٢
إن مفهوم النظام العام والآداب العامة الواردة ذكرهما في الدستور من المفاهيم التي وردت في العديد من التشريعات وإن القضاء هو الذي يقرر ذلك وهي تختلف بحس الزمان و المكان .	٢٠١٢/١٠/١١	٢٠١٢/اتحادية/٦٣
تقدم طلبات تفسير نصوص الدستور من رئيس مجلس النواب أو احد نوابه وإن تقديمه من احد النواب غير وارد .	٢٠١٢/١٢/١٠	٢٠١٢/اتحادية/٨٥



طعن دستوري

رقم القرار	تاريخه	المبدأ
١٠٤/اتحادية/٢٠١١	٢٠١٢/١/٣٠	أن نص المادة (٤/أولاً) الوارد في قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠ لسنة ٢٠١١) يمثل خرقاً لمبدأ الفصل بين السلطات وتجاوز على اختصاصات السلطة التنفيذية وخروج على الصلاحيات المناطة بمجلس النواب في المادة (٦١) من الدستور لذلك يعد غير دستوري .
١/اتحادية/٢٠١٢	٢٠١٢/٣/٥	لا يعد نص المادة (٢١) من قانون هيئة دعاوى الملكية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ متعارضاً مع أحكام الدستور إذا أحسن تطبيقها وأدى إلى التعويض العادل .
٨/اتحادية/٢٠١٢	٢٠١٢/٥/٢	يعد قرار مجلس محافظة واسط المرقم (٣٣٣) المؤرخ في ١١/٩/٢٠١١ بعدم الموافقة على تصدير النفط خارج حدود المحافظة مخالفاً لأحكام الدستور والقانون قرر بعدم دستورية الحكم .
٩/اتحادية/٢٠١٢	٢٠١٢/٥/٢	أن ما ورد في قانون رواتب ومخصصات مجلس النواب رقم (٢٨) لسنة ٢٠١١ لا يتضمن خرقاً دستورياً لعدم رجعية القانون على الماضي ، كما أن عدم إرساله إلى مجلس شوري الدولة من قبل إقراره لا يجعله مخالفاً لعدم وجود نص يقضي بذلك .
٣٠/اتحادية/٢٠١٢	٢٠١٢/٥/٢	يعتبر نص المادة (١١) من قانون صيانة شبكات الري والبنزل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥ معطلاً استناداً للمادة (٨٧) من الدستور لان صلاحية التحقيق و التوقيف والمحاكمة أصبح منوط حصرياً بالسلطة القضائية ولا يجوز ممارسته لغير القضاة .



علق المشروع كيفية إدارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية على التشريع يعد لهذا الغرض ولعدم تشريعه تكون الدعوى قد أقيمت سابقة لأوانها .	٢٠١٢/٥/٢٠	٢٠١٢/اتحادية/١٨
إن الإعلان لوسائل الإعلام حول رغبة بعض أعضاء مجلس محافظة ديالى بتقديم طلب لرئيس المجلس لإعلان المحافظة إقليمياً هو عمل تحضيرى توقف بعد الإعلان ولا يتطلب الحكم بعدم دستوريته .	٢٠١٢/٦/٤	٢٠١٢/اتحادية/٢
لا يعد قانون بدل إيجار الأراضي الزراعية المشغولة للأغراض العسكرية رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ مخالفاً للدستور لأنه لم يترتب عليه نزع الملكية .	٢٠١٢/٦/٤	٢٠١٢/اتحادية/٢٢
أن الطعن بعدم دستورية قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٠ يشكل منازعة قانونية وليس لقاضي البدأة الحق بممارسة هذا الطعن .	٢٠١٢/٨/١٢	٢٠١٢/اتحادية/١١١
لا يوجد تعارض بين قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٩ وثوابت الإسلام لأن الشريعة الإسلامية تسعى لتحقيق العدالة الإسلامية كما أن الزوجة لا تصلح خصماً في الدعوى .	٢٠١٢/٩/١٩	٢٠١٢/اتحادية/٤٥
لمجلس النواب إجراء المناقشة بين أبواب وفصول الموازنة العامة وتخفيض مجمل مبالغها ويعد ذلك من صلاحياته المنصوص عليها في الشطر الأول من المادة (٦٢/ثانياً) من الدستور ، وليس من صلاحيته زيادة أجمالي مبالغ النفقات ما لم يقترح ذلك على مجلس الوزراء ، كما يقتضي الشطر الثاني من نفس المادة .	٢٠١٢/١٠/٢٢	٢٠١٢/اتحادية/٢٥
يعتبر نص المادة (١٣/خامساً) من قانون انتخابات مجالس المحافظات رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٨ غير دستوري لان النص أعلاه أدى إلى تحويل أصوات الناخبين إلى من لم تنتخبه أرادته لانتخابه .	٢٠١٢/١٠/٢٢	٢٠١٢/اتحادية/٦٧



إن نص المادة (٥/٤٠) من قانون الأحوال الشخصية الخاصة بتعدد الزوجات لا تتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام .	٢٠١٢/١٢/٤	٢٠١٢/اتحادية/٦٩
لا يعد نص المادة (٥) من قانون السجناء السياسيين رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ مخالفاً للدستور وإن سريانه يشكل خيار تشريعي .	٢٠١٢/١٢/١٨	٢٠١٢/اتحادية/٥٣
يجب أن تقدم الدعاوى و الطلبات إلى المحكمة الاتحادية العليا بواسطة محام ذي صلاحية مطلقة أو من الممثل القانوني للدائرة الرسمية شرط أن لا تقل درجته عن مدير وإن تقديهما من موظف دون درجة مدير يوجب ردها .	٢٠١٢/١٢/١٨	٢٠١٢/اتحادية/٧٨
لا يعد قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٩ ، الخاص بتقويم المهر المؤجل بالذهب مخالفاً لثوابت الشريعة الإسلامية لأنه يحقق العدالة ويؤدي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي .	٢٠١٢/١٢/١٨	٢٠١٢/اتحادية/٨٢

استبدال أعضاء مجلس النواب

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
من حق النائب الذي استوزر ثم خرج من الوزارة نتيجة الترشيح الوزاري العودة لإشغال المقعد النيابي مادامه شاغراً وطالما أنه من نفس الكيان ومن نفس المحافظة .	٢٠١٢/٥/٢	٢٠١٢/اتحادية/١٥



خصومة - اختصاص - متفرقة

رقم القرار	تاريخه	المبدأ
١٠٢/اتحادية/٢٠١٢	٢٠١٢/١/٣٠	مادام أن العقار لازال مسجلاً بأسم مورث المدعين فإن طلب الورثة بإعادة ملكيته أليهم فاقداً لسنده القانوني لعدم نزع ملكية العقار .
٥/اتحادية/٢٠١٢	٢٠١٢/٢/١	إن أعطاء الرأي في المسائل القانونية يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا ويدخل ضمن اختصاص مجلس شوري الدولة .
٤/اتحادية/٢٠١٢	٢٠١٢/٣/٥	إن تخصيص جزء من عقار إلى إحدى الشركات العامة يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .
١٣/اتحادية/٢٠١٢ نفس الاتجاه في القرار الم رقم ٢٤/اتحادية/٢٠١٢	٢٠١٢/٥/٢	لا تصلح في المدعى عليها خصماً في الدعوى الدستورية لأنه يشترط في الخصم أن يترتب على أقراره حكم بتقدير صدور أقرار وأن يكون محكوماً أو ملزماً بشيء على تقدير ثبوت الدعوى .
١٤/اتحادية/٢٠١٢	٢٠١٢/٥/٢	إن كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء يعد قراراً إدارياً لأنه لا يتصف بصفة العموم ويخص عدداً محدداً من الموظفين ويكون الطعن فيه خارج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .
٢٦/اتحادية/٢٠١٢	٢٠١٢/٥/٣	تختص المحكمة التي يقع فيها المصرف المحسوب عليه الصك بالتحقيق والمحاكمة في جريمة سحب الصك دون رصيد .
٢٧/اتحادية/٢٠١٢	٢٠١٢/٥/٨	لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بإعادة الحقوق التقاعدية لأعضاء المجالس البلدية (القواطع و الأحياء) .



إن اعتراض محافظ واسط على قرار المحافظة يشكل منازعة يتطلب إقامة دعوى للفصل فيها ، ولا يعد ذلك من الحالات المنصوص عليها في المادة (٣١/أحد عشر) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ .	٢٠١٢/٥/٨	٢٠١٢/اتحادية/٣٢
إن نص المادة (٣٨) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي لم يحصن من طرق الطعن كما أن التعليمات الصادرة من غير المختص بإصدارها لا يعتد بها ولا تختص المحكمة الاتحادية العليا في الحكم بعدم دستوريتها .	٢٠١٢/٦/٤	٢٠١٢/اتحادية/٣
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بإلغاء القرارات القضائية الصادرة من محكمة التمييز الاتحادية أو محكمة التمييز في إقليم كردستان .	٢٠١٢/٦/٤	٢٠١٢/اتحادية/١٢
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا برفع التجاوزات الحاصلة في أصحاب المضخات لأن ذلك من اختصاص المحاكم العادية .	٢٠١٢/٨/٧	٢٠١٢/اتحادية/١١
ينبغي أن يكون تمثيل النساء في المفوضية العليا لحقوق الإنسان بما لا يقل عن ثلث الأعضاء البالغ عددهم أربعة عشر عضواً .	٢٠١٢/٩/١٩	٢٠١٢/اتحادية/٤٢
لا يعد وزير المالية ورئيس هيئة التقاعد الوطنية خصمان في الطعن بعدم دستورية مادتين في قانون هيئة التقاعد الوطنية لأنهما ليسا من شرعا القانون موضوع الطعن .	٢٠١٢/٩/١٩	٢٠١٢/اتحادية/٥٢
لا يوجد تعارض بين أحكام وأهداف قانون حقوق الصحفيين رقم (٢١) لسنة ٢٠١١ ، وقانون نقابة الصحفيين لأن كليهما يصبان في مصلحة الصحفي واحدتهما يكمل الآخر .	٢٠١٢/١٠/٢	٢٠١٢/اتحادية/٤٦/٣٤
أن عدم المطالبة بمبلغ الغرامات التي فرضتها الهيئة العامة للإعلام والاتصالات لا تختص بنظرها المحكمة الاتحادية العليا وإنما كان على الشركة الطعن بذلك أمام مجلس الطعن المختص بذلك .	٢٠١٢/١٠/٢	٢٠١٢/اتحادية/٤٩



يعد قرار محافظ صلاح الدين بعلق ملاحظية التسجيل العقاري في سامراء قراراً أدارياً تختص بنظره محكمة القضاء الإداري وليس المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٢/١٠/٢	٥١/اتحادية/٢٠١٢
أن إصدار مجلس محافظة الأنبار قرارين بإصدار هوية لقيادة السيارة وفرض مبلغ معين على من يحصل عليها تعد من القرارات التي يحق لمجلس المحافظة إصدارها ولا تعد من الصلاحيات الحصرية للسلطة الاتحادية .	٢٠١٢/١١/٢٦	٣٩/اتحادية/٢٠١٢
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بنظر الطعن بعدم دستورية قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) الذي انتهى تنفيذه ، خاصة وأم شركة المدينة السياحية في الحبانية قد تحولت من شركة مساهمة إلى شركة عامة .	٢٠١٢/١١/٢٦	٥٦/اتحادية/٢٠١٢
أن الادعاء بعدم دستورية إجراءات تسجيل الشقة بأسم من بيعت له ، وطلب تسجيلها أسم مورث المدعية يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا لان ذلك يعد من القرارات الإدارية التي نظم القانون طريقاً للطعن فيها .	٢٠١٢/١٢/١٨	٥٤/اتحادية/٢٠١٢
أن الادعاء بأن رئيس مجلس محافظة كربلاء قد تجاوز صلاحيته بأسناد مهمة إدارية مديرية الشباب والرياضة في المحافظة إلى احد الموظفين يعد من القرارات الإدارية التي يخرج النظر فيها عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا وتدخل ضمن اختصاص محكمة القضاء الإداري .	٢٠١٢/١٢/١٨	٥٨/اتحادية/٢٠١٢



المبادئ التي تضمنتها الأحكام والقرارات الصادرة

من المحكمة الاتحادية العليا للعام ٢٠١٣

تفسير دستوري

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
إن مضمون طلب هيئة الإعلام والاتصالات يشكل منازعة بينها وبين الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، وإن ذلك يتطلب إقامة دعوى لذلك فإن الطلب يخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٣/٢/٢٥	٧/اتحادية/٢٠١٣
لا يتمتع رجل الشرطة بأي حصانة ، فالدعوى تحرك ضده وتتخذ جميع الإجراءات القانونية بحقه وعند الانتهاء من التحقيق وتوفر الأدلة يتم إستحصال موافقة الوزير على إحالته إلى المحكمة المختصة وفي حالة رفض إحالته يكون قراره قابلاً للطعن أمام محكمة القضاء الإداري .	٢٠١٣/٥/٦	٣٣/اتحادية/٢٠١٣
إن طلب تفسير الحصانة البرلمانية ومدى تعارضها مع المنع من السفر يتطلب أن يقدم بدعوى .	٢٠١٣/٥/٢٦	٢٥/اتحادية/٢٠١٣
إن الحظر الذي أورده الدستور بعدم إجراء التغيير السكاني جاء مطلقاً ويهدف إلى الحفاظ على الهوية السكانية بمناطقها الجغرافية الأثنية والدينية والمذهبية .	٢٠١٣/٧/٢٣	٦٥/اتحادية/٢٠١٣



اختصاص

رقم القرار	تاريخه	المبدأ
١١/اتحادية/٢٠١٣	٢٠١٣/٢/٢٤	لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بإعطاء الرأي بشأن المناطق المتنازع عليها وما إذا كانت محافظة نينوى مشمولة بها .
١/اتحادية/٢٠١٣	٢٠١٣/٢/٢٥	إن الدعوى انصبت على إلغاء قرار إداري بإحالة محافظ البنك المركزي إلى لجنة تحقيقية نيابية وإن النظر فيها يخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .
٩/اتحادية/٢٠١٣	٢٠١٣/٢/٢٥	إن طلب بيان الرأي القانوني حول قراري مجلس محافظة ميسان يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .
٤٧/اتحادية/٢٠١٣	٢٠١٣/٢/٢٨	ليس من اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا إلغاء قرارات قضائية صادرة من هيئات مشكلة وفق القانون تكون قراراتها نهائية ولا تقبل الطعن .
٢١/اتحادية/٢٠١٣	٢٠١٣/٤/٢٨	طلب بيان الرأي بخصوص التصرف بالإيرادات المحلية في محافظة النجف من قبل مجلس المحافظة دون الرجوع إلى الحكومة المركزية يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .
١٨/اتحادية/٢٠١٣	٢٠١٣/٥/٦	إن النزاع بين محافظ نينوى ومجلس المحافظة حول إعفاء معاون المحافظ يجب إن يقدم بدعوى إلى المحكمة الاتحادية العليا وبذلك فأن الطلب المقدم من المحافظ لإعطاء الرأي يعد فاقداً للشكالية المنصوص عليها قانوناً .
٢٩/اتحادية/٢٠١٣	٢٠١٣/٥/٦	إن تفسير كلمة التشاور الواردة في الدستور بين السلطات الاتحادية والسلطة في الإقليم بشأن تعادل الشهادات يتطلب أن يقدم بدعوى إلى المحكمة الاتحادية العليا وفقاً لقانونها ونظامها الداخلي .



ليس من اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا البت بتعديل الخطوة الثالثة من نظام توزيع المقاعد على الفائزين في انتخابات مجالس المحافظات الخاصة باحتساب كوتا النساء .	٢٠١٣/٧/٢٣	٢٠١٣/اتحادية/٤٨ نفس المبدأ في القرارات المرقمة (٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٤/اتحادية/٢٠١٣) الصادر في ٢٠١٣/٧/٢٣
ليس من اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا إلغاء الإجراءات والقرارات الصادرة من الهيئة التمييزية التي تنظر في القرارات والأحكام الصادرة من المحكمة الجنائية العراقية العليا .	٢٠١٣/٧/٧	٢٠١٣/اتحادية/٥٥
إذا كان موضوع الدعوى من الحقوق اللصيقة بشخص المدعي فيتم إبطال عريضة الدعوى في حال وفاته (المدعي) .	٢٠١٣/٨/٢٨	٢٠١٣/اتحادية/٤٦
لا يصلح المدعي عليهم خصوصاً في الدعوى لإلغاء نص قانوني إذ لا يترتب على إقرارهم حكم بتقدير صدور إقرار منهم أو يكونوا ملزمين بشي .	٢٠١٣/٩/٣	٢٠١٣/اتحادية/٥٣
إن الطعن في آلية توزيع المقاعد على الفائزين في مجالس المحافظات من اختصاص المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ويخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٣/١١/٦	٢٠١٣/اتحادية/٦٠ نفس المبدأ في القرار المرقم ٦٣/اتحادية/٢٠١٣ الصادر في ٢٠١٣/١١/٦



يكون توزيع المقاعد على الفائزين في انتخابات مجالس المحافظات من اختصاص المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ويطعن بقرار (المفوضية) أمام الهيئة التمييزية المختصة المشكلة في محكمة التمييز الاتحادية .	٢٠١٣/١١/٢٧	٢٠١٣/اتحادية/٨٩ نفس المبدأ في القرارات المرقمة (٩١) ٩٣ و ٩٤ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣/اتحادية/٢٠١٣)
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بالنظر تمييزاً بقرار رفض استنخار الدعوى البدائية للطعن بالقرار رقم (١٠٤) لسنة ٢٠٠١ .	٢٠١٣/١١/١٢	٢٠١٣/اتحادية/١٠٥

استبدال عضو مجلس النواب

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
إن الطعن بقرار استبدال عضو مجلس النواب يجب أن يسبقه الاعتراض أمام مجلس النواب استناداً لنص المادة (٥٢/أولاً) من الدستور، وإن القرار الذي يصدره المجلس قابلاً للطعن أمام المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٣/٥/٦	٢٠١٣/اتحادية/١٣

انتخابات مجالس المحافظات

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
تعد الخطوة الثالثة من نظام توزيع مقاعد مجالس المحافظات رقم (١٢) لسنة ٢٠١٢ المتعلقة بمقاعد النساء غير دستورية لأنها أدت إلى ذهاب أصوات الناخبين إلى بعض المقاعد ولمن لم تتجه إرادة الناخب لانتخابه .	٢٠١٣/٨/٢٦	٢٠١٣/اتحادية/٣٦ نفس المبدأ في القرار المرقم ٦٣/اتحادية/٢٠١٣)



إن الطعن بقرارات مجلس المحافظة فيما يتعلق بالموازنة هو من اختصاص المحافظ حصراً ولا يتعدى هذا الحق لغيره .	٢٠١٣/٨/٢٨	٢٠١٣/اتحادية/٣٥
إن مجلس الوزراء هو الذي يحدد موعد إجراء الانتخابات بناء على اقتراح من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وان قرار تأجيل الانتخابات في محافظتي الأنبار و نينوى صدر لضرورات امنية .	٢٠١٣/١١/٦	٢٠١٣/اتحادية/٢٧ نفس المبدأ في القراران المرقمان (٣٠) و (٤١/اتحادية/٢٠١٣)

تميز

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
مادام عضو مجلس قضاء الضلوعية كان موظفاً في الفترة التي يطالب فيها بالمخصصات فلا يحق له المطالبة بها ثانية عن عمله بالمجلس .	٢٠١٣/١/٢٧	٢٠١٣/اتحادية/تميز/٣
إن ترقية المدعي إلى مفوض كان حسب استحقاقه وبتكريم من الوزير وان إعادته إلى رتبة نائب عريف بحجة عدم إدخال المعلومات في الأرشيف أمر لا دخل له به.	٢٠١٣/١/٢٧	٢٠١٣/اتحادية/تميز/٩
ليس لوزير الداخلية إحالة رجل الشرطة على التقاعد لعدم كفاءته ما لم تصدر تعليمات تحدد حالات الإحالة على التقاعد .	٢٠١٣/٢/٢٤	٢٠١٣/اتحادية/تميز/١٧
لا يملك مدير شرطة المحافظة صلاحية إقصاء ضابط الشرطة ومن حق المدعي مقاضاة وزير الداخلية لأنه الرئيس الأعلى للأجهزة التابعة له .	٢٠١٣/٢/٢٥	٢٠١٣/اتحادية/تميز/١٢



ما دامت الإجازة قد صدرت بعد موافقة المجلس البلدي المختص لذلك فإن أمر إلغائها غير صحيح مما استوجب إلغائه .	٢٠١٣/٣/٢٥	١٥/اتحادية/تميز/٢٠١٣
لا يجوز الجمع بين راتب الوظيفة والمخصصات التي يستحقها عضو المجلس المحلي لعدم جواز الجمع بين عضوية المجلس وأي عمل وظيفي آخر .	٢٠١٣/٢/٢٥	١٨/اتحادية/تميز/٢٠١٣
إن التظلم من القرار الإداري يجب أن يقدم بعد صدور القرار المطعون فيه وليس قبله .	٢٠١٣/٢/٢٥	١٩/اتحادية/تميز/٢٠١٣
يشترط في الطعن بالقرار الإداري التظلم من هذا القرار ، وإن عدم سلوك طريق التظلم يجعل الدعوى فاقدة للشروط الشكلية .	٢٠١٣/٢/٢٥	٢٢/اتحادية/تميز/٢٠١٣
يطعن بقرار إنهاء العضوية في مجلس المحافظة أمام محكمة القضاء الإداري ويعد قرارها باتاً ولا يقبل الطعن به أمام المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٣/٢/٢٥	٢٣/اتحادية/تميز/٢٠١٣
لعجز المدعي من تقديم كتاب تخصيص قطعة الأرض المدعى بها له والذي يعتبر دليلاً منتجاً في الدعوى فتكون الدعوى محكومة بالرد لهذا السبب .	٢٠١٣/٢/٢٥	٢٥/اتحادية/تميز/٢٠١٣
الأصل براءة الذمة وعلى من يدعي العكس تقديم الدليل فإذا كان الدليل المبرز في الدعوى لا يصلح إن يكون أساساً لإثبات ما نسب للمدعي فعلى المدعي عليه حذف القيد من السجل الجنائي للمدعي .	٢٠١٣/٣/٧	١٠٤/اتحادية/تميز/٢٠١٣
إن قيام الموظف الإداري بارتكاب جريمة قتل فإن إقالته لا تتطلب أن تعقد له جلسة استجواب من قبل مجلس القائمقامية لأن ذلك يتم في المخالفات الإدارية والمالية .	٢٠١٣/٣/١٢	١/٢/اتحادية/تميز/٢٠١٣



مادامت إن دعوى المدعي قد أنصبت على ترقيته للرتبة التي يستحقها ولأن محكمة القضاء الإداري لم تتحقق من ذلك فإن قرارها واجب النقض .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/اتحادية/تمييز/٢٠
إن تثبيت تعيين رجل الشرطة ما هو إلا تأكيد لواقعة قانونية حصلت سابقاً وهي واقعة التعيين وهو قرار كاشف ولا يعد تعييناً جديداً .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/اتحادية/تمييز/٢١
من حق وزير الدفاع إحالة نائب الضابط على التقاعد إذا بلغ الخمسين من العمر لأن قانون الخدمة والتقاعد العسكري قانون خاص .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/اتحادية/تمييز/٢٧
إن طلب الضابط بإحالاته إلى التقاعد برتبة أعلى لا سند له من القانون ما دام أن الإحالة كانت بسبب إكماله السن القانونية .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/اتحادية/تمييز/٢٩/٢٨
ما دام أن بلدية كربلاء زالت مالكة لقطعة الأرض ولم تخصص لجمعية الإسكان فلا يجبر المالك على نقل ملكيتها إلى الغير دون إرادته .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/اتحادية/تمييز/٣٠
رغم إن الترقية سلطة تقديرية تعود للإدارة إلا أنه لا يجوز إساءة استعمالها وتجاوز الترقية إذا لم يتوفر مانع يحول دون ذلك .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/اتحادية/تمييز/٣٤
إن قرار التثبيت لا يعد تعييناً جديداً وإنما قراراً كاشفاً لقرار التعيين لذلك تعتبر المدة التي أمضاها رجل الشرطة خدمة فعلية له .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/اتحادية/تمييز/٣٥
لا يحق لرجل الشرطة المطالبة بتعيينه بالرتبة السابقة عندما كان ضابطاً في الجيش لأن ذلك يعتبر تعييناً جديداً وليس إعادته إلى الخدمة برتبته السابقة .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/اتحادية/تمييز/٣٧



لا يمكن اعتبار قرار التثبيت تعييناً جديداً و إنما هو تأكيد لواقعة قانونية سابقة وهي واقعة التعيين وإن قرار التثبيت كاشفاً لتلك الواقعة وليس منشئاً لها .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/٤٠/اتحادية/تميز
على المحكمة انتظار ورود الإجابة من وزارة التخطيط على استيضاحها قبل حسم الدعوى لأهمية جواب الوزارة لتعلقه بموضوع الدعوى .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/٤٢/اتحادية/تميز
يلغى القرار الإداري إذا كان قد صدر مجاناً للحقيقة .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/٤٣/اتحادية/تميز
إن المدد المعينة لمراجعة طرق الطعن في القرارات حتمية ويترتب على عدم مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق في الطعن .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/٤٤/اتحادية/تميز
استناداً لقاعدة الأجر مقابل العمل فإن المميز يستحق رواتبه لغاية تأريخ انفكاكه من الوظيفة فعلياً .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/٤٥/اتحادية/تميز
ليس من صلاحية مجلس المحافظة إصدار تشريعات تمس أعمال دائرة ممولة ذاتياً ومرتبطة بوزارة اتحادية .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/٤٦/اتحادية/تميز
إن إلغاء قرار المصادرة وإعادة الأموال للمدعي يتطلب صدور تشريع بذلك .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/٤٧/اتحادية/تميز
إن العبرة بالتنظم الأول وليس بالتنظم الثاني عند إقامة الدعوى إمام محكمة القضاء الإداري .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/٤٨/اتحادية/تميز
استقر القضاء على اعتبار التنظم الأول هو الأساس في إقامة الدعوى .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/٥٠/اتحادية/تميز
ترد الدعوى إذا أقيمت بعد أكثر من ستين يوماً على تأريخ رفض التنظم لأنها تكون قد أقيمت خارج المدة القانونية .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/٥١/اتحادية/تميز
تكون الدعوى محكومة بالرد إذا لم يتأيد للمحكمة صدور أي أمر أو قرار إداري يمكن الطعن فيه .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/٥٢/اتحادية/تميز



تكون الدعوى محكمة بالرد إذا لم يتظلم الطاعن إمام الجهة الإدارية المختص .	٢٠١٣/٣/١٢	٥٤/اتحادية/تميز/٢٠١٣
لا تسري أحكام العود على الحدث ولا يخضع للعقوبات التبعية والتكميلية والتدابير الاحترازية .	٢٠١٣/٣/١٢	٥٥/اتحادية/تميز/٢٠١٣
لا يجوز إجراء إي معاملة تسجيل لقطع الأراضي المخصصة بموجب قرارات صادرة عن رئاسة الجمهورية أو ديوان الرئاسة أو مجلس الوزراء أو أي دائرة أخرى في ظل النظام السابق وقبل ٢٠٠٣/٤/٩ .	٢٠١٣/٣/١٢	٥٦/اتحادية/تميز/٢٠١٣
إن المدد المحددة لمراجعة طرق الطعن حتمية ويترتب على عدم مراعاتها سقوط الحق في الطعن وتقضي المحكمة ولو من تلقاء نفسها برد عريضة الطعن .	٢٠١٣/٣/١٢	٥٧/اتحادية/تميز/٢٠١٣
لا يجوز إحالة العسكري على التقاعد إذا كانت نسبة عجزه لا تمنعه من أداء مهامه بصورة مطلقة .	٢٠١٣/٣/١٢	٥٨/اتحادية/تميز/٢٠١٣
تختص لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين بالنظر في جميع قضايا التقاعد المعترض عليها والناشئة عن تطبيق أحكام قانون الخدمة والتقاعد العسكري .	٢٠١٣/٣/١٢	٦١/اتحادية/تميز/٢٠١٣
تكون الدعوى محكمة بالرد إذا لم يتأيد للمحكمة إن هناك أمر أو قرار إداري صادر عن المدعى عليه .	٢٠١٣/٣/١٢	٦٢/اتحادية/تميز/٢٠١٣ نفس المبدأ في القرارات المرقمة (٦٣ و٦٤ و٦٦ و٦٧ و٦٩ و٧١ و٧٢ و٧٧ و٧٨ و٧٩ و٨٠)



الإدارة ليست ملزمة بترقية المدعي بمجرد توفر بعض شروط الترقية وإنما لها سلطة تقديرية تقرها في ضوء ما يتوفر لديها من معلومات عن طالب الترقية وللمحكمة سلطة الرقابة على الإدارة للتأكد من عدم إساءة استعمال سلطتها أو الانحراف بها .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/٦٥/اتحادية/تميز
إن قرار إقالة القائم مقام يجب أن يسبقه استجواب .	٢٠١٣/٣/١٢	٢٠١٣/٩٨/اتحادية/تميز
تردد الدعوى إذا لم تتضمن طعناً بقرار أو أمر إداري صادراً عن جهة إداري .	٢٠١٣/٥/٦	٢٠١٣/٦٠/اتحادية/تميز
إن التظلم الأول المقدم إلى الجهة الإدارية هو الذي يعتد به عند إقامة الدعوى .	٢٠١٣/٥/٦	٢٠١٣/٦٨/اتحادية/تميز
إن قرار تثبيت الموظف كاشفاً لا منشأ للمراكز القانونية ويمتد أثره إلى لحظة إنشاء هذا المركز .	٢٠١٣/٥/٦	٢٠١٣/٧٠/اتحادية/تميز
لا تصلح وزارة الدفاع الحالية إن تكون خصماً بدلاً عن وزارة الدفاع التي حلت بأمر سلطة الائتلاف إذ تكون تلك الوزارة قد فقدت شخصيتها المعنوية .	٢٠١٣/٥/٦	٢٠١٣/٧٤/اتحادية/تميز
إن التظلم الأول المقدم أمام الجهة الإدارية المختصة هو الذي يعتمد عند إقامة الدعوى .	٢٠١٣/٥/٦	٢٠١٣/٧٥/اتحادية/تميز
إن أمر إعادة إلى الخدمة يتدخل فيها عدة اعتبارات من بينها الكفاءة والنزاهة وتوفر الملاك والحاجة لخدمات المدعي وكل هذه الأمور تقديرية تعود لسلطة الإدارة .	٢٠١٣/٥/٦	٢٠١٣/٧٦/اتحادية/تميز
إن قرار التثبيت كاشفاً لا منشأ لحق المدعي وبالتالي يستحق احتساب الفترة ما بين تعيينه وتثبيته لكافة الأغراض .	٢٠١٣/٥/٦	٢٠١٣/٨١/اتحادية/تميز



تكون الدعوى محكمة بالرد إذا لم تتضمن طعناً بأمر أو قرار إداري يصلح للطعن فيه .	٢٠١٣/٥/٦	٨٢/اتحادية/تميز/٢٠١٣
يستحق المدعي رواتبه لغاية تأريخ انفكاكه من الوظيفة فعلياً وليس لغاية تأريخ إحالته إلى التقاعد .	٢٠١٣/٥/٦	٨٣/اتحادية/تميز/٢٠١٣
تكون الدعوى محكمة بالرد إذا أقيمت خارج المدة القانونية .	٢٠١٣/٥/٦	٨٤/اتحادية/تميز/٢٠١٣
إذا لم يحضر المدعي في الموعد المحدد للمرافعة فتبطل المحكمة عريضة الدعوى بطلب من المدعي عليه .	٢٠١٣/٥/٦	٨٥/اتحادية/تميز/٢٠١٣
إذا كان إنهاء العقد قد تم بناء على طلب المدعي وموافقة المدعي عليه فإن القرار الإداري بإنهاء عقد المدعي يكون منسجماً وأحكام القانون إذ للعاقدين أن يتقابلا العقد برضاها بعد انعقاده .	٢٠١٣/٥/٦	٨٧/اتحادية/تميز/٢٠١٣
الترقية هي سلطة تقديرية للإدارة وليست ملزمة لها بشرط عدم الإساءة أو التعسف في استخدامها عند توفر شروطها .	٢٠١٣/٥/٦	٨٩/اتحادية/تميز/٢٠١٣
إن قرار التثبيت هو قرار كاشف للمركز القانوني وليس منشأ له ويمتد أثره إلى لحظة إنشاء المركز القانوني .	٢٠١٣/٥/٦	٩٠/اتحادية/تميز/٢٠١٣
إذا كان المدعي مستمراً في عمله وكان عدم انفكاكه من العمل خارج إرادته فإنه يستحق رواتبه لغاية تأريخ انفكاكه إذ إن المدة المطالب بصرف الرواتب عنها تمثل مدة عمل فصلية يستحق الأجر عنها حتى إن كان قد اجتاز السن القانونية للإحالة على التقاعد .	٢٠١٣/٥/٦	٩١/اتحادية/تميز/٢٠١٣



ترد الدعوى إذا خلت من محل للطعن لعدم وجود قرار صادر عن المدعى عليه يصلح إن يكون موضوعاً للطعن .	٢٠١٣/٥/٦	٩٢/اتحادية/تميز/٢٠١٣
ما دام إن اللجنة المشكلة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء هي المختصة بنظر الطعون التي يقدمها المفصولين السياسيين فتد الدعوى لأن محكمة القضاء الإداري تختص بالنظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية التي لم يعين القانون مرجع للطعن فيها .	٢٠١٣/٥/٦	٩٤/اتحادية/تميز/٢٠١٣
إن الترقية من الأمور التقديرية للإدارة وفقاً للضوابط المحددة الواردة في القانون .	٢٠١٣/٥/٦	٩٥/اتحادية/تميز/٢٠١٣
عدم ترويج معاملة التقاعد قرار سلبي صادر عن المدعى عليه وإن محكمة القضاء الإداري هي المختصة بنظر الدعوى المقامة بشأنه إذ لا شأن لهذه الدعوى بقضايا الحقوق التعاقدية الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التقاعد .	٢٠١٣/٥/٦	٩٧/اتحادية/تميز/٢٠١٣
تختص محكمة القضاء الإداري بالنظر في صحة الأوامر والقرارات التي لم يعين القانون مرجعاً للطعن فيه .	٢٠١٣/٥/٦	٩٩/اتحادية/تميز/٢٠١٣
إذا أفهمت المحكمة ختام المرافعة وأجلت الدعوى لإصدار الحكم فيجب عليها فتح باب المرافعة مجدداً إذا تغير أحد أعضاء هيئة المحكمة ليتسنى لها اتخاذ القرار المناسب بتشكيلتها الجديدة .	٢٠١٣/٥/٢٧	٧٣/اتحادية/تميز/٢٠١٣



القرارات الولائية الصادرة عن محاكم البداءة يتم التظلم منها أمام المحكمة التي أصدرتها ويطعن في القرار الصادر نتيجة التظلم أمام محاكم الاستئناف بصفتها التمييزية ولا تختص بنظرها محكمة القضاء الإداري التي لا تنظر في الدعاوى التي رسم القانون طريقاً للطعن فيها .	٢٠١٣/٥/٢٧	٩٦/اتحادية/تمييز/٢٠١٣
إذا لم يثبت قيام المدعي بأي عمل مخالف للقانون يستوجب الاستغناء عن خدماته فإن الإدارة تكون متعسفة في قرارها مما يستوجب إلغاءه .	٢٠١٣/٥/٢٧	١٠٠/اتحادية/تمييز/٢٠١٣
محكمة القضاء الإداري غير مختصة بالنظر في القرارات الإدارية التي رسم القانون طريق للطعن فيها .	٢٠١٣/٥/٢٧	١٠١/اتحادية/تمييز/٢٠١٣
ترد الدعوى إذا لم تتضمن طعناً بقرار أو أمر إداري معين .	٢٠١٣/٥/٢٧	١٠٢/اتحادية/تمييز/٢٠١٣
بعد هروب المدعي من الخدمة العسكرية يزول السبب الذي خصت قطعة الأرض من أجله لكونه عسكرياً وبالتالي تكون دعواه فاقدة لسندها القانوني .	٢٠١٣/٥/٢٧	١٠٣/اتحادية/تمييز/٢٠١٣
تكون الدعوى محكومة بالرد إذا أقيمت خارج المدة القانونية المحددة .	٢٠١٣/٥/٢٧	١٠٥/اتحادية/تمييز/٢٠١٣
تختص لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين بالنظر في قضايا التقاعد وإن القرار الصادر عنها يمكن الطعن فيه تمييزاً أمام محكمة التمييز الاتحادية .	٢٠١٣/٥/٢٧	١٠٦/اتحادية/تمييز/٢٠١٣
إن المحاكم ممنوعة من النظر في قضايا إلغاء الشهادة الدراسية الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بموجب أحكام القانون .	٢٠١٣/٥/٢٧	١٠٨/اتحادية/تمييز/٢٠١٣
ترد الدعوى من الناحية الشكلية إذا كانت مقامة خارج المدة القانونية .	٢٠١٣/٥/٢٧	١١٠/اتحادية/تمييز/٢٠١٣



على المحكمة عند إبطالها عريضة الدعوى أن تبين الساعة التي اتخذت القرار فيها وكان عليها انتظار المدعي لفترة مناسبة مراعاة لظروف المواصلات في الوقت الحاضر سيما وان المدعي كان قد اعتاد حضور الجلسات السابقة .	٢٠١٣/٥/٢٧	١١١/اتحادية/تميز/٢٠١٣
ليس لمجلس الوزراء إصدار قرار بالتبرع بأموال الوقف لان ذلك القرار يعد مخالفاً للدستور الذي اعتبر الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز نزعها مقابل تعويض عادل ولأغراض المنفعة العامة .	٢٠١٣/٥/٢٧	١١٢/اتحادية/تميز/٢٠١٣
يشترط في القرار الذي يصلح إن يكون أساساً للطعن فيه إن يكون قراراً أو امراً إدارياً نهائياً يترتب عليه اثر قانوني .	٢٠١٣/٥/٢٧	١١٤/اتحادية/تميز/٢٠١٣
إن الكتاب محل الطعن لا يصلح للطعن فيه لأنه لم يتضمن قراراً أو امراً إدارياً نهائياً يترتب عليه اثر قانوني .	٢٠١٣/٥/٢٧	١١٥/اتحادية/تميز/٢٠١٣
لا يجوز إعادة الموظف المستقيل للوظيفة إذا كان عند تقديمه الطلب قد تجاوز السن القانونية للإحالة إلى التقاعد .	٢٠١٣/٥/٢٧	١٢١/اتحادية/تميز/٢٠١٣
يمكن الاستناد لقرار تخصيص الأرض للمدعية المثبت بالحاسبة الالكترونية إذا كان قد تعذر تقديم محضر التخصيص بسبب ما تعرضت له الدوائر خلال الأحداث التي تلت يوم ٢٠٠٣/٤/٩ وبالتالي إلزام المدعى عليه بتأييد التخصيص لقطعة الأرض بأسم المدعية وعدم ممانعتها في تسجيلها بأسمها .	٢٠١٣/٥/٢٧	١٢٥/اتحادية/تميز/٢٠١٣
إن الطعن بقرارات لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين يتم أمام الهيئة المختصة في محكمة التمييز الاتحادية حصراً .	٢٠١٣/٧/٩	١١٣/اتحادية/تميز/٢٠١٣



إن الدعوى المبطله تعتبر كأن لم تكن وبالتالي تلغى الإجراءات التي اتخذت فيها كالحجز الاحتياطي وإيقاف التنفيذ والتظلم ومن حق المدعي إذا أبطلت دعواه إقامتها مجدداً بعد أن يقدم تظلماً جديداً .	٢٠١٣/٧/٢٣	١٦١/اتحادية/تميز/٢٠١٣
---	-----------	-----------------------

قرارات اتحادية

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
يعد قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٢٤٦) لسنة ١٩٨٣ معطلاً لمخالفته لأحكام الدستور لعدم جواز ممارسة الموظفين الإداريين صلاحيات قضائية .	٢٠١٣/٢/٢٥	٨/اتحادية/٢٠١٣
لعدم نشر قانون تحديد الرئاسات الثلاث في الجريدة الرسمية لذلك فان المحكمة الاتحادية العليا لا تختص بالنظر في الطعن لان اختصاصها يشمل الرقابة على القوانين والأنظمة النافذة .	٢٠١٣/٣/١٢	٥/اتحادية/٢٠١٣
تعد المادة (١٦) من قانون الاستثمار المعدني رقم (٩١) لسنة ١٩٨٨ معطلة لعدم جواز ممارسة الموظفين الإداريين صلاحيات قضائية .	٢٠١٣/٣/١٢	١٠/اتحادية/٢٠١٣
تعد الصلاحية الجزائية الممنوحة لمدير جهاز المخابرات بالغرامة والحبس المنصوص عليها في قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٥ (المعدل) للقرار (١٢٤٦) لسنة ١٩٨٣ معطلة لمخالفتها للدستور في المواد (٣٧ و٤٧ و٨٧) إذ لا يجوز لغير القضاة ممارسة هذه المهام القضائية .	٢٠١٣/٣/١٢	١٤/اتحادية/٢٠١٣



يعد قانون التعديل الثاني لقانون الخدمة الجامعية غير دستوري لتشريعته خلافاً للسياقات المنصوص عليها في الدستور .	٢٠١٣/٥/٦	٢٠١٣/اتحادية/٢
لا تعتبر أحكام قانون التقاعد الموحد مخالفة للدستور ومن يدعي التضرر من بعض القرارات والإجراءات التي تتخذ بموجبه حق الطعن فيها أمام جهة الطعن التي نظمها القانون .	٢٠١٣/٥/٦	٢٠١٣/اتحادية/٣
يعد قانون رواتب ومخصصات رئاسة الجمهورية رقم (٢٦) لسنة ٢٠١١ غير دستوري لتشريعته دون إتباع السياقات الدستورية المقررة في الدستور .	٢٠١٣/٥/٦	٢٠١٣/اتحادية/١٩
يعد قانون رواتب ومخصصات مجلس النواب رقم (٢٨) لسنة ٢٠١١ غير دستوري لتشريعته دون إتباع السياقات الدستورية المقررة في الدستور .	٢٠١٣/٥/٦	٢٠١٣/اتحادية/٣١
لا تعد البلدية خصماً في دعوى طلب إلغاء تشريع ما لأنها ليست الجهة المختصة بإصداره .	٢٠١٣/٥/٢٧	٢٠١٣/اتحادية/٢٠
إن عدم وضع مبلغ ٣٠٠ مليار دينار في قانون الموازنة من قبل مجلس الوزراء يعتبر تعديلاً لقانون صندوق الإسكان ولا يعد خرقاً للدستور .	٢٠١٣/٥/٢٧	٢٠١٣/اتحادية/٢٨
إن مبدأ عدم تكافؤ الفرص المنصوص عليه في الدستور لا يعني تجاوز السلم الوظيفي ومساواة مدير الناحية بالقائم مقام لذلك فإن المادة (٣٩/رابعاً) من القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ لا تخالف أحكام الدستور.	٢٠١٣/٧/٢٣	٢٠١٣/اتحادية/٤٠
تعتبر المادة (٢٣) من قانون المحافظات و الأفضية والنواحي الخاصة بتقسيم المناصب والوظائف العامة في محافظة كركوك بين المكونات الرئيسية مخالفة لأحكام الدستور .	٢٠١٣/٨/٢٦	٢٠١٣/اتحادية/٢٤



إن قانون تحديد مدة ولاية رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء قد شرع خلافا للدستور لأنه كان مجرد مقترح قانون ولم يقدم لمجلس النواب كمشروع قانون من قبل رئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء كما يوجب الدستور ذلك .	٢٠١٣/٨/٢٦	٢٠١٣/اتحادية/٦٤
إن القرار (١٠٣) لسنة ١٩٩٧ الخاص بإلغاء قرارات التعويض العيني قد تم تنفيذه ولم تعد أحكامه سارية لذلك تكون المحكمة الاتحادية العليا غير مختصة بالنظر بعدم دستوريته .	٢٠١٣/٨/٢٨	٢٠١٣/اتحادية/٣٩
لكون المدعي ليس من المرشحين الفائزين أو الخاسرين في انتخابات مجالس المحافظات فليس له مصلحة في الطعن بعدم دستورية القانون المطعون فيه .	٢٠١٣/٨/٢٨	٢٠١٣/اتحادية/٥٦
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بالنظر بعدم دستورية قرار صادر عن اللجنة القضائية للانتخابات المشكلة في محكمة التمييز الاتحادية لأن ذلك يخرج عن اختصاصاتها المحددة بموجب أحكام الدستور والقانون .	٢٠١٣/٨/٢٨	٢٠١٣/اتحادية/٥٧
إن الطعن بعدم دستورية نص في قانون العمل يجب أن يكون أثناء منازعة قضائية وليس للقاضي من تلقاء نفسه إثارة هذا الطعن .	٢٠١٣/٨/٢٨	٢٠١٣/اتحادية/٥٨
تعتبر المادة ٥ من قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) المرقم (١٥٤) لسنة ٢٠٠١ الخاصة بمنح صلاحية للموظف الإداري بالحجز معطلة لمخالفتها أحكام الدستور ، إذ لا يجوز لغير القضاة المنتميين إلى السلطة القضائية ممارسة المهام القضائية .	٢٠١٣/٩/٣	٢٠١٣/اتحادية/٨١



إن قيام مجلس النواب بإجراء تغييرات جوهرية على مشروع قانون مجلس القضاء الأعلى جعله مخالفاً لإحكام الدستور من الناحيتين الشكلية والموضوعية .	٢٠١٣/٩/١٦	٨٧/اتحادية/٢٠١٣
ينحصر اختصاص المحكمة الاتحادية العليا بالنظر في عدم دستورية القوانين والأنظمة النافذة وإن الخطوة الثالثة من نظام توزيع المقاعد أصبحت غير (نافذة) غير ذي موضوع لسبق الحكم بعدم دستورتها .	٢٠١٣/١٠/٢٣	٤٥/اتحادية/٢٠١٣
تعد قرارات الهيئة القضائية للانتخابات نهائية وغير قابلة للطعن ولا تعد مخالفة للدستور وبذلك تكون قرارات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات غير محصنة من الطعن .	٢٠١٣/١٠/٢٣	٧٤/اتحادية/٢٠١٣
تعد المادتين (٣) و(٤) من قانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٧ غير دستوريين فيما يتعلق بالرواتب التقاعدية لرئيس مجلس النواب ونائبيه وأعضاء المجالس .	٢٠١٣/١٠/٢٣	٧٩/اتحادية/٢٠١٣ نفس اتجاه المبدأ في القرار الصادر بالعدد ٨٦/اتحادية/٢٠١٣ المؤرخ ٢٠١٣/١٠/٢٣
إن قرار مجلس النواب بتشكيل لجنة تحقيقية للتحقيق في موازنة محافظة صلاح الدين لا يعد مخالف للدستور .	٢٠١٣/١١/٦	٩٠/اتحادية/٢٠١٣
يعد قرار مجلس النواب باستجواب وزير الكهرباء صحيحاً لتوفر الجوانب الشكلية في الاستجواب أما الجوانب الموضوعية فمناطها المجلس وأعضاءه .	٢٠١٣/١١/١٢	٧٨/اتحادية/٢٠١٣
تعد المادة (٢٥) من قانون هيئة دعاوى الملكية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ مخالفة للدستور ومعتلة بموجب أحكام المادتين (١٤) و(١٩) منه .	٢٠١٣/١٢/٤	١١٤/اتحادية/٢٠١٣



أحكام وقرارات
المحكمة الاتحادية العليا
للعام ٢٠١٤ / المجلد السابع
اختصاص

رقم القرار	تاريخه	المبدأ
٦٢/اتحادية/٢٠١٣	٢٠١٤/١/٢١	لا تصلح وزارة الخارجية خصماً في دعوى معادلة الشهادات الدراسية العليا بعض موظفيها ولأصحاب تلك الشهادات حق الطعن بقرارات عدم معادلة شهاداتهم أمام الجهة المختصة بذلك .
٢٣/اتحادية/٢٠١٤	٢٠١٤/٢/٢	لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بتفسير القرارات والأحكام الصادرة عنها .
١٨/اتحادية/٢٠١٤ نفس اتجاه المبدأ في القرار المرقم ١٩/اتحادية/٢٠١٤	٢٠١٤/٢/٢٤	يحدد اختصاص محكمة التحقيق في المكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الحادث وحيث أن الجريمة وقعت في ناحية بعشيقه فأنها المختصة بالتحقيق فيها وليس محكمة تحقيق سميل التابعة لإقليم كردستان .
٢٤/اتحادية/٢٠١٤	٢٠١٤/٣/٣١	تعد محكمة تحقيق خبات التابعة لمكافحة أربيل التابعة لإقليم كردستان هي المختصة مكانياً بنظر الدعوى وليس محكمة تحقيق الحمدانية التابعة لمحافظة أربيل .
٤١/اتحادية/٢٠١٤ نفس اتجاه المبدأ في القرار المرقم ٤٠/اتحادية/٢٠١٤	٢٠١٤/٤/١	لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بالنظر في الطعن المقدم بقرار الهيئة التمييزية المختصة بنظر الطعون على قرارات هيئة المساءلة والعدالة لأنها قرارا قطعية وباتة .
٤/اتحادية/٢٠١٤	٢٠١٤/٥/٤	ليس من اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا إلغاء القرارات الصادرة عن المحاكم .



ليس من اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا نظر الاعتراض على قرار إقالة مدير عام شرطة المحافظة .	٢٠١٤/٥/٤	٦/اتحادية/٢٠١٤
ليس من اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا نظر الطعن بقرار نقل مدير شرطة المحافظة .	٢٠١٤/٥/٤	٢٢/اتحادية/٢٠١٤
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بنظر الطعن بالقوانين والقرارات التي انتهى نفاذها .	٢٠١٤/٥/٤	٣٨/اتحادية/٢٠١٣
أن طلب أبطال التصرفات القانونية التي تخص ارض المدعي يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٤/٥/٤	١٠٧/اتحادية/٢٠١٣
أن طلب إعادة العقار المستملك إلى المدعيات يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٤/٥/٤	١٢٤/اتحادية/٢٠١٣
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بشمول الساكنين في ناحيتي برطلة وبعشيقه وقضاء الحمدانية بقرار المحكمة الاتحادية العليا ٦٥/اتحادية/٢٠١٤ .	٢٠١٤/٥/٥	٢٩/اتحادية/٢٠١٤
ليس من اختصاص المحكمة الاتحادية العليا توضيح الأحكام والقرارات الصادرة عنها .	٢٠١٤/٦/٢	٦٢/اتحادية/٢٠١٤
أن طلب نقل الدعوى البدائية والدعوى الأستئنافية من قبل المستأنف إلى المحكمة الاتحادية العليا لا يدخل ضمن اختصاصاتها .	٢٠١٤/٦/٢٣	٧٠/اتحادية/٢٠١٤
ليس من اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا النظر في صحة التصويت الجاري لانتخاب رئيس مجلس المحافظة ونائبة والمحافظ ونائبيه .	٢٠١٤/٦/٢٤	٩٨/اتحادية/٢٠١٣ نفس اتجاه المبدأ في القرار المرقم رقم ١٧/اتحادية/٢٠١٤ في ٢٤/٦/٢٠١٤



مادام أن النظام الداخلي الصادر من العتبة الكاظمية المقدسة لم ينشر في الوقائع العراقية فأن النظر في الدعوى يقع خارج اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٤/٧/٨	٢٠١٤/اتحادية/٤٥
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بالنظر بطلبات المدعي المتمثلة بإلغاء أمر إحالة على التقاعد وإلغاء قرار مجلس شورى الدولة وترقيته لرتبة أعلى ومنحة امتيازاتها لأنها قرارات إدارية رسم القانون طريقاً للطعن فيها .	٢٠١٤/٧/٨	٢٠١٤/اتحادية/٥٣
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بإلغاء قرارات المحاكم منها قرار الاستملاك الصادر من محكمة البدأة ولا الحكم للمدعي بالتعويض .	٢٠١٤/٧/٨	٢٠١٤/اتحادية/٥
إن المرسوم الجمهوري الذي لم يتصف بالعمومية يخرج النظر فيه عن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا وأن الطعن فيه يدخل ضمن اختصاص محكمة قضاء الموظفين .	٢٠١٤ /٧/١٣	٢٠١٤/اتحادية/٧
أن امتناع الوزير أو من يخوله بالموافقة على تبليغ رجل الشرطة أو الامتناع عن إلقاء القبض عليه بعد من القرارات الإدارية التي يجوز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري .	٢٠١٤/٩/١٤	٢٠١٤/اتحادية/٩٦
تختص المحكمة الاتحادية العليا بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وليس المنتهي حكمها كما هو الحال بالنسبة للقرار المطعون فيه .	٢٠١٤/٩/٢٢	٢٠١٤/اتحادية/١٠٤
أن طلب شمول المتضررين في إقليم كردستان من ممارسات النظام السابق بالتعويض وفقاً للتعليمات والضوابط التي وضعتها لجنة تنفيذ المادة (١٤٠) من الدستور يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٤/١٠/٢٨	٢٠١٤/اتحادية/٢٥



إن استحداث مناصب إدارية في مجلس النواب وإشغالها بالتعيين كان بأمر من النواب وليس من المجلس النواب وليس من المجلس لذلك فإن الاستحداث وشغوره بالتعيين يخرج النظر فيه اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٤/١٠/٢٨	٢٠١٤/اتحادية/٣٤
إن الطعن بقرار الحكم الصادر من المحكمة بداءة دهوك يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٤/١١/١٨	٢٠١٣/اتحادية/٩٩
إن طلب إلزام المدعي عليهم بضرورة حسم المعاملات الخاصة بتعويض المتضررون من قبل النظام السابق يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٤/١١/١٨	٢٠١٤/اتحادية/٤٤
إن طلب شمول كافة حملة الشهادات العليا في وزارات الدولة براتب والمخصصات الذي يتقاضاه الخدمة الجامعية يتطلب تدخل تشريعي ويخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٤/١١/١٨	٢٠١٤/اتحادية/٥٧
إن النظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا لان القانون رسم طريقاً للطعن فيها .	٢٠١٤/١١/١٨	٢٠١٤/اتحادية/٦٨
إن الطعن بقانون الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٣ التي انتهى تنفيذها يخرج النظر فيها عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٤/١١/١٨	٢٠١٤/اتحادية/٦٩
إن طلب احتساب التعويض مقوماً بالذهب عن الأرض المستكملة التي تم استلام التعويض عنها يخرج النظر فيها عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٤/١١/١٨	٢٠١٤/اتحادية/٨٢ نفس المبدأ السابق (٢٠١٤/٧٩/٨٠/٨١/اتحادية/٢٠١٤)



لا تختص المحكمة الاتحادية العليا في النظر بطلبات تعديل القانون المطعون فيه أو التغيير في بعض نصوصه لأن ذلك من اختصاص السلطة التشريعية .	٢٠١٤/١١/١٨	٢٠١٤/اتحادية/٨٣
تختص المحكمة الاتحادية العليا بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وفق المادة (٩٣/أولاً) من الدستور وليس الملغية منها أو غير النافذة .	٢٠١٤/١١/١٨	٢٠١٤/اتحادية/٨٥
إن طلب إعادة العمل بالأمر التشريعي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ يتطلب تدخل تشريعي وإن المحكمة الاتحادية العليا غير مختصة بذلك وإنما يختص به مجلس النواب .	٢٠١٤/١١/١٨	٢٠١٤/اتحادية/٨٦
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بإضافة فقرة جديدة للقانون المطعون فيه حيث إن ذلك من اختصاص السلطة التشريعية كما إن مخاصمة المدعي عليهما الثاني والثالث لا تصح في هذه الدعوى .	٢٠١٤/١١/١٨	٢٠١٤/اتحادية/٩٩ على نفس المبدأ القرارات (٢٠١٤/١٠٢/١٠١/١٠٠) اتحادية/٢٠١٤
لكون القرار المطعون فيه من القرارات الإدارية فإنه يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٤/١١/١٨	٢٠١٤/اتحادية/١٠٦
إن الاعتراض على قرار محكمة بداءة كركوك يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٤/١٢/١٤	٢٠١٤/اتحادية/١٠٨
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بالطعن بقرار إحالة محافظ الأنبار وإحالته على التقاعد وإنما تختص بذلك محكمة القضاء الإداري .	٢٠١٤/١٢/٢٣	٢٠١٤/اتحادية/١٣٥



متفرقة

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
ينبغي إقامة الدعوى من قبل محام ذي صلاحية مطلقة ولا يحق للمدعي إقامتها بصفته الشخصية لأن ذلك يخالف حكم المادة من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ .	٢٠١٤/٥/٥	١٠٨/اتحادية/٢٠١٤
يستقل مجلس المحافظة بإدارة شؤون المحافظة بالنسبة للصلاحيات الممنوحة له في الدستور عدا الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية .	٢٠١٤/٦/٢٣	٦٤/اتحادية/٢٠١٤

طعن دستوري

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
لا يوجد تعارض بين نص المادة (٢٥/أولاً/ أ - ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٨ وأحكام الدستور لأنها جاءت منسجمة مع حكم المادة (٩٩) منه الخاصة بتنظيم قانون خاص بالقضاء العسكري لتحقيق محاكمة عادلة لرجل الشرطة .	٢٠١٤/١/٢١	٩/اتحادية/٢٠١٤
إن صلاحية رئيس مجلس الوزراء باختيار نواب له متروك لتقديره وفق المهام المنوطة وبموافقة مجلس النواب ، وإن المادة (١٣٩) من الدستور لم تنكر على رئيس مجلس الوزراء هذا الحق .	٢٠١٤/٢/٢٥	١١١/اتحادية/٢٠١٣



إن امتناع الوزير بالموافقة على تبليغ رجل الشرطة أو الموافقة على القبض عليه أثناء أداء واجبه يعتبر من القرارات الإدارية التي يجوز الطعن فيها من المدعي العام ومن كل ذي مصلحة إذا كان الوزير متعسف في استخدام سلطته بعدم الموافقة .	٢٠١٤/٣/٣١	٢٦/اتحادية/٢٠١٤
مادام أن المادة (٣٨/أولاً) من قانون التقاعد الموحد قد ألغت النصوص القانونية التي تقرر للمتقاعد حقوقاً تقاعدية ومنها الأمر (٩) لسنة ٢٠٠٥ (المعدل) لذا تكون الدعوى محكمة بالرد .	٢٠١٤/٤/١	٨٥/اتحادية/٢٠١٣
إن المادة المطعون بعدم دستوريته الخاصة بتقاعد أعضاء مجلس النواب قد تم إلغاؤها بالمادة (٣٨/أولاً/هـ) من قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ وبذلك يكون الطعن محكوم بالرد لسبق الفصل فيه .	٢٠١٤/٤/١	١١٢/اتحادية/٢٠١٣ نفس اتجاه المبدأ في القرارات المرقمة (١١٠ و ٨٤ و ٧٦/اتحادية/٢٠١٣) الصادر في ٢٠١٤/٤/١
طبقاً لنص المادة (٦٢/ثانياً) من الدستور أن من حق مجلس النواب بإجراء مناقلة بين أبواب وفصول الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق .	٢٠١٤/٥/٤	١٠٤/اتحادية/٢٠١٣
إن إجراء المناقلة بين أبواب وفصول الموازنة العامة الاتحادية من اختصاص مجلس النواب .	٢٠١٤/٥/٤	١٠٩/اتحادية/٢٠١٣
إن الأحكام الواردة في التشريعات التي تقرر للمقاعد حقوقاً تقاعدية أصبحت ملغاة بعد صدور قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ .	٢٠١٤/٥/٤	١١/اتحادية/٢٠١٤ نفس اتجاه المبدأ في القرارات المرقمة (١٢ و ١٤ و ١٥ و ١٦/اتحادية/٢٠١٤)
ما دام إن رئاسة مجلس النواب قد أدخلت مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٤ ضمن جدول أعمال المجلس فأن الدعوى أصبحت واجبة الرد .	٢٠١٤/٥/٤	٣١/اتحادية/٢٠١٤



إن المواد المطلوب الحكم بعدم دستوريته قد أصبحت معطلة بصدور قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ الذي نظم كيفية احتساب الرواتب التقاعدية والذي تسري أحكامه على جميع موظفي الدولة والقطاع العام والعسكريين .	٢٠١٤/٥/٤	١٢٢/اتحادية/٢٠١٤
إن تقديم الوصية الواجبة على غيرها من الوصايا هو خيار تشريعي ، وإن ذلك جاء منسجماً مع العدالة السمحاء ولا تخالف أحكام الدستور .	٢٠١٤/٥/٥	١٢١/اتحادية/٢٠١٣
لا تعارض بين قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) القاضي باستحقاق المرأة مهرها المؤجل مقوماً بالذهب وبين أحكام دستور وثابت الشريعة الإسلامية الغراء .	٢٠١٤/٦/٢	٣٢/اتحادية/٢٠١٤
أن المواد (١١١ و ١١٢ و ١١٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية لقوى الأمن الداخلي رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٨ الخاصة بعدم جواز تبليغ رجل الشرطة أو القبض عليه لا بموافقة الوزير أو من يخوله لا تتعارض مع حكم المادتين (١٤ و ١٨) من الدستور .	٢٠١٤/٦/١٦	٥٩/اتحادية/٢٠١٤
لا يعد قرار مجلس الوزراء المرقم (١٩٨) لسنة ٢٠١١ الخاص بتقدير الشقق والدور السكنية مخالف لأحكام الدستور .	٢٠١٤/٦/١٦	٦٠/اتحادية/٢٠١٤
إن نص المادة (٢) من قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٦٩) لسنة ١٩٩٧ التي خولت وزير الداخلية والمحافظين صلاحية حجز المخالف يعتبر معطلاً بحكم المادة (٣٧/أولاً/ب) من الدستور التي استوجبت أن يكون الحجز بموجب قرار قضائي .	٢٠١٤/٦/١٦	٦٣/اتحادية/٢٠١٤



تعد المادة (١٠/خامساً/ج) من قانون جوازات السفر رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٩ التي قضت بحرمان المواطن الذي فقد جواز سفره من الحصول على جواز سفر جديد متعارضة مع نص المادة (٤٤/أولاً) من الدستور قرر الحكم بعدم دستوريته .	٢٠١٤/٦/٢٢	٢٠١٤/اتحادية/٦٥
لسبق الفصل بعدم دستورية المادة (٣٧) من قانون التقاعد الموحد في الدعوى المرفقة (٣٦/اتحادية/٢٠١٤) فإن ما أراده المدعي قد تحقق وبناء عليه تكون دعواه محكمة بالرد لسبق الفصل في موضوعها .	٢٠١٤/٦/٢٤	٢٠١٤/اتحادية/٤٣
الحكم بعدم دستورية المادة (٣٧) من قانون التقاعد الخاصة بتقاعد أصحاب المناصب العليا والنواب وأصحاب الدرجات الخاصة وأعضاء المجالس المحلية لمخالفتها لأحكام ونصوص الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب .	٢٠١٤/٦/٢٤	٢٠١٤/اتحادية/٣٦
لسبق الفصل بعدم دستورية المادة (٣٧) من قانون التقاعد الموحد بالدعوى (٣٦/اتحادية/٢٠١٤) لذلك فقد تحقق ما أراده المدعي في دعواه لأن تلك الدعوى أقيمت قبل إقامة هذه الدعوى زماناً وبنفس المآل .	٢٠١٤/٦/٢٤	٢٠١٤/اتحادية/٣٨
إن النص الوارد في قانون التقاعد الموحد المطعون فيه حكم بعدم دستوريته في دعوى سابقة لذلك أصبحت الدعوى غير ذي موضوع .	٢٠١٤/٧/٨	٢٠١٤/اتحادية/٥٠



عدم دستورية قرار مجلس محافظة ميسان رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ بفرض رسم خمسة آلاف دينار عن كل جواز يصدر ، لان قانون الجوازات قانون اتحادي قد حدد رسوماً ولا يجوز للحكومة المحلية زيادتها وإلقاء العبء على كامل المواطن ، كما أن ذلك يمثل تجاوز على الصلاحيات الحصرية للسلطة الاتحادية .	٢٠١٤/٧/٨	٢٠١٣/اتحادية/٨٢
إن الطعن بقانون الانتخابات رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ وطلب منح مقاعد المكون الأيزيدي قبل إجراء الإحصاء السكاني يجعل الدعوى مقامة سابقة لأوانها .	٢٠١٤/٧/١٣	٢٠١٤/اتحادية/٨
إن عدم تخصيص مقاعد للكرديين الفيليين لا يجعل نص المادة (١١) من قانون انتخابات مجلس النواب غير دستوري لأنه يمثل خياراً تشريعياً .	٢٠١٤/٧/١٣	٢٠١٤/اتحادية/٢٠
إن إلغاء الفقرة (هـ) من المادة (١٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية لا يعد مخالفاً للدستور لن القضاء يوفر الضمانات الكافية للمتهم .	٢٠١٤/٧/١٣	٢٠١٤/اتحادية/٢٨ نفس اتجاه المبدأ في القرار المرقم (٦١/اتحادية/٢٠١٤) الصادر في ٢٠١٤/٧/١٣
لا تعارض بين نص المادة (٢/١) من قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٥ الخاص بشهادة الولادة والوفاة مع أحكام الدستور .	٢٠١٤/٧/١٣	٢٠١٤/اتحادية/٦٧
يعد قرار مجلس محافظة ميسان رقم (٧٦) المؤرخ في ٢٠١٢/١٠/١٧ مخالفاً لأحكام الدستور لقانون الموازنة العامة لعدم جواز التصرف بالواردات الاتحادية والتبرع بها إلى نادي رياضي .	٢٠١٤/٨/١٩	٢٠١٣/اتحادية/٦٧
لا تعارض بين حكم المادتين (٢٣ و ١/٢٤) من قانون الأحوال الشخصية والمتعلقات بنفقة الزوجة مع أحكام الدستور .	٢٠١٤/٩/٤	٢٠١٤/اتحادية/٩٠



لا تعارض بين المادتين (٣٧ و ٣٨) من قانون الاستملاك والمادة (٢٣) من الدستور ، لأن التعويض العادل يعتبر متحققاً .	٢٠١٤/٩/١٤	٢٠١٤/اتحادية/٩٣ نفس اتجاه المبدأ في القرار المرقم (٩٢/اتحادية/٢٠١٤)
إن قرار المصادرة المطعون فيه لا يخالف أحكام الدستور كما أن الخصومة تعد غير متوجهة ضد بقية المدعى عليهم لأنهم غير معنيين بصدور قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) .	٢٠١٤/١١/١٨	٢٠١٤/اتحادية/٨٩
لا تعد اتفاقية تنظيم الملاحة بين العراق والكويت مخالفة أحكام الدستور لأنها شرعت وفق الشكلية القانونية الذي نص عليها الدستور وإن الادعاء بأن هذه الاتفاقية قد أضرت بالعراق فأن مثاره يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٤/١٢/١٨	٢٠١٤/اتحادية/٢١

شروط إقامة الدعوى

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
ليس لقاضي الأحوال الشخصية طلب البت بعدم دستورية قرار لمجلس قيادة الثورة (المنحل) من تلقاء نفسه ، وإنما يكون ذلك بدفع من أحد الخصوم أو من ذي مصلحة يقدم بدعوى .	٢٠١٤/٩/١٤	٢٠١٤/اتحادية/٩٨
ينبغي أن يرفع الطعن ويعنون إلى المحكمة الاتحادية العليا وليس إلى محكمة البداية لأن ذلك يشكل مخالفة شكلية في توجيه الدعوى .	٢٠١٤/١١/١٨	٢٠١٤/اتحادية/٨٤
إن الطعن بعدم الدستورية لا يقدم أثناء السير بالإجراءات التنفيذية لن قرارات المنفذ العدل رسم القانون طريقاً للطعن فيها .	٢٠١٤/١٢/٢	٢٠١٤/اتحادية/١٢٧



لا يجوز للمدعي إقامة الدعوى بصفته الشخصية وإنما تقام من قبل محامي ذو صلاحية مطلقة كما لا يصح توكيله بعد إقامة الدعوى استناداً لحكم المادة (٢٠) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ .	٢٠١٤/١٢/١٨	٢٠١٤/اتحادية/١١٥
---	------------	------------------

خصومة

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
لا تصلح المدعى عليها خصماً في طلب تعديل اتفاقية الرياض لأنها غير معنية بها .	٢٠١٤/٥/٥	٢٠١٣/اتحادية/٦١
لا يصلح وزير المالية/إضافة لوظيفته خصماً في دعوى إلغاء الاستملاك الذي أستملك بقرار ديوان الرئاسة (المنحل) كما أن القرار المطعون فيه قد تم تنفيذه .	٢٠١٤/٥/٥	٢٠١٤/اتحادية/١٣
لا يصلح المدعى عليهم خصوماً في دعوى عدم دستورية قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) المطعون فيه لنهم ليسوا من قاموا بتشريعه .	٢٠١٤/٥/٥	٢٠١٤/اتحادية/١١٦ نفس اتجاه المبدأ القرارات المرقمة ١١٧) و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠/اتحادية/٢٠١٣
لا يصلح المدعى عليه أن يكون خصماً بإلغاء نص في قانون الاستملاك بحجة عدم دستوريته .	٢٠١٤/٧/٨	٢٠١٤/اتحادية/٢٧



أحكام وقرارات المحكمة الاتحادية العليا للعام ٢٠١٥ / المجلد الثامن اختصاص

رقم القرار	تاريخه	المبدأ
١٠٠/اتحادية/٢٠١٣	٢٠١٥/١/١٩	إن تعبير المنصب السيادي أو الأمني الرفيع مناط تحديده إلى التوجهات السياسية والقائمون عليها من يحدده ووفقاً القانون الذي ينظمها .
٧٨/اتحادية/٢٠١٤	٢٠١٥/٢/١٧	لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بنظر الطعن في آلية توزيع المقاعد النيابية وإنما تختص به مفوضية الانتخابات وقرارها يكون خاضع للطعن أمام الهيئة التمييزية المختصة في محكمة التمييز الاتحادية .
٢٧/اتحادية/٢٠١٥	٢٠١٥/٤/١٤	إن طلب إحلال المدعي محل النائبة التي أخلت محله وإبطال عضويتها وإقرار عضويته في المجلس النواب بدلاً عنها يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .
١١٩//اتحادية/٢٠١٤	٢٠١٥/٤/٢١	لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بالرقابة على القرارات الصادرة من المحاكم .
٤/اتحادية/٢٠١٥	٢٠١٥/٥/٤	إن المحاكم الكنسية المطعون بعدم شرعيتها مؤسسة وفق القانون والخاصة بالطوائف المسيحية وإن المحكمة الاتحادية العليا غير مختصة بنظر الطعن بعدم دستورية هذه المحاكم .



إن قرار تكليف مدير عام صحة المثني يعد من القرارات الإدارية الذي يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا التي لم ينص عليها قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم .	٢٠١٥/٥/٤	١٣/اتحادية/٢٠١٥
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا البت بعدم شرعية القرارات الصادرة عن مجلس شوري الدولة .	٢٠١٥/٥/٤	٢٤/اتحادية/٢٠١٥
إن قرار مجلس المحافظة باستجواب النائب الأول للمحافظ والطعن في هذا القرار غير منصوص عليه بالدستور وفي قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ ولذلك لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بنظر الطعن المثار بصدده .	٢٠١٥/٥/٤	٢٦/اتحادية/٢٠١٥
إن قرار إعفاء مدير بلديات المثني من منصبه من القرارات الإدارية التي يخرج النظر في صحتها عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٥/٦/٢٩	١١/اتحادية/٢٠١٥
إن قرار مجلس الوزراء بإيقاف الإجراءات المتخذة بشأن المادة (٤٥/أولا) من قانون المحافظات هو قرار إداري وإنه يتعلق بوقف إجراءات تنظيمية ولم تعطل القانون وإن الطعون التي تقدم للمحكمة وردت حصراً بالمادة (٣١) لذلك فإنه يخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٥/٦/٢٩	٣٣/اتحادية/٢٠١٥
إن طعن محافظ الديوانية بقرار وزارة الصحة بعدم تنفيذ الإجراءات الإدارية والقانونية المتخذة بحق موظفي وزارة الصحة العاملين في مستشفى الديوانية من القرارات الإدارية التي رسم القانون طريقاً للطعن فيها وإن النظر فيها يخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٥/٦/٢٩	٣٥/اتحادية/٢٠١٥



إن تصفية الأموال عن طريق اللجنة المشكلة بموجب أمر ديوان الرئاسة (المنحل) هو من القرارات الإدارية الذي تم تنفيذه في عام ١٩٩٧ وإن النظر فيه يخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٥/٦/٢٩	٢٠١٥/اتحادية/٤٠
إن الطعن بقرار إقالة المحافظ يكون لدى محكمة القضاء الإداري وتعد المحكمة الاتحادية العليا غير مختصة بنظر الطعن وبناء عليه قرر إعادتها المحكمة القضاء الإداري .	٢٠١٥/٧/١٣	٢٠١٥/اتحادية/٦٩ نفس اتجاه المبدأ في القرار المرقم (٧٠/اتحادية/٢٠١٥) الصادر في ٢٠١٥/٧/١٣
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بإلغاء وإبطال القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم العراقية بداعي عدم دستوريته وقانونيتها ومنها القرارات الصادرة عن محاكم إقليم كردستان .	٢٠١٥/٨/١٠	٢٠١٥/اتحادية/٤٨
إن الطعن بعدم تنفيذ الأمر الخاص بإقالة مدير عام تربية نينوى يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المحدد بموجب نص المادة (٣١/أحد عشر/٣) من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (٢١) في سنة ٢٠٠٨ .	٢٠١٥/١٠/١٩	٢٠١٤/اتحادية/٦٦
إن الطعن بقرار إقالة قائد شرطة المحافظة وترشيح غيره يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المحدد بموجب نص المادة (٣١/أحد عشر/٣) من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ .	٢٠١٥/١٠/١٩	٢٠١٥/اتحادية/٧٣
إن طلب تفسير المادة (٤٦) من قانون جمعيات الفلاحين يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا لعدم تعلقه بتفسير نص دستوري وإن طلب تعديل القانون المذكور يختص به مجلس النواب .	٢٠١٥/١١/٨	٢٠١٥/اتحادية/١١٢



إن الطعن بقرار إحالة القاضي إلى لجنة الانضباط المختصة يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٥/١١/١٦	٧٢/اتحادية/٢٠١٥
إن ما ورد في قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة يمثل خيار تشريعي ولا تختص المحكمة الاتحادية العليا بتعديل هذا القانون وإنما يتطلب ذلك تقديم مشروع قانون إلى مجلس النواب لتعديله .	٢٠١٥/١١/١٧	٧٤/اتحادية/٢٠١٥
إن تعديل قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ وبما يتعلق بإقالة المحافظ والطعن بقرار الإقالة لدى محكمة القضاء الإداري يمثل خياراً تشريعياً ولا تختص المحكمة الاتحادية العليا بتعديل ذلك القانون .	٢٠١٥/١١/١٧	٧٧/اتحادية/٢٠١٥
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بالرقابة على الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم أو تعديل أو إلغاء تلك الأحكام التي حدد لها القانون طرق الطعن فيها .	٢٠١٥/١١/١٧	٧٩/اتحادية/٢٠١٥

استبدال أعضاء مجلس النواب

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
إن تقديم الاعتراض على عضوية أحد أعضاء مجلس النواب لم يحدد مدة لتقديمه ويلتزم مجلس النواب بالبت بالاعتراض خلال مدة ثلاثين يوم من تأريخ تقديمه ، وإن قرار المجلس يطعن به أمام المحكمة الاتحادية العليا خلال مدة ثلاثين يوماً من تأريخ صدوره .	٢٠١٥/٢/٢	٧/اتحادية/٢٠١٥



إن استبدال النائبة المعترض على صحة عضويتها بالنائبة التي أصبحت وزيرة الصحة رغم إنها لم تكن مرشحة من محافظة ميسان وإنما عن محافظة ذي قار وإن المصادقة على تشريحها أدى إلى نقص عدد مقاعد محافظة ميسان وبناء عليه قرر الحكم بعدم صحة قرار مجلس النواب بالمصادقة على صحة عضويتها .	٢٠١٥/٢/١٧	٢٠١٤/اتحادية/١٣١/١١٧
إن استبدال المدعي عليه بالنائب الذي أصبح نائباً لرئيس الوزراء مخالف لأحكام الدستور والقانون لأنه من كتلة أخرى في حين أن المدعي من نفس كتلة النائب المستبدل .	٢٠١٥/٢/١٧	٢٠١٤/اتحادية/١٢٣
لحصول النائب المستبدل على عدد من الأصوات أكثر من المدعي لذلك فإنه يتقدم عليه تحقيقاً لإرادة الناخب لاختيار مرشحه لذلك يكون قرار مجلس النواب بالمصادقة على صحة عضوية النائب صحيحة .	٢٠١٥/٢/١٧	٢٠١٤/اتحادية/١٢٩/١٢٥
لعدم حصول النائب المطعون بصحة عضويته على أعلى الأصوات يعد الفائز الأول ليكون بديلاً عنه ويكون قرار مجلس النواب غير صحيح لأنه لا يراعي إرادة لناخبين قررت المحكمة الحكم بعدم صحة قرار المجلس .	٢٠١٥/٢/١٧	٢٠١٤/اتحادية/١٣٣
إن تقديم المدعي عريضة الطعن بصحة عضوية عضو مجلس النواب المعترض عليه قبل أن يبت مجلس النواب بالاعتراض يستلزم رد الدعوى طبقاً لنص المادة (٥٢) من الدستور .	٢٠١٥/٤/١٤	٢٠١٥/اتحادية/٣٠ نفس اتجاه المبدأ في القرار المرقم (٣١/اتحادية/٢٠١٥) الصادر في ٢٠١٥/٤/١٤



<p>لكون المدعية المرشحة لعضوية مجلس النواب من ائتلاف العراق الذي ينضوي تحت (الكتلة العراقية الحرة) وإن المطعون في عضويته من كتلة تيار حقوق الشعب وكلاهما من محافظة صلاح الدين ولأن المقعد النيابي الشاغر يعود للكتلة العراقية الحرة لذلك قرر نقض قرار مجلس النواب القاضي بصحة عضوية النائب المعارض عليه .</p>	<p>٢٠١٥/٥/٤</p>	<p>٢٠١٤/اتحادية/١٢٢</p>
<p>إن ذهاب رئاسة مجلس النواب إلى رد اعتراض الطاعن بعدم صحة عضوية النائب المعارض على صحة عضويته بداعي تقديمه بعد ثلاثين يوم من أداء القسم أي رد الاعتراض من الناحية الشكلية غير صحيح حيث كان على المجلس إن يبت بالاعتراض بأغلبية ثلثي عدد أعضائه .</p>	<p>٢٠١٥/٦/٢</p>	<p>٢٠١٥/اتحادية/٥٢ نفس اتجاه المبدأ في القرار المرقم (٥١ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨/اتحادية/٢٠١٥)</p>
<p>يعد المدعي غير محق في طعنه لأن النائب المستقيل والنائب البديل من نفس الكتلة ومن نفس المحافظة وهي كتلة بدر وإن النائب الطاعن من كتلة أخرى هي حزب الدعوة الإسلامية لذلك يكون قرار مجلس النواب برد طعنه صحيحاً .</p>	<p>٢٠١٥/٦/٢٢</p>	<p>٢٠١٥/اتحادية/٥٠</p>
<p>إن المرشح المعارض والنائب المعارض عليه ينتميان إلى نفس الكتلة ومن نفس محافظة صلاح الدين وإن المعارض حصل على أصوات تقل عن الأصوات التي حصل عليها النائب المعارض عليه لذلك فإن المقعد يكون من نصيب النائب المعارض عليه وإن قرار مجلس النواب رد اعتراض المعارض كان صحيحاً ومتفقاً مع أحكام القانون .</p>	<p>٢٠١٥/٦/٢٩</p>	<p>٢٠١٥/اتحادية/٤٩</p>



أجازت المادة (٥٢/ثانياً) من الدستور ، الطعن بقرار مجلس النواب أمام المحكمة الاتحادية العليا خلال ثلاثين يوماً من تأريخ صدوره في ٢٠١٤/١٠/٣٠ ولتقديم الطعن بتأريخ ٢٠١٥/٣/٤ فيكون الطعن واقعاً خارج المدة القانونية .	٢٠١٥/٧/٦	٢٠١٥/اتحادية/٢٠
إن طلب إلغاء عضوية النائبة التي حلت محل المدعي يتطلب مصادقة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على المرشح عند اكتمال الشروط القانونية لفوزه ولا يجوز مفاتحة المحكمة الاتحادية العليا لغرض المصادقة عليه	٢٠١٥/٧/٦	٢٠١٥/اتحادية/٤٦
إن قرار مجلس النواب المطعون فيه قد أُلغي بقرار لاحق لذلك لم يعد هناك قراراً قابلاً للطعن فيه أمام المحكمة الاتحادية العليا وفقاً للمادة (٥٢) من الدستور .	٢٠١٥/١٠/٢١	٢٠١٥/اتحادية/٨١
ما دام إن الطاعن والنائب المطعون بصحة عضويته هما من نفس قائمة النائب المستورز ومن نفس المحافظة ولأن الطاعن حاصل على أصوات أكثر من النائب المطعون بصحة عضويته ولعدم مراعاة إرادة الناخبين قضت المحكمة الاتحادية العليا بعدم صحة قرار مجلس النواب .	٢٠١٥/١١/١٧	٢٠١٥/اتحادية/٨٢
إن النائب المعارض على صحة عضويته والنائب الذي أشغل منصب نائب رئيس الوزراء من قائمة ائتلاف العربية (كتلة الجبهة الوطنية للحوار الوطني) عن محافظة بغداد في حين إن الطاعن المعارض من قائمة ائتلاف العربية ومن (حزب النشور) لذلك فأن النائب المعارض عليه هو الأحق بالمقعد النيابي الشاغر .	٢٠١٥/١٢/١٦	٢٠١٥/اتحادية/٨٩



لما كان المعارض عليه والنائب المستور الذي شفر مقعه ينتميان إلى نفس الكتلة والمحافظة ذي قار (ائتلاف دولة القانون/كيان مستقلون) وإن المدعي ينتمي إلى (ائتلاف دولة القانون/كيان حزب الدعوة الإسلامي) عن محافظة بغداد لذلك لا ينطبق عليه أحكام قانون الاستبدال ويكون غير محق بدعواه .	٢٠١٥/١٢/١٦	٩٣/اتحادية/٢٠١٥
لما كان النائب المستور والنائب المعارض عليه من نفس الكتلة والكيان (ائتلاف دولة القانون/كيان مستقلون) ومن ذات المحافظة وإن المعارض من كتلة أخرى (ائتلاف دولة القانون/كيان حزب الوحدة) فلا تنطبق عليه أحكام قانون الاستبدال .	٢٠١٥/١٢/١٦	٩٤/اتحادية/٢٠١٥
إن المحكمة الاتحادية العليا تختص وفقاً للمادة (٥٢/ثانياً) من الدستور بالنظر بالطعن بقرار مجلس النواب بالبت في صحة عضوية أحد أعضائه ، ولأن المدعي أقام دعواه قبل أن يصدر مجلس النواب قراره فتكون دعواه محكمة بالرد .	٢٠١٥/١٢/١٦	١٠١/اتحادية/٢٠١٥

استجاب

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
إذا سحب أحد الموافقين على طلب الاستجاب موافقته فإن ذلك يؤدي إلى اختلال النصاب الذي حدده المادة الدستورية ويصبح طلب الاستجاب غير مستوفي لشروطه كما وإذا حدد موعد لجلسة الاستجاب وسحب أحد الأعضاء توقيعه فإن طلب الاستجاب يصبح ملغياً لتخلف أحد شروطه .	٢٠١٥/٦/٢٢	٣٩/اتحادية/٢٠١٥



تفسير دستوري

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
إن تشريع القانون الجديد للمحكمة الاتحادية العليا يتطلب المصادقة عليه بالتصويت على مواد القانون بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب وكذلك التصويت بنفس النسبة على كل القانون .	٢٠١٥/٤/٢٨	٢٠١٥/اتحادية/٤٤
حظرت المادة (٩٥) من الدستور إنشاء محاكم خاصة أو استثنائية والمحاكم الخاصة هي المحاكم التي تنظر بالمنازعات التي تنشأ عن تطبيق قانون معين أما المحاكم الاستثنائية فهي التي تنشأ في الظروف الاستثنائية وخارج السياقات القضائية لذلك حظر إنشائها .	٢٠١٥/١١/٨	٢٠١٥/اتحادية/١١١
إن طلب استجواب الوزير يجب إن يقدم من أحد أعضاء مجلس النواب وبموافقة خمسة وعشرين عضواً وغن الذي قدم الطلب بإمكانه أن يسحبه ، وإن سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء يجب أن يقدم بطلب رئيس الجمهورية ، كما يجوز لمجلس النواب وبناء على طلب (٥/١) من أعضاء سحب الثقة منه ، أما انسجام ما تقدم ذكره من النظام الداخلي لمجلس النواب فيقع النظر فيه خارج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٥/١١/٢٢	٢٠١٥/اتحادية/١١٤
يعد المقعد الشاغر في مجلس النواب لمحافظة ميسان من حق الفائز عن المحافظ المذكورة بعد التحقق من استكمال نسبة تمثيل النساء في المجلس والتي بلغت أكثر من (٢٥%) .	٢٠١٥/٤/٢١	٢٠١٤/اتحادية/١٣١/١١٧



خصومة

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
إن الطعن بقرار إصرار مجلس المحافظة على قراره أمام المحكمة الاتحادية العليا جاء حصراً بالمحافظ دون سواه وليس للمدعي الذي هو من ذوي الشأن أن يطعن بهذا القرار .	٢٠١٥/١١/١٧	٦٧/اتحادية/٢٠١٥
لا يصلح المدعي خصماً في الدعوى لأنه أقيـل من منصبه كمحافظ نينوى وبذلك يكون قد فقد صفته الوظيفية .	٢٠١٥/١١/١٧	٧٦/اتحادية/٢٠١٥
إن المدعي أقام دعواه للطعن بقرار إلغاء منصبه (نائب رئيس الجمهورية) بصفته الوظيفية ، ولإلغاء هذا المنصب يكون المدعي فاقداً لصفته الوظيفية بتاريخ ٢٠١٥/٨/٩ تاريخ إقامة الدعوى ولا تصح خصومته .	٢٠١٥/١١/٢٤	٩١/اتحادية/٢٠١٥



طعن دستوري

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
إن الأحكام الواردة في قانون إدارة البلديات بفرض الغرامة غير محصنة من طرق الطعن لأنها يطعن فيها أمام الهيئة الاستئنافية برئاسة قاضي ، كما إن قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) المطعون فيه غير محصن أيضاً من طرق الطعن .	٢٠١٥/١/١٩	١٠٥/اتحادية/٢٠١٤
لا تعد المادة (٣٨) من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي محصنة من طرق الطعن لأنه يجوز الطعن بالقرار الذي يصدر من إحدى الجهات التابعة للوزارة أمام وزير التعليم العالي والبحث العلمي وفي ضوء ذلك يمكن سلوك طرق الطعن التي رسمها القانون .	٢٠١٥/١/٢٧	١/اتحادية/٢٠١٥
ليس هناك تعارض بين المادة (٤/أولاً/ج) من التعليمات رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧ وتعليمات تسهيل تنفيذ قانون التضمين رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٦ مع أحكام المادتين (١٩/سادساً) و (٢٢/ثانياً) من الدستور .	٢٠١٥/٢/٨	٦/اتحادية/٢٠١٥
إن التعويض عن الطلاق التعسفي المقرر للزوجة إذا أوقعه الزوج وكان متعسفاً فيه يشكل جبراً للضرر ولا يخالف ثوابت الإسلام .	٢٠١٥/٢/١٨	١٠/اتحادية/٢٠١٥
لمخالفة أحكام المادة (٣٥/رابعاً/ب) من قانون التقاعد الموحد التي شرعها مجلس النواب بشكل مغاير عما جاء في المشروع الحكومي المرسل من مجلس الوزراء شكلاً ومضموناً قرر الحكم بعدم دستوريته .	٢٠١٥/٢/٢٤	٤٢ وموحداً ٤٦ و ٤٨ و ٤٩ و ٥١ و ٥٢ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٧١ و ٧٥/اتحادية/٢٠١٤



إن قانون استبدال أعضاء مجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ كان قد شرع من قبل مجلس النواب مباشرة ممارسة لاختصاصه الأصلي المنصوص عليه في المادة (٦١/أولاً) من الدستور .	٢٠١٥/٤/١٤	٢١/اتحادية/٢٠١٥ وموحدتها ٢٩/اتحادية/٢٠١٥
للمحكمة الاتحادية العليا الاسترشاد بأحكام قانون انتخابات أعضاء مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ عند تطبيق أحكام قانون استبدال الأعضاء رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ لعدم مخالفة ما ورد فيه لأحكام الدستور .	٢٠١٥/٤/١٤	١٧/اتحادية/٢٠١٥
إن طلب المدعي تعديل أحكام القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ تختص به السلطة التشريعية ويخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٥/٤/١٤	١٨/اتحادية/٢٠١٥
ليس لمجلس المحافظة أو المحافظ الإشراف والرقابة على المحاكم والوحدات العسكرية والجامعات والكليات والمعاهد في المحافظة حيث إن ذلك من اختصاص الحكومة الاتحادية .	٢٠١٥/٤/٢١	١٠٧/اتحادية/٢٠١٤
إن الدعوى التي تتضمن الطعن بعدم دستورية المادة (١٥) من قانون إيجار العقار يجب أن يخاصم بها من شرع القانون وليس المدعى عليهما وهما من الأشخاص الطبيعية .	٢٠١٥/٤/٢١	١١٢/اتحادية/٢٠١٤
إن الفقرة (٣) من المادة (٣٩) من قانون الأحوال الشخصية الخاصة بالتعويض عن الطلاق التسفي لا تخالف أحكام الدستور وغن الضرر المطالب به لا يتعارض مع ثوابت الإسلام .	٢٠١٥/٤/٢١	١١٣/اتحادية/٢٠١٤



إن طلب تسليم المحكوم العراقي من قبل محكمة الشارقة وفقاً للمادة (٤٠) من اتفاقية الرياض لسنة ١٩٨٣ يخالف دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وبذلك تعتبر المادة المذكورة معطلة و غير دستورية .	٢٠١٥/٤/٢١	٢٠١٥/اتحادية/١٦
إن طلب إبطال وإلغاء قرار مجلس النواب بالتصويت على أصحاب المناصب العليا بداعي إنهم من حملة الجنسية الأجنبية (الجنسية المزدوجة) يتطلب صدور قانون لتنظيم هذه الحالة استناداً إلى حكم الفقرة (رابعا/١٨) من الدستور .	٢٠١٥/٥/٤	٢٠١٥/اتحادية/٨
لا تعد الفقرة (ثالثاً) من المادة (٣٩) من قانون الأحوال الشخصية الخاصة بالتعويض عن الطلاق التعسفي مخالفة لأحكام الدستور لعدم تعارضها مع ثوابت الإسلام .	٢٠١٥/٥/٤	٢٠١٥/اتحادية/٩
إن الخطوة الثالثة من القسم الثالث من نظام توزيع المقاعد قد جاءت متوافقة لأحكام الدستور لأن هدفها تحقيق نسبة تمثيل النساء بما لا يقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب .	٢٠١٥/٦/٨	٢٠١٥/اتحادية/١١٦ وموحدتها ٢٠١٥/اتحادية/١٤
إن نص المادة (١٩/ثانياً) من قانون التقاعد الموحد لا تشكل خرقاً للدستور وإنما خيار تشريعي ارتآه المشرع لاعتبارات خاصة لكل مرفق من مرافق العمل .	٢٠١٥/٦/٢٩	٢٠١٥/اتحادية/٣٧
إن الطعن بعدم دستورية قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٠٣) لسنة ١٩٩٧ لا يدخل النظر فيه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا لأنه لم يعد نافذاً وقد تم تنفيذه في حينه وينحصر الاختصاص المذكور في القوانين النافذة أي التي لا زالت قيد التنفيذ .	٢٠١٥/٦/٢٩	٢٠١٥/اتحادية/٣٨



إن قرار مجلس محافظة البصرة بإيقاف بيع وإيجار الأراضي والعقارات التابعة للكيانات المنحلة قد صدر خارج اختصاصات المجلس المذكور ولمخالفته أحكام القانون قررت المحكمة الحكم بإلغائه .	٢٠١٥/٦/٢٩	٢٠١٥/اتحادية/٤٢
كان على مجلس النواب الرجوع إلى مجلس الوزراء لأخذ موافقته على التغييرات التي ادخلها على مشروع الموازنة العامة أو إعادة المشروع إليه لدراسة المقترحات والتغييرات ووضع الأمور في نصابها الدستوري لذلك تعتبر المواد المضافة لمشروع الموازنة العامة الاتحادية رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ غير دستورية قرر الحكم بإلغائها .	٢٠١٥/٧/٦	١٩ وموحدتها ٣٤/اتحادية/٢٠١٥
إن قرار مجلس الوزراء المرقم (١٢٢) في ٢٠١٥/٣/١٧ الذي علق تنفيذ بعض فقرات قانون الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٥ أصبح لاغياً بصدر قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٤/١٩/اتحادية/٢٠١٥) الذي حسم موضوع الفقرات المذكورة .	٢٠١٥/٧/٦	٢٠١٥/اتحادية/٤١
تعد المادة (٤٣) من قانون الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٥ بإعادة العمل بمنح العلامة التجارية إلى اتحاد الصناعات العراقية غير دستورية لأن ذلك من اختصاص وزارة الصناعة والمعادن .	٢٠١٥/٧/٦	٢٠١٥/اتحادية/٦١ وموحدتها ٤٣



بعد قرار مجلس النواب رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ بإنهاء عضوية النائب (م . ر . أ) بداعي فقدانه شرط من شروط العضوية غير صحيح لأنه لم يصدر عن المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه وإنما اتخذ من قبل رئاسة مجلس النواب بجلسته المرقمة (٤١) المؤرخة ٢٦/٥/٢٠١٥ .	٢٠١٥/٧/٦	٢٠١٥/اتحادية/٦٢
إن قرار المحافظ بالمصادقة على قرار تعويض المتضررين من جراء ممارسات النظام (السابق) يعد قراراً إدارياً يجوز الطعن فيه وفق القانون وإن قرار اللجنة التي هي برئاسة قاضي لا يعد من القرارات القضائية .	٢٠١٥/٨/١٠	٢٠١٥/اتحادية/٣٢
أجاز قانون الموازنة العامة لوزير المالية الاستمرار بالافتراض لغرض سد العجز من صندوق النقد الدولي من البنك الدولي وحيث أن المادة (٢/ثانياً) من قانون الموازنة لم يذكر أن الافتراض بفوائد ربوية وإن افتراض المدعي لا يمكن أن يبني عليه حكماً بذلك .	٢٠١٥/٨/١٠	٢٠١٥/اتحادية/٤٥
إن قانون نشر القوانين في الجريدة الرسمية يقضي بأن القانون عندما ينشر يكون ملزم للجميع من تأريخ نشره ما لم ينص على خلاف ذلك ولا يجوز تعليق بعض النصوص القانونية بداعي الطعن فيها أمام المحكمة الاتحادية العليا وليس لأي جهة أن تمتنع عن تنفيذه أو تأجيل هذا التنفيذ .	٢٠١٥/٨/١٢	٢٠١٥/اتحادية/٧٥
إن المادة (٣) من قانون إلغاء النصوص القانونية التي تمنع المحاكم من سماع الدعاوى رقم (٣) لسنة ٢٠١٥ يشكل مخالفة صريحة للدستور بقدر تعلق النص المذكور بسريانه على الماضي .	٢٠١٥/١٠/١٩	٢٠١٥/اتحادية/٦٨



يعد البند (سادساً) من المادة (٣٥) من قانون التقاعد الموحد غير دستوري لأن مجلس النواب قد شرعه ولم يكن بالصيغة المعدة من مجلس الوزراء كما إن النص المذكور يترتب جنبه مالية على الحكومة .	٢٠١٥/١٠/١٩	٢٠١٥/اتحادية/٥٩
إن منح إجازة الاستثمار وسحبها نظمها قانون الاستثمار وليس من اختصاص مجلس المحافظة سحب الإجازة أو إلغائها لذلك يكون المجلس قد تجاوز صلاحياته مما اقتضى إلغاء قراره المذكور .	٢٠١٥/١٢/١٦	٢٠١٥/اتحادية/٩٧

متفرقة

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
يعد الطعن مقدم خارج المدة القانونية لدفع الرسم عنه بعد انتهاء المدد المعينة للطعن وهي مدة حتمية يترتب على عدم مراعاتها سقوط الحق في الطعن .	٢٠١٥/١/١٨	٢٠١٤/اتحادية/٣٩
لعدم إصرار مجلس محافظة ميسان على قراره المطعون فيه من قبل محافظ ميسان يؤدي إلى رد الدعوى لأنها أقيمت سابقاً لأوانها وبدون سبب قانوني .	٢٠١٥/٤/٢١	٢٠١٤/اتحادية/١٢٤
إن طلب محافظة النجف بالفصل بالنزاع بينها وبين وزارة البلديات حول تشكيل لجان التقدير والبيع للأموال المنقولة وغير المنقولة يشكل منازعة بين المحافظة والوزارة المذكورة يتطلب إقامة دعوى بها أمام المحكمة الاتحادية العليا للفصل فيها .	٢٠١٥/٦/٧	٢٠١٥/اتحادية/٦٠



إن طلب مجلس النواب بيان الرأي بخصوص التصويت على منح الثقة للوزير يتطلب بيان المادة الدستورية المختلف في تفسيرها أو القانون أو النظام الذي استند الإجراء المتخذ إليه للوقوف على دستورية ذلك الإجراء .	٢٠١٥/٦/٢٤	٢٠١٥/اتحادية/٦٣
إن رفض محكمة الأحوال الشخصية الطعن بعدم دستورية المادة (٥٧) من قانون الأحوال الشخصية يعد صحيحاً وموافقاً للقانون من حيث النتيجة .	٢٠١٥/٩/١٧	٢٠١٥/اتحادية/٧١
إن الحكم بعدم دستورية المادة (٤١) من قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠١٥ يتطرق إلى أصل المبلغ المخصص إلى هيئة الحشد الشعبي .	٢٠١٥/١٠/٦	٢٠١٥/اتحادية/١٠٥
إن الطعن بقرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء وطلب بيان الرأي فيه يشكل منازعة بين المحافظة ومجلس المحافظة ما يتطلب إقامة دعوى للفصل فيها وفق القانون .	٢٠١٥/١١/١٧	٢٠١٥/اتحادية/١٠٩



أحكام وقرارات

المحكمة الاتحادية العليا للعام ٢٠١٦ / المجلد الثامن

اختصاص

رقم القرار	تاريخه	المبدأ
١/اتحادية/٢٠١٦	٢٠١٦/٢/١٦	إن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا محددة بموجب أحكام الدستور و القانون وليس من بين تلك الاختصاصات الطعن في آلية توزيع مقاعد مجالس المحافظات حيث أن ذلك يدخل ضمن اختصاص الهيئة القضائية في محكمة التمييز .
١٨/اتحادية/٢٠١٦	٢٠١٦/٣/٢٤	لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بالنظر بتعويض المقاعد الشاغرة في مجالس الأفضية والنواحي كما أنها غير مختصة بتفسير وبيان الرأي في القرارات التي يصدرها مجلس شوري الدولة .
٢١/اتحادية/٢٠١٦	٢٠١٦/٤/٦	إن المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ قد حددا اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا وليس من بين هذه الاختصاصات تفسير القوانين والأمور الأخرى الواردة في طلب مجلس محافظ بغداد .
٣٠/اتحادية/٢٠١٦	٢٠١٦/٤/١٨	إن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا منصوص عليها بموجب أحكام الدستور وقانونها وبعض القوانين الأخرى وليس من بين تلك الاختصاصات تعديل أحكام القوانين النافذة .
٥٨/اتحادية/٢٠١٦	٢٠١٦/٦/١٦	إن طلب بيان الرأي في مشروعية تأجيل انتخابات نقابة العمال يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .



إن الطعن بعدم شرعية ودستورية القرار التمييزي المرقم ٣٠٦/موسعة مدنية/٢٠١٥ المؤرخ في ١٥/٩/٢٠١٥ يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها بموجب أحكام والدستور والقانون .	٢٠١٦/٨/٧	٢٠١٦/اتحادية/٤١
إن الطعن بقرار محكمة قضاء الموظفين وقرار المحكمة الإدارية العليا يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها بموجب أحكام الدستور والقانون .	٢٠١٦/٨/٩	٢٠١٦/اتحادية/١٣
إن الطعن بقرار عدم إعادة الطاعن لوظيفته السابقة يعد من القرارات الإدارية الذي يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٦/٨/١٦	٢٠١٦/اتحادية/٥٩
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بنظر الطعن في موضوع إحالة المحامي الذي كان ضابط شرطة إلى التحقيق من قبل مجلس تحقيقي ويعد ذلك من القرارات الإدارية .	٢٠١٦/٨/٢٢	٢٠١٦/اتحادية/١٦
إن النظر في صحة عضوية أعضاء مجلس النواب يكون من قبل المجلس الذي عليه إن يبيت في الاعتراض خلال ثلاثين يوماً بأغلبية ثلثي الأعضاء وإن الدستور جوز الطعن بقرار المجلس وفقاً لما رسمته المادة (٥٢) منه ولعدم إتباع المدعي الطريق الذي رسمه الدستور تكون دعواه واجب الرد من جهة الاختصاص .	٢٠١٦/١٢/٢٠	٢٠١٦/اتحادية/٥١
إن قرار رئيس مجلس الوزراء بالتريث في التكليف بمناصب المديرين العامين وكالة يعد من القرارات الإدارية التي رسم القانون طريقاً للطعن فيها و يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٦/١٢/٢٠	٢٠١٦/اتحادية/٧٠



إن شمول بعض جرائم الفساد بقانون العفو العام يتضمن خيار تشريعي يعود تقديره لمجلس النواب لان الاستجابة لطلب المدعي يتطلب التقدم بمشروع قانون لتعديل قانون العفو العام وإن ذلك يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٦/١٢/٢٠	٧١ وموحدتها ٨٣/اتحادية/٢٠١٦
فتح منفذ كمركي في منطقة الصفرة في محافظة ديالى تم بتوجيه من رئيس مجلس الوزراء وتم تنفيذه من قبل رئيس هيئة الكمارك وهو قرار إداري يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٧/٢/٧	٧٦/اتحادية/٢٠١٦
إن تأسيس شركات تضامنية بموجب كتاب مكتب رئيس الوزراء لغرض التخليص الكمركي ، وإصدار مدير عام الهيئة العامة للكمارك أعمام منع فيه وكلاء الإخراج الكمركي غير المرتبطين بها ، يعد من القرارات الإدارية التي يخرج النظر فيها عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٧/٢/٧	٨٧/اتحادية/٢٠١٦
إن المطالبة باحتساب الخدمة التقاعدية أو برتبة أعلى يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا كما إن المدعي عليه الثاني (الأمين العام لمجلس الوزراء) لا تصح خصومته لأن الأمر صادر عن مجلس الوزراء والخصم فيها هو رئيس مجلس الوزراء .	٢٠١٧/٢/٧	٩١/اتحادية/٢٠١٦
إن استثناء عدد من المدراء العاملين من إجراءات الترشيح ضمن حزمة الإصلاحات وإعادتهما إلى وظيفتهما السابقة هو قرار إداري يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٧/٢/٧	٩٢/اتحادية/٢٠١٦



إن الطعن بقيام وزارة الشباب والرياضة بإحالة بعض المنتديات إلى الاستثمار وليس إلى محافظة بغداد يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٧/٢/١٤	٢٠١٦/اتحادية/٩٣
إن الطعن بإعادة مركبات من قبل مجلس الوزراء إلى الجهة المالكة يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا لأنه من القرارات الإدارية .	٢٠١٧/٢/١٤	٢٠١٦/اتحادية/٩٥
إن الطعن بقرار وزيرة الصحة بفرض الرسوم والأجور للخدمات الصحية المسند إلى أحكام المادة (٢٥) من قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٧ هو قرار إداري يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٧/٢/١٤	٢٠١٦/اتحادية/٩٧
إن قرار رئيس مجلس الوزراء المطعون فيه تختص به هيئة التقاعد الوطنية ويطعن به أمام مجلس تدقيق قضايا المتقاعدين وهو صورة من صور القرار الإداري الذي يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٧/٢/١٤	٢٠١٦/اتحادية/٩٨
إن الطعن بعدم تخصيص نصف إيرادات المنافذ الحدودية لمحافظة البصرة يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا لأن اختصاصها ينحصر في المادة (٣١/أحد عشر/٣) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ .	٢٠١٧/٣/٧	٢٠١٦/اتحادية/٨١



إن الطعن في قيام محافظ البصرة ورئيس مجلس المحافظة بتعيين مديراً لمرور المحافظة من قبلهما مباشرة دون الرجوع لوزير الداخلية يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا لأن اختصاصها ينحصر في المادة (٣١/احد عشر/ثالثاً) من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ .	٢٠١٧/٣/٧	٢٠١٦/اتحادية/٩٤
--	----------	-----------------

متفرقة

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
إن اختصاصات مجلس الاتحاد يحددها قانونه عند صدوره وان تمتع أعضاء مجلس الاتحاد بالحصانة يحددها قانون مجلس الاتحاد أيضاً .	٢٠١٦/٢/١٤	٢٠١٦/اتحادية/٥
لا يجوز لغير القضاة التابعين للسلطة القضائية ممارسة أعمال قضائية ومنها صلاحية التحقيق مع الأشخاص أو توقيفهم .	٢٠١٦/٣/١٤	٢٠١٦/اتحادية/١٢
إن نص المادة (٤٩/أولاً) من الدستور صريح ومحدد بأن يكون لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق مقعد في مجلس النواب ولا يجوز تخطي هذه النسبة إلا بتعديل النص الدستوري .	٢٠١٦/٤/٧	٢٠١٦/اتحادية/٢٧
إذا حصل إجراء يخالف ما ورد في أحكام النظام الداخلي لمجلس النواب فان ذلك يشكل منازعة يتطلب حسمه من خلال دعوى تقام أمام المحاكم المختصة .	٢٠١٦/٤/٢١	٢٠١٦/اتحادية/٣١
تعتبر المادة (٥/٦) من قانون التنفيذ رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٠ غير متعارضة مع أحكام الدستور ويلزم أن تقرأ في ضوء أحكام القسم (٧) من الأمر (١٢) لعام ٢٠٠٤ .	٢٠١٦/٥/١٥	٢٠١٦/اتحادية/٢٦



تعد المادة (١٧٦/أولاً) من قانون الكمارك رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤ المعدل متعارضة مع أحكام المادتين (١٩/أولاً وسادساً) والمادة (٤٧) من الدستور وبناء عليه قرر الحكم بتعطيلها .	٢٠١٦/٦/٧	٢٠١٦/اتحادية/٣٢
إن نص المادة (٥٦) من قانون العمل تضمن خيار تشريعي ويتعلق بشريحة العمال ولا يوجد تعارض بينها وبين المبادئ الدستورية .	٢٠١٦/٦/٢٣	٢٠١٦/اتحادية/٥٦ ٢٠١٦/اتحادية/٥٧
لا يوجد ما يفيد بمنع الترشيح لرئاسة اتحاد الحقوقيين العراقيين لولاية ثالثة خاصة وان باب الترشيح فتح للكافة لمن يرغب في تولي المنصب المذكور .	٢٠١٦/٨/١٦	٢٠١٦/اتحادية/٧
إن الطعن ببعض النصوص القانونية التي سبق للمحكمة الاتحادية العليا وإن فصلت فيها يكون محكوم بالرد لأن الطعن فيها أصبح غير ذي موضوع .	٢٠١٦/٨/٢٨	٢٠١٦/اتحادية/٦٦
إن نص المادة (٦١/ثامناً/هـ) من الدستور أخضع مسؤولي الهيئات المستقلة للاستجواب وله حق إعفاءهم بالأغلبية المطلقة وان هذا النص جاء مطلقاً ولم يميز بين هؤلاء سواء كانوا يشغلون مناصبهم أصالة أو وكالة فإن الحكم يكون واحداً عليهما لأن المعين وكالة يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المسؤول المعين أصالة .	٢٠١٦/١١/٨	٢٠١٦/اتحادية/٨٩
إن عدم حضور وكيل المدعي جلسة المرافعة بحجة انشغاله في أمور مهنية بمحكمة أخرى لا يستوجب تأجيلها لأن من صلاحية المحكمة نظر الدعوى بغيابه كما أن المادة (٧٤٠) من القانون المدني لا تخالف أحكام الدستور .	٢٠١٦/١٢/٢٠	٢٠١٦/اتحادية/٧٧



ما دام إن مجلس محافظة صلاح الدين قد ألغى قراره الأول بترحيل بعض العوائل من المحافظة بداعي انتماء أحد أفرادها لعصابات داعش الإرهابية فتكون الدعوى محكمة بالرد لأن القرار المطعون فيه لم يبق له أي أثر .	٢٠١٧/٣/٧	٢٠١٦/اتحادية/٨٦
إن طلب رئاسة مجلس الوزراء الرأي بشأن التعامل مع رئاسة مجلس النواب المنتخبة في شهر تموز لعام ٢٠١٤ على أنها الرئاسة الشرعية للمجلس يتضمن نزاعاً حول الشرعية الدستورية ولا يمكن البت فيه إلا من خلال إقامة دعوى .	٢٠١٧/٤/١٧	٢٠١٦/اتحادية/٢٩
إن طلب وزارة الداخلية لم ينصب على طلب تفسير مادة معينة في الدستور كما أنه يشكل منازعة يتطلب إقامة دعوى أمام المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٧/٩/٢٧	٢٠١٦/اتحادية/٨٠

طعن دستوري

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
لا يحق للقائم مقام ومدير الناحية ممارسة الاختصاصات القضائية التي تختص بها المحاكم لذلك يعد النص الوارد في قانون حماية الحيوانات البرية بمنحها سلطة قاضي جناح معطلاً لعدم دستوريته ومخالفته للمادة (٨٧) من الدستور .	٢٠١٦/٢/١٨	٢٠١٦/اتحادية/٤
إن صلاحية منح المحافظ فرض الغرامة المنصوص عليها في قانون الأسلحة هي صلاحية محدودة ومن صميم عمل المحافظ والتي لا تتضمن الحبس أو الحجز كما لها دور في السرعة بإنجاز المعاملات وتيسير أمور المواطنين .	٢٠١٦/٥/٢٩	٢٠١٦/اتحادية/١٩



أصبح الطعن الذي تقدم به الطاعن غير ذي موضوع لأن المادة المطعون بعدم دستورتها أصبحت لا علاقة لها بموضوع الدعوى التي طعن بعدم دستورتها .	٢٠١٦/٦/٢٧	٢٠١٦/اتحادية/١٧
إن جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٦ التي اتخذت فيها عدة قرارات ومنها قرار إقالة الوزراء وتعيين بدلاء عنهم قد فقدت دستورتها وبناء عليه قرر إلغاء كافة القرارات المتخذة فيها بسبب ارتكاب المخالفات الدستورية والقانونية التي اتخذت فيها .	٢٠١٦/٦/٢٨	٣٨/اتحادية/٢٠١٦ وموحداتها ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠/اتحادية/٢٠١٦
تعد المادة (٢/ثانياً) من قانون هيئة الإشراف القضائي رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٦ مخالفة لأحكام المواد (٤٧) و (٦١/خامساً) من الدستور ، كما إن المادة (٣/أولاً) من القانون ذاته جاءت هي الأخرى مخالفة للدستور كونها خرجت عن السياقات والأعراف القضائية المستقرة برقابتها على محكمة التمييز الاتحادية .	٢٠١٦/١١/٨	٨٥/اتحادية/٢٠١٦
إن المحكمة الاتحادية العليا سبق وإن قضت بقرارها المؤرخ ٢٠١٦/٨/٧ بالدعوى المرقمة (٢٤/اتحادية/٢٠١٦) بعدم تعارض نص المادة (٥١) من قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٦ مع أحكام الدستور لذا أصبحت دعوى المدعي غير ذي موضوع .	٢٠١٦/٨/٧	١٠/اتحادية/٢٠١٦



إن قيام مجلس النواب بإضافة بعض المواد لقانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (١) لسنة ٢٠١٦ وهي المواد (٢٢) و (٤٥) و (٤٦) دون الرجوع إلى الحكومة وخلافاً لما نصت عليه المادة (٦٠/ثانياً) من الدستور يجعل هذا الإجراء غير دستوري لذلك قرر الحكم بعدم دستورية المواد المذكورة .	٢٠١٦/٨/٧	٢٤/اتحادية/٢٠١٦
لا يختص مجلس الوزراء بصلاحيات إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ وان ذلك من اختصاص المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .	٢٠١٦/٨/٩	٦/اتحادية/٢٠١٦
إن الطعن بعدم دستورية الفقرة (١/خامساً/هـ) من لائحة قواعد السلوك النيابي الذي أصدره مجلس النواب غير وارد لأنها لا تتعارض مع أحكام الدستور خاصة وان قرار إسقاط العضوية عن النائب خاضع لطرق الطعن .	٢٠١٦/٨/٩	٨/اتحادية/٢٠١٦
إن بعض المواد الواردة في قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات و النظام الداخلي لمجلس النواب والوزراء لم تكن مبناها مخالفة للنصوص الدستورية وإنما كان الخلل في تطبيقها مما أسفر عدم تحقق أهدافها .	٢٠١٦/٨/١٦	٢/اتحادية/٢٠١٦
إن إقامة الدعوى بداعي مخالفة المادة (٤٦) من قانون الأحوال الشخصية للدستور و للشرع غير صحيح لأنها أقيمت قبل تشريع القانون الذي ينظم حالة الخلع .	٢٠١٦/٨/١٦	٦٣/اتحادية/٢٠١٦



إن صلاحية مدير إقامة الأجانب في فرض غرامة فورية على المخالف لأحكام القانون لا تتعارض وأحكام المادة (٣٧) من الدستور لأنها تتعلق بأمور تنظيمية تدخل في صميم عمله ولا تتضمن هذه الصلاحية الحبس أو التوقيف أو الحجز .	٢٠١٦/٨/١٨	٢٠١٦/اتحادية/٦١
إن طعن المدعي بعدم دستورية قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٨٠) لسنة ١٩٧٧ الذي أجاز انتخاب نقيب المحامين لأكثر من مرة بصورة متتالية محكوم بالرد لعدم وجود نص في الدستور يمنع ذلك ما دام الانتخاب تم عبر صناديق الانتخاب .	٢٠١٦/٨/٢٣	٢٠١٦/اتحادية/١١
إن هدف المشرع من وضع نص المادة (٥/٤٠) من قانون الأحوال الشخصية هو لتنظيم الزواج بأكثر من زوجة ومن حق الشارع تقييد المباح إذا وجد في ذلك مصلحة المجتمع ومراعاة لتمامه لذلك فلا تعارض بين نص المادة المذكورة مع ثوابت الإسلام و النصوص الدستورية .	٢٠١٦/٨/٢٣	٢٠١٦/اتحادية/٥٤
لا يعد نص المادة (٧٤٠) من القانون المدني مخالفاً لأحكام الدستور لأنه يتعلق بأمور تنظيمية الغرض منها تحقيق التوازن بين مصلحة الطرفين بالإضافة إلى أنها تمثل خيار تشريعي .	٢٠١٦/٨/٢٣	٢٠١٦/اتحادية/٥٥
لا تعارض بين أحكام المادة (٥٩٢) من القانون المدني وبين أحكام الدستور مما يوجب رد الطعن .	٢٠١٦/٨/٢٣	٢٠١٦/اتحادية/٦٤



أن إلغاء منصب نائب رئيس الجمهورية من قبل رئيس مجلس الوزراء ومصادقة مجلس النواب يعني تعديل أحكام الدستور بتعطيل المادتين (٦٩) و (٧٥) منه ويتطلب هذا الإلغاء تعديل دستوري وفقاً للمادة (١٤٢) منه .	٢٠١٦/١٠/١٠	١١٩/اتحادية/٢٠١٥
إن ما تضمنه نظام جوازات السفر الصادر عن مجلس الوزراء في منح جوازات السفر الدبلوماسية للمستشارين في رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء يعد خياراً تشريعياً ولا يخالف نصوص الدستور .	٢٠١٦/١١/٨	٢٢/اتحادية/٢٠١٦
إن القانون المطعون بعدم دستوريته لم ينشر في الجريدة الرسمية ولم يكن نافذاً وقت إقامة الدعوى ولأن المحكمة الاتحادية العليا تختص بالرقابة على دستورية القوانين النافذة قرر الحكم بردها .	٢٠١٦/١٢/٢٠	٨٨/اتحادية/٢٠١٦

تفسير دستوري

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
لا يوجد نص في الدستور يحول دون عرض موضوع إقالة الوزير مقترن في الوقت ذاته على تعيين وزير بديلاً عنه .	٢٠١٦/٤/٥	٢٥/اتحادية/٢٠١٦
إن قانون تملك المواطنين العرب أموالاً غير منقولة في العراق رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٨ قد استثنى الفلسطينيين من حق التملك وهو قانون خاص يقيد نصوص القانون العام .	٢٠١٦/٩/٢٧	٧٩/اتحادية/٢٠١٦



خصومة

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
لا يصلح نقيب المحامين خصماً في الدعوى المتعلقة بالطعن بقرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٨٠) لسنة ١٩٧٧ لأن الخصم الحقيقي فيها هو رئيس مجلس النواب .	٢٠١٦/٨/٢٣	٢٠١٦/اتحادية/١٥

استجواب وسحب ثقة

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
إن قرار استجواب وزير الدفاع قد صدر من مجلس النواب وان المدعي حضر إلى المجلس وتم استجوابه وإن طلبه بإلغاء الاستجواب أصبح غير ذي موضوع ولم يعد للدعوى محل كما إن المدعي أقام دعواه بصفته الوظيفية في حين انه فقد هذه الصفة فلم يعد خصماً في الدعوى .	٢٠١٦/١٠/١٠	٢٠١٦/اتحادية/٦٥
أن التصويت السري على سحب الثقة من الوزير وفي جلسة علنية لا يعد مخالف لأحكام الدستور ما دام لم تعترض عليه أغلبية أعضاء مجلس النواب وان أساليب الاقتراع مهما تنوعت فأنها لا تعدو أن تكون مسألة إجرائية يختص بها رئيس المجلس ونائبيه .	٢٠١٦/١٢/٢٠	٢٠١٦/اتحادية/٧٥
إن المادة المنصوص عليها في المادة (٦١/سابعاً/ج) من الدستور تنصرف لوضوحها إلى الفترة ما بين تقديم طلب الاستجواب وقبوله وبين حصول واقعة الاستجواب فعلاً ولا تنصرف إلى قناعة أعضاء مجلس النواب بأجوبة المستجوب من عدمه ولا يتفقد أعضاء المجلس بأية مدة .	٢٠١٦/١٢/٢٠	٢٠١٦/اتحادية/٧٨



استبدال أعضاء مجلس النواب

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
ليس من اختصاص المحكمة الاتحادية العليا النظر بالطعون التي تتعلق بآلية توزيع مقاعد مجلس النواب وان ذلك يدخل ضمن اختصاص المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والهيئة القضائية للانتخابات المشكلة في محكمة التمييز الاتحادية .	٢٠١٦/٤/٢٢	٢٠١٦/اتحادية/١٤
إن النائب المعارض على صحة عضويته في مجلس النواب قد قدم استقالته من المجلس وقبلت استقالته بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٧ وصادق المجلس على قبولها وبذلك لم يعد المعارض على صحة عضويته نائباً في المجلس لأن المقعد النيابي أصبح شاغراً .	٢٠١٦/٥/١٦	٢٠١٦/اتحادية/٩
إن طعن المدعي بصحة عضوية النائبة المعارض على صحة عضويتها غير وارد لأن ذلك يؤدي إلى إن تكون تمثيل نسبة النساء اقل مما هو منصوص عليه في المادة (٤٩/رابعاً) من الدستور كما أن النائبة (غ) قد اكتسبت حقاً لا يجوز المساس به لأن ذلك يؤدي إلى الإخلال بأعمال المجلس .	٢٠١٦/١٠/١٠	٢٠١٦/اتحادية/٢٣



الطعن وفق قانون الأحزاب

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
تعد المواد (٩/سادساً) و(٢٢/ثانياً) و(٤٤/ثانياً) من قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ مخالفة لأحكام الدستور قرر الحكم بعدم دستورتيتها .	٢٠١٦/٨/٩	٢٠١٦/اتحادية/٣
إن المواد المطعون فيها في قانون الأحزاب السياسية تشكل خيار تشريعي ولا تعد مخالفة للدستور كما إن الطعن الذي شمل مواد أخرى أصبح النظر فيه غير ذي موضوع لسبق الفصل فيها في الدعوى المرقمة (٣/اتحادية/٢٠١٦) .	٢٠١٦/١١/٨	٢٠١٦/اتحادية/٦٧



أحكام وقرارات

المحكمة الاتحادية العليا للعام ٢٠١٧ / المجلد الثامن

اختصاص

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
إن طعن وزير الأعمار والإسكان بقرار تمليك رئيس مجلس محافظة ذي قار أراضي الدولة ضمن حدود التصميم الأساس يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا لأنه من القرارات الإدارية .	٢٠١٧/٣/٧	٤/اتحادية/٢٠١٧
إن المحكمة الاتحادية لا تختص بتنفيذ قرارات مجلس الوزراء وقرارات المحاكم ومنها قرارات محكمة قضاء الموظفين وبناءً عليه تكون الدعوى محكومة بالرد من جهة الاختصاص .	٢٠١٧/٣/٧	١٢/اتحادية/٢٠١٧
إن المحكمة الاتحادية العليا غير مختصة بالرقابة على القرارات و الأحكام والقرارات القضائية الصادرة من المحاكم أو تعديلها أو إلغائها لذلك ردت الدعوى من حيث الاختصاص الوظيفي .	٢٠١٧/٦/٥	٣٤/اتحادية/٢٠١٧
ينعقد اختصاص المحكمة الاتحادية العليا بالفعل في الاتهامات الموجهة لرئيس الجمهورية بصدر قانون من مجلس النواب ينظم كيفية الفصل في هذه الاتهامات ولعدم صدور ذلك القانون فلا يمكن مساءلته .	٢٠١٧/٦/١٣	٤١/اتحادية/٢٠١٧
إن التغيير الجوهرى في موضوع الدعوى لا يجوزه القانون كما إن الدعوى بعد تغييرها أصبحت النظر فيها خارج اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٧/٧/١٢	٤٠/اتحادية/٢٠١٧



إن طلب المدعين بإجراء التسوية الحسابية مع ما هو مخصص من مبالغ للإقليم لا يشكل منازعة بالمفهوم الوارد في المادة (٩٣) من الدستور .	٢٠١٧/٧/١٢	٢٠١٧/اتحادية/٤٩
إن الطعن بقرار تأجيل نقل الصلاحيات من الوزارات إلى المحافظات يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا لأنه من القرارات الإدارية التي رسم القانون طريقاً للطعن فيها .	٢٠١٧/٩/١٨	٢٠١٧/اتحادية/٦٣
إن الطعن بإلغاء العقد الخاص بخصخصة الكهرباء في محافظة واسط يخرج عن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٧/٩/١٨	٢٠١٧/اتحادية/٦٦
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بتفسير نصوص القانون وإنما هي مختصة بتفسير نصوص الدستور كما ورد في المادة (٩٣/ثانياً) منه لذلك فإن الموضوع المستوضح عنه يخرج عن اختصاصاتها .	٢٠١٧/١٠/١٠	٢٠١٧/اتحادية/١٠٤
إن بيان الرأي والفتوى في (موقف مشاركة نواب في استفتاء إقليم كردستان يخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من الدستور .	٢٠١٧/١٠/١١	٢٠١٧/اتحادية/١٠٥
إن طلب الاستفسار عن دستورية الاستفتاء الذي اجري في إقليم كردستان يتعارض مع أحكام القانون والسياقات الدستورية لأن الموضوع يخص دعاوى معروضة أمام المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٧/١١/٥	٢٠١٧/اتحادية/١٢٠
إن الاتهامات الموجهة إلى رئيس الجمهورية في ضوء المادة (٦١/سادساً/ب) من الدستور يستلزم صدور قانون ينظم كيفية الفصل في هذه الاتهامات ولا ينعقد اختصاص المحكمة إلا بصدور هذا القانون كما تتطلبه المادة (٩٣/سادساً) من الدستور .	٢٠١٧/١١/٧	٢٠١٧/اتحادية/١٠١



لا تختص المحكمة الاتحادية العليا إلا في الأمور المنصوص عليها في المادة (٣١/أحد عشر/٣) من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم .	٢٠١٧/١١/١٤	٢٠١٧/اتحادية/٩٩
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بإلغاء قرار الهيئة العامة لمحكمة التمييز الاتحادية لأن اختصاصها محدد بالمادة (٩٣) من الدستور وليس من بينها الرقابة على الأحكام القضائية .	٢٠١٧/١١/١٤	٢٠١٧/اتحادية/١٠٠
ينحصر اختصاص المحكمة الاتحادية العليا بالمادة (٣١/أحد عشر/٣) من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم لذلك فإن الطعن بقرار إقالة محافظ كركوك يخرج عن اختصاصها لوجود مرجع طعن آخر للطعن فيه .	٢٠١٧/١١/١٤	٢٠١٧/اتحادية/١٠٣
مادام إن المحضونة قد أخذت من مكان مشاهدتها في قضاء (بردة رش) التابعة لقضاء دهوك وأخذت إلى ناحية بعشيقية التابعة لمحافظة نينوى لذلك تكون محكمة تحقيق (بردة رش) هي المختصة بالدعوى وليست محكمة تحقيق بعشيقية .	٢٠١٧/١١/٢٢	٢٠١٧/اتحادية/١٣٠
إن طلب إلزام مجلس النواب بتشريع قانون مجلس الاتحاد ليس له سند من القانون وليس من اختصاص المحكمة الاتحادية العليا وإنما يتعلق بأمور تنظيمية تخص مجلس النواب .	٢٠١٧/١١/٢٧	٢٠١٧/اتحادية/١١٦
إن إلغاء قرار الاستملاك والمكتسب الدرجة القطعية وإعادة العقار إلى المستملك منه يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا لأن قانون الاستملاك رسم طريق إلغاء الاستملاك ويكون ذلك أمام محكمة البداية .	٢٠١٧/١٢/٤	٢٠١٧/اتحادية/١١١



إن صلاحية المصادقة على محاضر التقدير الخاصة بالبيع والشراء هي من صلاحية المحافظين وإن قرار نقل هذه الصلاحيات هو من القرارات الإدارية التي تخرج عن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٧/١٢/٤	٢٠١٧/اتحادية/١١٢
---	-----------	------------------

متفرقة

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
لما كان القائمقام بدرجة مدير عام فيحق لمجلس المحافظة استجوابه ولا يتبع ذلك إقالته أو إعفائه ، وإنما في حالة عدم القناعة بأجوبيته فان للمجلس المحلي للقضاء اتخاذ القرار اللازم بشأنه .	٢٠١٧/٩/٢٦	٢٠١٧/اتحادية/٧٠
إن التشابه الحاصل في اسم حزبين يؤدي إلى الخلط في التمييز بينهما وهذا ما استندت إليه الهيئة القضائية للانتخابات في محكمة التمييز الاتحادية لذلك يكون قرارها صحيحاً .	٢٠١٧/١٠/٢٣	٢٠١٧/اتحادية/١٠٧



طعن دستوري

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
تعد الفقرة (ثانياً) من المادة (٣) من قانون مجلس القضاء الأعلى رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٧ غير دستورية كما تعد الفقرة ثالثاً من المادة (٣) من نفس القانون غير دستورية أيضاً كما تعد الفقرة خامساً من المادة (٣) غير دستورية أيضاً أما الفقرة خامساً من المادة (٥) فلا تعد مخالفة للدستور ويعد خيار تشريعي أما الفقرة (ثالثاً) من المادة (٦) فأنها تعد غير دستورية لأنه تتضمن تشكيل جديد ويشكل جنبه مالية .	٢٠١٧/٤/١١	٢٠١٧/اتحادية/١٩
إن المحكمة حكمت بعدم دستورية بعض المواد من قانون مجلس القضاء الأعلى رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٧ وذلك في الدعوى ١٩/اتحادية/٢٠١٧ المقامة أولاً لذلك فلا موجب لصدور حكم جديد فيها ، أما الطعن بالفقرتين (عاشراً وحادي عشر) من المادة (٣) فأنهما لا يخالفان أحكام الدستور كذلك الأمر بالنسبة للفقرة (حادي عشر) من المادة (٣) .	٢٠١٧/٤/١١	٢٠١٧/اتحادية/٢٢
إن الطعن بالقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٧ الذي ألغى قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٨٠) لسنة ١٩٧٧ لا يعد مخالف للدستور لأنه جاء استثناء من الأصل وإن القانون المطعون فيه لا يتعارض مع مبادئ الديمقراطية وإن سريانه على الماضي يمثل خيار تشريعي خوله الدستور في المادة (١٢٩) .	٢٠١٧/٤/١١	٢٠١٧/اتحادية/٢٦



إن قرار مجلس النواب رقم (١٥) لسنة ٢٠١٥ بالمصادقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠٧) لسنة ٢٠١٥ الخاص بحزمة الإصلاحات ليس مطلقاً حيث ان تنفيذ فقراته مشروطة بوجود موافقتها للدستور والقوانين النافذة وان أي مخالفة من السلطة التنفيذية خاضعة للطعن أمام المحكمة الاتحادية العليا لذلك فالقرار المطعون فيه غير مخالف للدستور .	٢٠١٧/٥/٢٩	٢٠١٧/اتحادية/٢٩
إن الطعن بقانون مجلس القضاء الأعلى غير وارد لأن مشروع القانون قدم من السلطة القضائية الاتحادية وان كان قد جرت تغيرات عليه عولجت في الدعوى ١٩/اتحادية/٢٠١٧ أما الطعن بإدارة المديرية العامة المرتبطة بمجلس القضاء الأعلى فهي تتولى الجوانب الإدارية وليس بممارسة القضاء .	٢٠١٧/٥/٢٩	٢٠١٧/اتحادية/٣١
إن الطعن بعدم دستورية استجواب وزير التخطيط مردود لأن الشروط الشكلية في الاستجواب متوفرة كما أن مناط قبول أجوبة الوزير من عدمها يعود إلى مجلس النواب لذلك فأن حضور الوزير أمام المجلس يعد دستوري .	٢٠١٧/٥/٢٩	٢٠١٧/اتحادية/٤٧
إن الطعن بعدم دستورية استجواب وزير التجارة وكالة مردود لأن الشروط الشكلية في الاستجواب متوفرة وان مناط قبول أجوبة الوزير من عدمها يعود إلى مجلس النواب لذلك فأن حضور الوزير أمام المجلس يعد دستورياً .	٢٠١٧/٥/٢٩	٢٠١٧/اتحادية/٤٨



إن ما ورد في المادة (١٩) من قانون الخدمة المدنية هو خيار تشريعي ولا تخالف المادتين (١٦) و (١٩/سادساً) من الدستور وإن ترقية الموظف يكون وفق مبدأ التنافس واختيار الأفضل للحلول في الوظيفة الشاغرة .	٢٠١٧/٦/١٣	٢٠١٧/اتحادية/٢١
لا يعد قرار مجلس الوزراء رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٧ بنقل مركز شرطة نفط الوسط من بغداد إلى واسط مخالف للدستور لأنه من القرارات الإدارية التي رسم القانون طريقة للطعن فيها .	٢٠١٧/٦/١٣	٢٠١٧/اتحادية/٣٨
تعارض النص القانوني المطعون فيه مع نص قانوني آخر لا يخالف الدستور فالنص اللاحق زماناً هو المعول عليه حيث إن النصين صادران من مجلس النواب حسب صلاحيته التشريعية وينفس القوة .	٢٠١٧/٦/٢٠	٢٠١٧/اتحادية/٤٣
تعد المادة (٤/٨٧) من قانون المحاماة متعارضة مع الدستور وإن المادة (١٣) منه حضرت سن قانون يتعارض مع أحكامه لذا قضت المحكمة الاتحادية العليا بعدم دستورتيتها .	٢٠١٧/٦/٢٠	٢٠١٧/اتحادية/٤٥
القرارات الصادرة بموجب الفقرة (٦) من القسم الثامن من الأمر (٦٥) من سلطة الائتلاف المؤقتة الملغية غير محصنة وموافقة للمادة (١٠٠) من دستور عام ٢٠٠٥ ويكون الطعن بتجاوز تلك القرارات خارجاً عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من الدستور .	٢٠١٧/٦/٢٠	٢٠١٧/اتحادية/٥٠



إن إيراد النص بوقف رواتب الموظف (المكلف) ومخصصاته والذي لم يقدم الكشف عن ذمته المالية وتحريك الدعوى الجزائية ضده كما ورد في التعليمات الصادرة من مجلس الوزراء بعدد (٣٠) لسنة ٢٠١١ قد تخطى مرامي صدورها لأن صدور التعليمات كاشفة و موجهة لكيفية تطبيق القانون وتجاوز هذا الهدف يخرجها عن الدور المرسوم لمجلس الوزراء في المادة (٨٠) ثالثاً) من الدستور .	٢٠١٧/٦/٢٠	٢٠١٧/اتحادية/٥٥
إن عدم احتساب أصوات النواب الممتنعين عن التصويت لصالح أي من الطرفين يتسق مع القاعدة القانونية (لا ينسب إلى ساكت قول) مادام النصاب كان متحققاً .	٢٠١٧/٧/٢٧	٢٠١٧/اتحادية/٤٢
يعد مجلس الاستئناف المشكل بموجب أمر سلطة الائتلاف الذي هو برئاسة قاضي جهة طعن يتفق مع المادة (١٠٠) من الدستور ولا يخالفها بالإضافة إلى انه خيار تشريعي للمشرع .	٢٠١٧/٧/٢٧	٢٠١٧/اتحادية/٥٣
إن مصادقة مجلس النواب على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٣) لسنة ٢٠١٥ كان مشروطاً بعدم مخالفته أحكام الدستور ولا يعني منح صلاحيته التشريعية لمجلس الوزراء وان الطعن بالفقرات (١ و ٢ و ٣) يخرج النظر فيها عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٧/٨/٣	٢٠١٧/اتحادية/٦٥



تعد المواد (٢/أولاً و ٨/خامساً) و (١١/ثالثاً و خامساً/ج و خامساً/د) و (١٢/أولاً) و (١٤/خامساً) و (١٨/هـ) و (١٨/و) و (٢٦) و (٢٧/أ) و (٣٣/أولاً) و (٣٥/أ/ب) و (٤٨) و (٤٩) و (٥٦) و (٥٧) و (٥٩) من قانون الموازنة رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٧ غير دستورية ورد الدعوى بالنسبة للمواد المطعون فيها الأخرى .	٢٠١٧/٨/٢١	١٧/اتحادية/٢٠١٧
تعد الفقرة (و) من البند (أولاً) المتضمنة احتساب اي شهادة دراسية يحصل عليها المشمول بقانون المؤسسة استثناء من القوانين النافذة والفقرة (سادساً) من المادة (١٩) من قانون مؤسسة السجناء السياسيين المتضمنة تحمل المؤسسة إيفاء القروض المستلمة من المشمولين بقانون المؤسسة اللتان تم إضافتهما من قبل مجلس النواب إلى القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ (المعدل) بالقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٣ غير دستوريتان .	٢٠١٧/٩/٢٦	٧٢/اتحادية/٢٠١٧
يعد قراري مجلس محافظة ميسان المرقمين (٣٠ و ٣٤) لسنة ٢٠١٧ القاضيان بإحلال تسمية (الحكومة المحلية) محل تسمية (الإدارة المحلية) مخالفان لأحكام المادة (١١٦) من الدستور قرر الحكم بإلغائهما .	٢٠١٧/٩/٢٦	٧٦/اتحادية/٢٠١٧
إن عدم ربط مجلس الدولة بالسلطة القضائية هي مسألة تنظيمية لأن اختصاصاته تختلف عن اختصاصات مكونات السلطة القضائية كما إن وصفه بأنه من الهيئات المستقلة فالمادة (١٠٨) من الدستور التي أجازت استحداث هيئات مستقلة غير المنصوص عليها في المادة أعلاه .	٢٠١٧/١٠/١٠	٨٥/اتحادية/٢٠١٧



إن الطعن بعدم دستورية قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٨) لسنة ١٩٨٧ الذي تم تنفيذه يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا بالرقابة على دستورية القوانين النافذة .	٢٠١٧/١٠/٣٠	٢٠١٧/اتحادية/٧٤
إن المبالغ المطالب بها تشكل فروقات المبالغ التي تستوفى عن الطيف الترددي والتي أصبحت ديناً بذمة شركة الأثير وان المحكمة الاتحادية العليا غير مختصة بالنظر بالعقود والآثار المالية المترتبة عليها كما أن القرار المطعون فيه استنفذ طرق الطعن المحددة له .	٢٠١٧/١٠/٣٠	٢٠١٧/اتحادية/٨٢
إن الطعن بعدم تشريع قانون لمزدوجي الجنسية خلال مدة محددة يخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا خاصة وان رئيس مجلس الوزراء قد أوفى بالتزامه واعد مشروع القانون وقدمه لمجلس النواب لتشريعه منذ ٢٠١٣/٨/١٤ .	٢٠١٧/١٠/٣٠	٢٠١٧/اتحادية/٨٧
تعد المادة (١/١١٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية لقوى الأمن الداخلي غير دستورية لأنها تحد من صلاحية القضاة في محاكمة المتهم في حالة ارتكابه جريمة أثناء تأدية وظيفته .	٢٠١٧/١٠/٢٤	٢٠١٧/اتحادية/١١٥
إن قيام مجلس النواب بتشكيل لجنة لاختيار أعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات يتوافق مع حكم القانون ولا يخالف الدستور لأنهم ليسوا من أصحاب الدرجات الخاصة ولان هناك جهات أخرى ترشح أصحاب الدرجات الخاصة كالتعيين في مجلس القضاء الأعلى .	٢٠١٧/١١/٧	٢٠١٧/اتحادية/٨٨



الطعن بعدم دستورية الفقرة (٢) من المادة (٥٧) من قانون الأحوال الشخصية فيما يتعلق بحضانة الصغير غير وارد لان ذلك يدور مع مصلحة المحضون خاصة وان المدعي لم يطلب إسقاط حضانة الأم .	٢٠١٧/١١/٧	٢٠١٧/اتحادية/٩٨
لتصويت مجلس النواب على أعضاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان بعد التحقق من عدم انتمائهم للأحزاب واستقلال كلاً منهم في أداء مهامه المنصوص عليها في قانون الهيئة ولا سلطان عليهم لغير القانون .	٢٠١٧/١١/١٤	٢٠١٧/اتحادية/٨١
لا يجوز الطعن بالقرار القضائي لأن القضاء لا يقاضى وإنما تتبع للطعن في أحكامه وقراراته طرق الطعن المحددة قانوناً .	٢٠١٧/١١/١٤	٢٠١٧/اتحادية/١٠٨
إن الأمر الذي أصدره رئيس إقليم كردستان بتاريخ ٢٠١٧/٦/٩ بأجراء الاستفتاء في كردستان والمناطق الأخرى خارج الإقليم بالموافقة على استقلال إقليم كردستان والمناطق الأخرى يخالف المادة (١١٦) من الدستور والمادة (١) منه ولا يجوز انفصال أي من مكونات النظام الاتحادي فقرر عدم دستورية الاستفتاء الجاري في ٢٥/٩/٢٠١٧ وإلغاء الآثار المترتبة عليه .	٢٠١٧/١١/٢٠	٢٠١٧/اتحادية/٩٣ و٩٢ و٩١ و٨٩
فصل الدستور تمتع عضو مجلس النواب بالحصانة خلال دورة الانعقاد وخارجها وما إذا كان متهم بجناية أو دونها وعليه فلا يجوز مقاضاته أمام المحاكم إلا إذا تم رفعت الحصانة عنه .	٢٠١٧/١١/٢٧	٢٠١٧/اتحادية/١٣٤
إذا كان احد أطراف الجريمة المرتكبة عنصر مدني وارتكب الفعل منتسب من قوى الأمن الداخلي أثناء تأديته واجبه فلا يتطلب ذلك اخذ موافقة الوزير على إحالته إلى المحكمة .	٢٠١٧/١٢/١٧	٢٠١٧/اتحادية/١٤٣



تعد المادة (٢) من قانون إعفاء الشركات الأجنبية والمقاولين الثانويين الأجانب من الرسوم رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٧ بشمول المقاولين الثانويين العراقيين بالإعفاء غير دستورية لأنها تتضمن جنبة مالية ستؤثر على الموازنة الاتحادية .	٢٠١٧/١٢/١٨	٧٣ وموحدتها ٢٠١٧/١٣٨/اتحادية
---	------------	---------------------------------

تفسير دستوري

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
إن طلب تقليل أعضاء مجلس النواب يتطلب مداخلتة تشريعية لتعديل الدستور أما تقليل أعضاء مجالس المحافظات فأن ذلك يتطلب تعديل تشريعي لمعالجة المادة (٢٤) من قانون انتخاب مجالس المحافظات رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ .	٢٠١٧/٤/٤	٢٠١٧/٣٥/اتحادية
إن من مستلزمات الاستجواب لعضو مجلس النواب تزويده بالأسئلة كاملة وصور موثقة من الأسانيد والأدلة التي يعتمدها المستجوب للوقائع التي بني عليها الاستجواب كما يقضي بذلك الدستور والنظام الداخلي للمجلس .	٢٠١٧/٥/١٦	٢٠١٧/٥٢/اتحادية
إن تطبيق قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٢٩٦) لسنة ١٩٩٠ بخصوص تخويل رؤساء الأجهزة صلاحية فرض الغرامات في حالة ارتكاب المخالفات المذكورة فيه لا تخالف المادة (٣٧) من الدستور . أما غلق المحل وحجز المركبة ومنع صاحبها من العمل فأنها تمثل تقييد لحرية المواطن ومنعه من العمل ويجب اللجوء للقضاء في هذه الحالة .	٢٠١٧/٥/٣٠	٢٠١٧/٦٠/اتحادية



إن الطعن أمام المحكمة الاتحادية العليا لا يشكل سبباً لتعطيل الاستجواب ومن حق مجلس النواب الرقابة على أداء السلطة التنفيذية ومنها الحكومات المحلية والمحافظ . وكما له الحق بمساءلة رئيس الجمهورية واستجواب مسؤولي الهيئات المستقلة . وإن تخلف الشخص الذي يوجه إليه السؤال النيابي بدون معذرة يعد إقراراً بما نسب إليه وتنازلاً عن حق الرد ، وإن إعفاء مسؤولي الهيئات المستقلة يلزم إن يكون وفقاً للإجراءات المتعلقة بإعفاء الوزراء .	٢٠١٧/٨/١٥	٢٠١٧/اتحادية/٨٠
إن الأراضي المتنازع عليها هي تلك الأراضي التي كانت تدار من حكومة إقليم كردستان بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٩ وان المعيار في تحديدها هو نص المادة (٥٣/أ) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية على إن تبقى حدود المحافظات (الثمانية عشرة) بدون تبديل خلال المرحلة الانتقالية .	٢٠١٧/١٠/٢٩	٢٠١٧/اتحادية/١١٣
يكون استجواب أعضاء السلطة التنفيذية من غير مسؤولي الهيئات المستقلة بموجب القانون الذي ينظم شؤونهم الإدارية ، إما بالنسبة للعناوين الوظيفية المستفسر عنها يكون وفقاً لقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (٢١) ٢٠٠٨ .	٢٠١٧/١١/٥	٢٠١٧/اتحادية/١١٩
أن طلب مجلس النواب توجيه سؤال خطي إلى رئيس الجمهورية بالاستناد إلى المادة (٦١/ثانياً) من الدستور يتعارض مع أحكام المادة (٦١/سادساً) منه لأن موضوع طلب التفسير وهو نص خاص الذي يقيد النص العام .	٢٠١٧/١١/٥	٢٠١٧/اتحادية/١٢١



لم يتضمن الدستور أي نص يجيز انفصال أي من مكونات النظام الاتحادي وهي العاصمة والأقاليم والمحافظات اللامركزية والإدارات المحلية المنصوص عليها في المادة (١١٦) منه والتي تعد ضامنة لوحدة العراق .	٢٠١٧/١١/٦	٢٠١٧/اتحادية/١٢٢
إن طلب التفسير المقدم من احد أعضاء مجلس النواب يستوجب أن يقدم بتوقيع رئيس مجلس النواب أو احد نوابه .	٢٠١٧/١٢/٧	٢٠١٧/اتحادية/١٤١

خصومة

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
ما دام أن المدعي محافظ واسط المدعو (غ . ك . هـ/إضافة لوظيفته) قد أقيـل من منصبه وعين محافظ جديد بدله فلا تصبح خصومته في الدعوى ما دام قد أقيـل وفقد منصبه .	٢٠١٧/٢/١٤	٢٠١٥/اتحادية/٢
إن المدعي أقام دعواه بصفته نقيباً للمحامين وحيث أنه فقد هذه الصفة بصدور القانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٧ لذلك تكون دعواه محكومة بالرد من جهة الخصومة .	٢٠١٧/٤/١١	٢٠١٧/اتحادية/١٣
إن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير المالية لا يصلحون خصوماً في الدعاوى لأنه لا علاقة لهم بإصدار قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) الخاص بنزع ملكية العقار ، كما إن المحكمة الاتحادية العليا تختص بالنظر في دستورية القوانين والقرارات النافذة وليس المنتهي تنفيذها .	٢٠١٧/٥/٢٩	٢٠١٧/اتحادية/٢٧



إن طلب إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) يستوجب توجيه الخصومة لمن شرع القرار أو لمن حل محله وليس للمدعى عليهم وهم الورثة في العقار بموضوع المنازعة .	٢٠١٧/١٢/٤	١٠٦/اتحادية/٢٠١٧
لا تصلح المدعى عليها خصماً في الدعوى لأن النص المطعون فيه الوارد في قانون الأحوال الشخصية لا دخل لها في تشريعه .	٢٠١٧/١٢/١٨	٧١/اتحادية/٢٠١٧

استجواب وسحب الثقة

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
إن عدم تزامن إرفاق المستندات المطلوبة بصدد أسئلة الاستجواب لا يخل بالشكلية المطلوبة المنصوص عليها في الدستور والتي تشترط تقديمها قبل سبعة أيام من موعد الاستجواب ، وان حضور الوزير في جلسة الاستجواب واجب دستوري مادام هناك استجواب استكملت أسبابه وأسانيده .	٢٠١٧/٧/١٢	٤٤/اتحادية/٢٠١٧
إن توجه مجلس النواب باستجواب مسؤولي الهيئات المستقلة وكالة و بغيابهم يتفق مع توجه القضاء الدستوري في العراق بشمولهم بالاستجواب وان نفاذ الأمر (٦٥) لسنة ٢٠٠٤ لا يحول دون تطبيق أحكام الدستور على مسؤولي الهيئات المستقلة .	٢٠١٧/٧/٢٧	٥١/اتحادية/٢٠١٧
لما كان القائمقام بدرجة مدير فيحق لمجلس المحافظة استجوابه ولا يستتبع ذلك إقالته وان ذلك من اختصاص المجلس المحلي للقضاء .	٢٠١٧/٩/٢٦	٧٠/اتحادية/٢٠١٧



يعد طلب الحكم بإلغاء قرار مجلس النواب باستجواب الوزير غير ذي موضوع مادام الوزير قد حضر أمام المجلس وتم استجوابه وحصلت القناعة بأجوبته	٢٠١٧/١٠/٣٠	٧٨/اتحادية/٢٠١٧ نفس اتجاه المبدأ في القرار المرقم (٧٩/اتحادية/٢٠١٧)
---	------------	--

الطعن وفق قانون الأحزاب

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
إن احتساب أية شهادة دراسية للسجين السياسي وتحمل المؤسسة إيفاء القروض المستلمة منه كما ورد في تعديل قانون مؤسسة السجناء السياسيين يشكل أعباء مالية على الدولة مما يقتضي الرجوع إلى مجلس الوزراء قبل تشريعه .	٢٠١٧/٩/٢٦	٧٢/اتحادية/٢٠١٧
ان قراري مجلس محافظة ميسان (٣٠ و ٣٤) لسنة ٢٠١٨ بإحلال تسمية (الحكومة المحلية) محل تسمية (الإدارة المحلية) في تسجيل عقارات الإدارات المحلية مخالفين للمادة (١١٦) من الدستور .	٢٠١٧/٩/٢٦	٧٦/اتحادية/٢٠١٧
إن الطعن بعدم دستورية قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٨) لسنة ١٩٨٧ الذي تم تنفيذه يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا التي تختص بالنظر في القرارات النافذة .	٢٠١٧/١٠/٣٠	٧٤/اتحادية/٢٠١٧



إن المبالغ المطالب بها تشكل فروقات المبالغ التي تستوفى عن الطيف الترددي والتي أصبحت ديناً بذمة شركة الأثير وإن المحكمة الاتحادية العليا غير مختصة بالنظر في العقود والآثار المالية المترتبة عليها .	٢٠١٧/١٠/٣٠	٢٠١٧/اتحادية/٨٢
إن قرار الهيئة القضائية في محكمة التمييز الاتحادية بعدم اختصاصها بنظر الطعن صحيح وموافقاً للقانون كما إن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا يتعلق بالنظر في قرارات محكمة الموضوع في قبول أو رفض تأسيس الحزب .	٢٠١٧/١٠/٣٠	٢٠١٧/اتحادية/٨٣
إن الطعن بعدم تشريع قانون لمزدوجي الجنسية خلال مدة محددة يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا خاصة وإن رئيس مجلس الوزراء قد أوفى بالتزامه و أعد مشروع القانون وقدمه لمجلس النواب لتشريعه منذ ٢٠١٣/٨/١٤ .	٢٠١٧/١٠/٣٠	٢٠١٧/اتحادية/٨٧



المبادئ التي تضمنتها الأحكام والقرارات الصادرة

من المحكمة الاتحادية العليا للعام ٢٠١٨

اختصاص

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
إن طعن المدعي بعدم اتخاذ المدعي عليهما (رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس محافظة صلاح الدين) لأي من الإجراءات بحق محافظ صلاح الدين رغم وجود خلل في شروط استمراره بالوظيفة يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٨/١/٢٩	٢٠١٧/اتحادية/١٠٩
إن طلب المدعي إضافة شرط التخلي عن الجنسية المكتسبة غير الجنسية العراقية للترشح لعضوية مجلس النواب لا تختص به المحكمة الاتحادية العليا وإن ذلك يتطلب تعديلاً تشريعياً للمادة (٨) من قانون انتخابات مجلس النواب .	٢٠١٨/٢/٥	٢٠١٧/اتحادية/١٤٠
إذا شاء المدعي إن يشمل الزوجة بما شمل الزوج بالعدر المخفف للعقوبة، فبإمكانه التوجه إلى طلب تشريع نص قانوني بذلك أو تعديل النص موضوع الطعن (المادة ٤٠٩ من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩) وليس إقامة دعوى إمام المحكمة الاتحادية العليا لأن ذلك يخرج عن اختصاصاتها .	٢٠١٨/٢/٥	٢٠١٧/اتحادية/١٣٢



إن طلب إلغاء نص المادة (٦٩) من قانون البنك المركزي رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٤ وطلب تشريع نص آخر بديل عنه يتيح للمتضرر من قرارات البنك الطعن بها اعتباراً من تأريخ تبلغه بها وليس من تأريخ صدور القرار يخرج النظر فيه عن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا لان ذلك يتطلب تدخل تشريعي من المشرع حسب صلاحياته الدستورية .	٢٠١٨/٢/١٢	٢٠١٧/اتحادية/١٤٧
إن الطعن بعدم دستورية مادة في قانون الموازنة لعام ٢٠١٧ لم تعد نافذة بعد انتهاء السنة المالية يكون النظر فيه خارج اختصاص المحكمة الاتحادية العليا بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة .	٢٠١٨/٢/١٢	٢٠١٧/اتحادية/١٤٩
إن الطعن بعدم دستورية قانون مجلس النواب والطلب من المحكمة الاتحادية العليا الحكم بتخفيض الرواتب إلى الحد المعقول يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المحددة بالمادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة (٤) من قانونها رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ .	٢٠١٨/٢/٢٦	٢٠١٧/اتحادية/١٤٨
إن طلب المدعية إبطال قيد العقار المتنازع عليه يكون النظر فيه خارج اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المحددة بموجب أحكام المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانونها رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ .	٢٠١٨/٢/٢٦	٢٠١٨/اتحادية/٢



إن المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ قد حددتا اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا وليس من بينها لا بيان المركز القانوني للجنة الاولمبية العراقية ولا تفسير الحكم الصادر عنها بالعدد (١٤٤/اتحادية/٢٠١٨) المتضمن عدم مخالفة حل اللجنة الاولمبية العراقية بموجب الأمر رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣ للدستور .	٢٠١٨/٣/١	٢٠١٨/اتحادية/٤١
إن الطعن الوارد على نص الفقرة (ثانياً) من المادة (١) من قانون حجز ومصادرة الأموال المنقولة والغير المنقولة العائدة إلى أركان النظام (السابق) رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٨ تتضمن مطلباً يخص المدعي شخصياً برفع المصادرة ، كما إن المشمولين بالقانون المذكور لهم حق الاعتراض أمام اللجنة الوزارية وفقاً للكيفية المبينة فيه لذا فإن النظر في الطعن يخرج عن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٨/٣/٥	٢٠١٨/اتحادية/٢٦
إن طلب إلغاء قرار مجلس الوزراء الخاص بنقل الصلاحيات من الوزارات إلى المحافظات يخرج النظر فيه عن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا كونه قرار إداري، كما إن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا فيما يتعلق بقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ محدد بمادة واحدة وهي المادة (٣١/احد عشر/٣) منه .	٢٠١٨/٣/١١	٢٠١٨/اتحادية/٢٤



إن الطعن بعدم دستورية بعض المواد الواردة في قانون التعديل الثالث لقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم بعد تشريعه من مجلس النواب وقبل نشره في الجريدة الرسمية ، عند إقامة الدعوى ، يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا حيث ينحصر اختصاصها في هذا المجال بالنظر في دستورية القوانين والأنظمة النافذة .	٢٠١٨/٣/١١	٢٠١٨/اتحادية/٣١
إن خلو نص المادة (الثامنة) من قانون المفصولين السياسيين من جهة تتولى النظر في الطعون المقدمة على قراراتها جاء خياراً تشريعياً لمجلس النواب وان المحكمة غير مختصة بنظر الطعن الوارد على الأمر الديواني الذي جعل من قرارات لجنة التحقق بآته كونه قراراً إدارياً تختص بنظر الطعن الوارد عليه الجهة المحددة قانوناً .	٢٠١٨/٤/٣٠	٢٠١٨/اتحادية/٣٦
إن الأمر المطعون فيه هو أمر وزاري وليس تعليمات لتسهيل تنفيذ (قانون منح الرياضيين الأبطال والرواد رقم ٦ لسنة ٢٠١٣) كما أنه غير منشور في الجريدة الرسمية لذلك لا يدخل النظر في الطعن الوارد عليه ضمن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٨/٤/٣٠	٢٠١٨/اتحادية/٤٢
إن تنفيذ طلب المدعي بجعل العراق منطقة انتخابية واحدة بالنسبة للكورد الفيليين يكون من صلاحية مجلس النواب ويشكل خياراً تشريعياً له ويخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٨/٤/٣٠	٢٠١٨ /اتحادية/٤٤



إن قانون مؤسسة السجناء السياسيين رسم طريقاً للطعن بالقرارات الصادرة عن المؤسسة وإن طلب رفع مادة من القانون يخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٨/٤/٣٠	٢٠١٨/اتحادية/٤٥
إن طلب بيان الرأي بتحديد سقف زمني للطعن في القوانين التي تشرع دون مراعاة التنسيق مع الحكومة يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في الدستور وفي قانونها رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ .	٢٠١٨/٥/٦	٢٠١٨/اتحادية/٧٦
إن النظر في مطالبة المدعي بالتعويض للحزب الذي ينتمي إليه وبمبلغ ملياري دينار يخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في الدستور وفي قانونها رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ .	٢٠١٨/٥/١٥	٢٠١٨/اتحادية/٦١
إن المحكمة الاتحادية العليا غير مختصة بالنظر في الطعن الوارد على قرار هيئة التقاعد الوطنية بإعادة احتساب الرواتب التقاعدية للسفير وفق قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٣) لسنة ٢٠١٥ . وإن هناك طريق قانوني خاص للطعن بقرار هيئة التقاعد الوطنية .	٢٠١٨/٥/١٥	٢٠١٨/اتحادية/٣٧
إن تمسك المدعية بالأمر رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ في احتساب راتبها التقاعدي غير وارد لإلغائه بالمادة (٣٨/أ) من قانون التقاعد الموحد . وإن قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٣) لسنة ٢٠١٥ قرار إداري لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بنظر الطعون الواردة عليه .	٢٠١٨/٥/١٥	٢٠١٨/اتحادية/٥٩



إن طلب التحقيق لغرض كشف عملية التزوير التي جرت في انتخابات مجلس النواب يقع النظر فيه خارج اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانونها رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ .	٢٠١٨/٥/٢٠	٢٠١٨/اتحادية/٨٤
إن طلب تعليق العمل بالفقرات المطعون فيها من قانون إقامة الأجانب رقم (٧٦) لسنة (٢٠١٧) أو إعادة صياغتها أو إلغائها بداعي أنها جاءت متناقضة مع مشروع القانون المقدم من وزارة الداخلية تتطلب تدخل تشريعي وان ذلك يخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٨/٥/٢٨	٢٠١٨/اتحادية/٦
إن المحكمة الاتحادية العليا غير مختصة بالنظر في طلب زيادة التخصيصات الواردة في قانون الموازنة الاتحادية بالنسبة لديوان أوقاف الديانات المسيحية والاييزيدية والصابئة .	٢٠١٨/٦/٣	٢٠١٨/اتحادية/٦٤
إن قرار مجلس الوزراء المطعون فيه رقم (٣٣٣) لسنة (٢٠١٥) من القرارات الإدارية التي رسم القانون طريقاً للطعن فيه وهو غير الطعن أمام المحكمة الاتحادية العليا كما إن الخصومة غير متوجهة إلى رئيس مجلس النواب لان القرار لم يصدر منه .	٢٠١٨/٦/١١	٢٠١٨/اتحادية/٤٠
إن قرار عدم الموافقة على اختيار المدعي رئيساً لشبكة الإعلام العراقي يعد قراراً إدارياً له مرجع للطعن فيه غير الطعن به أمام المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٨/٧/١٠	٢٠١٨/اتحادية/٧٩



إن قرار وزارة الداخلية وقرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإحالة مدير عام إلى التقاعد هما من القرارات الإدارية التي رسم القانون طريقاً للطعن فيها كما إن القرارات الصادرة من مجلس الدولة والتشكيلات التابعة له لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بالنظر في الطعون الواردة عليها .	٢٠١٨/٧/١٠	٢٠١٨/اتحادية/٨٨
إن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا محددة بالمادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانونها وليس من بين هذه الاختصاصات النظر في طلب نقل الدعوى الجزائية من محكمة إلى محكمة أخرى.	٢٠١٨/٨/١٢	٢٠١٨/اتحادية/١٥٨
إن طلب بيان الرأي بمدى مشروعية قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٣) لسنة ٢٠١٥ يقع النظر فيه خارج اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا كونه قرار إداري رسم القانون طريقاً للطعن فيه .	٢٠١٨/٨/٢٧	٢٠١٨/اتحادية/١٦٥
إن النظر في طلب وكيل المدعي بإيقاف أداء يمين المرشح أمام مجلس النواب العراقي يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المحددة بموجب أحكام الدستور وقانونها رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ .	٢٠١٨/٨/٢٨	٢٠١٨/اتحادية/١٨٢
لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بالنظر في طلب إبطال قيد التسجيل العقاري بداعي وجود عملية تزوير عند نقل ملكيته لأن اختصاصاتها محددة بموجب أحكام الدستور وفي قانونها وليس من بينها ما طلبه المدعي .	٢٠١٨/٩/٩	٢٠١٨/اتحادية/٥٢
إن طلب شطر مديرية تربية نينوى إلى شطرين يتطلب تعديل تشريعي وهذا يلزم توجه المدعي بطلبه إلى السلطة التشريعية المختصة بالتشريع والمتمثلة بمجلس النواب وإن النظر فيه يخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٨/٩/٩	٢٠١٨/اتحادية/١٢٤



إن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا محددة بموجب الدستور وبموجب قانونها رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وليس من بينها النظر في الطعون الواردة على القرارات الصادرة بموجب أحكام قانون المحاماة والتي رسم القانون طريقاً للطعن فيها .	٢٠١٨/٩/٩	٢٠١٨/اتحادية/٧٥
تعتبر القرارات الصادرة من مجلس كلية المنصور الجامعة الأهلية من القرارات الإدارية ، الصادرة عن جهة أهلية ، التي رسم القانون طريقاً للطعن فيها غير الطعن بها أمام المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٨/١٠/٩	٢٠١٨/اتحادية/١٦٤
إن طلب المدعي إعطاء (حق انتداب الموظفين) للجهة التي يرأسها إضافة إلى حقه بالتنسيب من دوائر الدولة بموجب قانون الموازنة العامة يتطلب تعديل تشريعي وان ذلك يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٨/١١/١٩	٢٠١٨/اتحادية/١٣٧
إن قراري مجلس الوزراء المرقمين (١٩٨) و(٢٢٢) لسنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة عليا تتولى دراسة التقارير الخاصة بالعملية الانتخابية هما من القرارات الإدارية التي رسم القانون طريقاً للطعن فيها غير الطعن بها أمام المحكمة الاتحادية العليا المحددة اختصاصاتها بموجب المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٨/١٢/٥	٢٠١٨/اتحادية/١٠٥
إن الطعن بعدم دستورية قرار مجلس نقابة المحامين رقم (١) لسنة (٢٠١٦) بتخفيض الرواتب التقاعدية للمحامين يخرج النظر فيه عن اختصاص المحكمة لأنه من القرارات الإدارية الصادرة عن جهة أهلية رسم القانون طريقاً للطعن فيها غير الطعن بها أمام المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٨/١٢/٥	٢٠١٨/اتحادية/١٩٩



لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بالنظر في الطعن الوارد على قرار دخول قوات الجيش إلى محافظة كركوك لأنه يعتبر قرار إداري رسم القانون طريقاً للطعن فيه .	٢٠١٨/١٢/٩	٢٠١٨/اتحادية/٤٨
إن قرار وزارة الصحة بفرض رسوم الجباية هو من القرارات الإدارية التي رسم القانون طريقاً للطعن فيها كما إن الخصومة لا توجه إلى وزير الصحة للطعن بقانون الموازنة لأنه لم يشرع القانون المذكور.	٢٠١٨/١٢/٢٣	٢٠١٨/اتحادية/١٨٣
إن طعن المدعي بعدم السماح له بالدخول إلى قاعة مجلس النواب لإلقاء بيانه الانتخابي رغم قبول ترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية لا يعدو أن يكون من المسائل الإجرائية التي يخرج النظر فيها عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٨/١٢/٢٣	٢٠١٨/اتحادية/٢١١

طعن دستوري

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
إن قانون الادعاء العام في المادة (٥/ثاني عشر وثالث عشر ورابع عشر) المتضمنة النص على مهامه بالتحقيق في جرائم الفساد المالي واستحداث دائرة في جهاز الادعاء العام واستحداث مكاتب للادعاء العام في الوزارات والهيئات المستقلة وان كل ذلك جاء مسانداً ومفرزاً لدور هيئة النزاهة في محاربة الفساد ولا تعارض بين المواد موضوع الطعن والمادة (٤٧) من الدستور لان كل سلطة تمارس اختصاصاتها ومهامها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات .	٢٠١٨/١/٢٢	٢٠١٧/اتحادية/٥٩



إن حل اللجنة الاولمبية تم بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق رقم (٢) المؤرخ في ٢٧/٦/٢٠٠٣ وهو لا يخالف أحكام المادة (٣٦) من الدستور وبالإمكان إعادة تأسيسها وفق أطر جديدة تتماشى والنهج الديمقراطي .	٢٠١٨/١/٢٩	٢٠١٧/اتحادية/١٤٤
إن النص على تقسيم الأصوات الصحيحة للقوائم المتنافسة على الأعداد التسلسلية (١،٧ ، ٣ ، ٥ ، ٧ ...) الوارد في القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٨ (قانون تعديل قانون انتخابات مجلس النواب) جاء خياراً تشريعياً كما إن تخصيص مقعد للكورد الفيليين في محافظة واسط جاء هو الآخر خياراً تشريعياً لا يخالف الدستور وان شرط حصول المرشح لعضوية مجلس النواب على شهادة البكالوريوس لا يخالف مبدأ المساواة الوارد في المادة (١٤) من الدستور .	٢٠١٨/١/٢٩	٢٠١٨/اتحادية/١٥ وموحداتها ١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ /اتحادية/٢٠١٨
إن المادة (٢/رابعاً) من قانون التعديل الأول لقانون انتخابات مجلس النواب رقم (١) لسنة ٢٠١٨ ، التي اشترطت في المرشح لعضوية مجلس النواب حصوله على شهادة البكالوريوس قد سبق الفصل فيها في الدعوى المرقمة (١٥/اتحادية/٢٠١٨ وموحداتها) بعدم التعارض مع الدستور.	٢٠١٨/١/٢٩	٢٠١٨/اتحادية/٢١



<p>إن قيام مجلس النواب بإضافة نص في قانون نقابة الأكاديميين العراقية رقم (٦١) لسنة ٢٠١٧ يلزم الحكومة بتقديم منحة مالية في الموازنة العامة إلى النقابة كأحد مواردها مما يرتب التزامات مالية على الحكومة دون موافقتها قد جاء خلافاً لإحكام المادة (٦٢/ثانياً) من الدستور .</p>	٢٠١٨/٢/٥	٢٠١٧/اتحادية/١٢٧
<p>إن إناطة رئاسة مجلس القضاء الأعلى برئيس محكمة التمييز الاتحادية بموجب قانون مجلس القضاء الأعلى رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٧ قد جاء خياراً تشريعياً لمجلس النواب ، وإن إشراك رئيس جهاز الادعاء العام ورئيس هيئة الإشراف القضائي في عضوية المجلس قد جاء لغرض تمثيل الجهازين فيه أما بقية الطعون الواردة على النصوص المتعلقة بترشيح أعضاء المحكمة الاتحادية العليا واقتراح موازنتها فقد سبق الحكم بعدم دستوريته بالحكم المرقم (١٩/اتحادية/٢٠١٧) أما موضوع صلاحية مجلس القضاء الأعلى بتقديم مشاريع القوانين وعقد الاتفاقيات فقد سبق الفصل فيه بالحكم الصادر بالعدد (٢٢/اتحادية/٢٠١٧) بعدم التعارض مع أحكام الدستور .</p>	٢٠١٨/٢/٥	٣٦ او موحدتها ١٣٧/اتحادية/٢٠١٧



إن موضوع إقالة النائب لتجاوز غيابه للمدد المقررة في قانون استبدال أعضاء مجلس النواب وفي النظام الداخلي لمجلس النواب يستوجب عرضه على مجلس النواب للتصويت عليه لذا فان موقف مجلس النواب بإقالة النائب دون عرض الموضوع على المجلس لم يكن صواباً فقرر إلغاؤه استناداً لأحكام المادة (٩٣/ثالثاً) من الدستور .	٢٠١٨/٢/٢٦	٢٠١٧/اتحادية/٦٩
إن المادة (٢٤٩/ب - ج) من قانون أصول المحاكمات الجزائية قد شرعت لتأمين سرعة حسم الدعوى وهي غير محصنة من الطعن كما إن القرارات الإعدادية التي يصدرها قاضي التحقيق بموجبها خاضعة للطعن مع القرار الفاصل في الدعوى أمام المحكمة المختصة ولذلك فإنها لا تخالف أحكام الدستور .	٢٠١٨/٢/١٢	٢٠١٨/اتحادية/٣
إن التصويت على التعديل الأول لقانون انتخابات مجلس النواب كان صحيحاً حيث إن عدد المصوتين قد فاق الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب .	٢٠١٨/٣/٥	٢٠١٨/اتحادية/٣٤ وموحدتها ٣٣
إن قانون التعديل الثاني لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ قد استوفى الشكلية المطلوبة لتشريعته بتحقيق النصاب القانوني في جلسة مجلس النواب المنعقدة للتصويت عليه ، كما إن إعطاء نصاب لحملة الشهادة الإعدادية كمرشحين لعضوية مجلس النواب جاء خياراً تشريعياً جديداً وفقاً لأحكام المادة (٤٩/ثالثاً) من الدستور .	٢٠١٨/٣/٥	٢٠١٨/اتحادية/٣٢



إن طعن المدعي بالمادة (٧) من قانون مفوضية حقوق الإنسان رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٨ التي نظمت آلية اختيار المرشحين لعضوية مجلس المفوضين فيها بداعي إن ذلك من اختصاص مجلس الوزراء لا سند له من الدستور لاتهم ليسوا من أصحاب الدرجات الخاصة .	٢٠١٨/٣/٥	٢٠١٧/اتحادية/١٢٩
إن منع إزالة شيوخ العقار إذا كان مشغولاً من زوجة المورث وأولاده القاصرين بموجب قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) المرقم (١٠٤١) لسنة ١٩٨٢ جاء لحماية الأسرة ويكفل حياة آمنة للزوجة والقاصرين ولا يحرم بقية الورثة من تقاضي اجر المثل عن حصصهم في العقار، وانه لا يتعارض مع الدستور .	٢٠١٨/٣/١١	٢٠١٨/اتحادية/٢٩
إن الطعن بقرار رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان الخاص بتطبيق نظام الادخار لنسبة من رواتب موظفي الإقليم يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا لأنه من القرارات الإدارية .	٢٠١٨/٣/١١	٢٠١٧/اتحادية/١٤٦
إن الترشح لانتخابات مجلس النواب من قبل عضو مجلس المفوضين وشاغلي المناصب العليا في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهم في مناصبهم أو ممن ترك منصبه وطلب الترشح مباشرة أو بعد تركه المنصب من شأنه إن يؤثر بشكل أو بآخر في خط الحياد الذي يلزم إن تكون عليه المفوضية ويصبح موقفها في دائرة الشك مما يلزم إبعادها لبعث الطمأنينة في نفوس المرشحين والناخبين .	٢٠١٨/٤/٩	٢٠١٨/اتحادية/٣٠



لا يجوز للموظفين المدنيين ممارسة مهام واختصاصات قضائية بحتة كون التحقيق مع الأشخاص أو توقيفهم أو إجراء محاكمتهم وفرض العقوبات عليهم منوط حصرياً بالمحاكم ولا يجوز ممارسة تلك الصلاحيات من غير القضاة وفقاً لأحكام المادة (٨٧) من الدستور لذا يكون منح سلطة فرض العقوبات بموجب أحكام المادة (٤٨) من قانون إقامة الأجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ مخالفاً لأحكام الدستور .	٢٠١٨/٤/٣٠	٢٧ وموحدتها ٣٨ اتحادية/٢٠١٨
إن التراتيبية بين العناوين الواردة في نظام المراسم جاءت اتساقاً مع أغلبية أنظمة المراسم في الدول المشابهة للنظام السياسي في جمهورية العراق وجاءت معتمدة على المهام الموكلة لكل عنوان وارد في النظام وهذا يجد سنده في المادة (٥٨/ثانياً) من الدستور التي قدمت رئيس مجلس الوزراء على رئيس مجلس النواب .	٢٠١٨/٥/٦	٦١/اتحادية/٢٠١٧
لا مصلحة للمدعي في الطعن بالقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٣ (قانون تعديل قانون مؤسسة السجناء السياسيين) لأنه لم يخفض راتبه ولم يتضرر من صدره ، وكذلك لا مصلحة لرئيس الحزب في الطعن به كونه لم يكن سجيناً سياسياً ولا يمثل أفراد حزبه وليس مخلولاً من الحكومة بإقامة الدعوى .	٢٠١٨/٥/٦	٤ وموحدتها ١٢/اتحادية/٢٠١٨



<p>إن المادة (١٣) من قانون تنظيم الاستثمار المعدني رقم (٩١) لسنة ١٩٨٨ (المعدل) بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤ تعد معطلة وفقاً لقرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (١٠/اتحادية/٢٠١٣) المؤرخ ٢٠١٣/٣/١٢ الذي أصبح قراراً باتاً وملزماً للسلطات كافة وإن طلب الموافقة على العمل بها رغم إنها أصبحت معطلة غير جائز دستورياً .</p>	٢٠١٨/٥/١٠	٢٠١٨/اتحادية/٧٨
<p>إن ملكية من ملكت له قطعة ارض لإنشاء دار حضانة عليها بسعر مركزي هي ملكية غير مستقرة تحت شرط فاسخ ولا تستقر إلا إذا نفذ من ملكت له ذلك الشرط وبخلافه تسحب منه قطعة الأرض وبذلك فإن قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٢٥١) لسنة ١٩٨٦ جاء متوازناً ورضي من ملكت الأرض له بينوده .</p>	٢٠١٨/٥/١٥	٢٠١٨/اتحادية/٥٤ نفس المبدأ في المرقم ٩١/اتحادية/٢٠١٨ في ٢٠١٨/٧/١٠
<p>إن توجه المشرع في جعل تأريخ صدور قرار البنك المركزي هو بدء مدة الطعن به بموجب المادة (٦٩) من قانون البنك المركزي جاء خياراً تشريعياً لا مخالفة فيه للدستور ويستند إلى مبدأ (العلم المفترض) لدى ذوي العلاقة ولا يتضمن تحصيناً لقرارات البنك المركزي لوجود جهة طعن بها .</p>	٢٠١٨/٥/١٥	٢٠١٨/اتحادية/٥٣



إن النظام الاتحادي في العراق يتكون من عاصمة وأقاليم ومحافظة لا مركزية وإدارات محلية وان وجود مجلس الناحية في كل ناحية لا أساس له من الدستور لان الوجوب الوحيد هو وجود مجلس المحافظة بموجب المادة (١٢٢/أولاً) من الدستور وان إلغاء مجلس الناحية بموجب قانون التعديل الثالث لقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم يعد خياراً تشريعياً ولا مخالفة فيه للدستور .	٢٠١٨/٥/٢٨	٢٠١٨/اتحادية/٧٤/٧٣/٦٧ نفس المبدأ للحكم المرقم ٨٢/اتحادية/٢٠١٨ في ٢٠١٨/٦/١١
إن عملية استيراد المشروعات الكحولية رسمياً ليست من الأفعال التي جرمها قانون العقوبات أو غيره من القوانين العقابية لذلك فإن فرض غرامة على هذا الفعل مخالف لأحكام المادة (١٩/ثانياً) من الدستور لذلك تعد المادة (١٧/خامساً) من قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨ غير دستورية .	٢٠١٨/٥/٢٨	٢٠١٨/اتحادية/٦٢
إن الطعن المقدم من رئاسة الجمهورية بالعديد من مواد قانون الموازنة الاتحادية لعام (٢٠١٨) مردود لان بعض الطعون لا تختص بنظرها المحكمة الاتحادية العليا وان المواد الأخرى لا تخالف أحكام الدستور . أما الطعن بالمادة (١٧/خامساً) منه فقد سبق الحكم بعدم دستوريته بموجب الحكم الصادر بالعدد (٦٢/اتحادية/٢٠١٨) .	٢٠١٨/٦/٣	٢٠١٨/اتحادية/٥٧
إن ما ورد في قانون الموازنة الاتحادية من تأجيل استيفاء الديون الحكومية المترتبة بذمة الفلاحين وعدم تحميل هذه الديون أية فوائد قد شرعت استناداً لصلاحيات مجلس النواب وهي خيار تشريعي ولم تتضمن خرقاً للدستور .	٢٠١٨/٦/٣	٢٠١٨/اتحادية/٨١



إن الطعن بعدم دستورية قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٨٣) لسنة ١٩٩٨ الخاص بأيلولة أسهم شركة الحبانية غير وارد لانتهاؤ تنفيذه كما إن المواد الواردة في قانون هيئة دعاوى الملكية وقانون تعويض المتضررين من النظام السابق لا تخالف أحكام الدستور أيضاً .	٢٠١٨/٦/١١	٢٠١٨/اتحادية/٧٠
إن تشريع المادة (١٢) من قانون التعديل الثالث لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم والإبقاء على دور الوزارات في التخطيط للسياسة العامة جاء خياراً تشريعياً ولا يخالف أحكام الدستور كون المحافظات جزء من النظام الاتحادي .	٢٠١٨/٦/١١	٢٠١٨/اتحادية/٨٠
ان قانون التعديل الثالث لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم وما ورد فيه بشأن استثناء الشركات العامة من توصيف المناصب العليا وآلية ترشيح أصحاب هذه المناصب قد جاء موافقاً للدستور ويشكل خياراً تشريعياً ولا يفقد مجلس المحافظة دوره الرقابي .	٢٠١٨/٦/١١	٢٠١٨/اتحادية/٦٣
إن الطعون الواردة على الجوانب الإجرائية في إصدار قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب وعلى موضوع نفاذه لا تستند إلى سند من الدستور ولا تشكل مخالفة لإحكامه . أما إلغاء نتائج الانتخابات للأصوات التي جاءت بشكل سليم وموافق للقانون بموجب المادة (٣) من القانون فإنه يشكل هدراً لهذه الأصوات ومصادرة لإرادة الناخبين لذا قرر إلغاؤها .	٢٠١٨/٦/٢١	٢٠١٨/اتحادية/١٠٦ و١٠٤ و٩٩



لا يجوز الفصل في موضوع الطعن بعدم دستورية التعديل الوارد في قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب لسبق الفصل فيه بموجب الحكم الصادر بالعدد ٩٩ و١٠٤ و١٠٦ / اتحادية / ٢٠١٨ المتضمن رد الطعون الواردة على الجوانب الإجرائية لإصدار القانون وعدم دستورية إلغاء الأصوات الصحيحة الذي جاءت به المادة (٣) منه ولا يحمل المدعي المصاريف وأتعاب المحاماة لأنه كان محقاً بطلبه حين إقامة الدعوى .	٢٠١٨/٧/١٠	٢٠١٨/اتحادية/١١٩
إن المادة (٤/ثانياً/١) من قانون التعديل الثالث لقانون المحافظات المتعلقة بوجوب موافقة الوزير على تعيين أصحاب المناصب العليا وفق الشروط الواجب توافرها في المرشحين لتلك المناصب وموافقة مجلس الوزراء عليها لا يتعارض مع أحكام الدستور وان ما تضمنته المادة (١١) من القانون بالتزام المحافظة بالسياقات العامة التي يرسمها مجلس الوزراء يستند إلى نص المادة (٨٠) من الدستور .	٢٠١٨/٦/٢٧	٢٠١٨/اتحادية/٦٥
على مجلس النواب اخذ رأي الحكومة عند قيامه بإضافة نصوص على قانون الموازنة العامة الاتحادية إذا كان من شأنها زيادة الأعباء المالية على خزينة الدولة أو المساس بمبدأ الفصل بين السلطات لذا فإن النصوص المتضمنة مصادقة مجلس النواب على الضمانات السيادية وتخصيصه مبالغ لنفقاته الاستثمارية تعد مخالفة للدستور .	٢٠١٨/٧/١٠	٢٠١٨/ اتحادية /٨٣



<p>إن المادتين (٢٦ و ٤٧) من قانون إقامة الأجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ التي أناطت بالمدير العام صلاحية فرض الغرامات فقط لغرض تنظيم أمور تدخل في صميم أعماله (إقامة الأجانب) دون إن تتعدى إلى الحبس أو التوقيف أو الحجز هي لا تخالف أحكام الدستور، أما المادة (٤٥) من القانون ذاته والتي قضت بإبعاد الأجنبي عند صدور حكم بحقه بإحدى العقوبات المنصوص عليها في المادتين (٤١ و ٤٢) فأنها جاءت خياراً تشريعياً ولا مخالفة فيه للدستور .</p>	٢٠١٨/٨/١٢	٢٠١٨/اتحادية/١٥٢
<p>إن تولي عضو مجلس النواب منصباً رسمياً خارج مجلس النواب يستتبعه و بحكم الدستور تقديم استقالته من المجلس ، عليه فأن الفقرة (١) من المادة (١) من قانون استبدال أعضاء مجلس النواب والمادة (١٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب جاءت منسجمة مع أحكام الدستور .</p>	٢٠١٨/٩/٩	٢٠١٨/ اتحادية /٦٨
<p>إن قانون الأحوال الشخصية المطعون فيه بقي سارياً ونافذاً في ظل الدستور الحالي وإذا ما أريد إلغاؤه فأن ذلك يستلزم تدخلاً تشريعياً من مجلس النواب كما إن مبادئ الشريعة الإسلامية تسعى إلى تحقيق العدالة الأسمى بين الزوجين والتي لا تتحقق إلا بتعويض المرأة عما أصابها من ضرر جراء الطلاق التعسفي .</p>	٢٠١٨/٩/٩	١٣٤ وموحدتها ٢٠١٨/اتحادية/١٣٥



إن قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٢٠٠) لسنة ١٩٩١ في الفقرة (ثانياً) منه قد أقر بمبدأ التعويض جراء نزع الملكية وإن هذا يمثل جبراً للضرر المدعى به لمن صودرت أرضه وبيعت .	٢٠١٨/١٠/٩	٢٠١٨/اتحادية/١٠٧
إن قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٩ باستيفاء المهر الموجل مقوماً بالذهب لا يتعارض مع أحكام الشرع والقانون لأنه يؤدي إلى أنصاف المطلقات ويحقق التوازن الاقتصادي بين قيمة العملة عند نشوء الدين وبين استحقاقه ويحقق العدالة التي سعت إليها ثوابت الإسلام وأحكام الدستور .	٢٠١٨/١٠/٩	٢٠١٨/اتحادية/١٥٥
إن مركز المحامي حين إجراء محاكمته انضباطياً أمام مجلس النقابة لا يتشابه مع مركز مواطن يحاكم أمام محكمة جزائية وإن المادة (١١٢) من قانون المحاماة التي تطبق عند خرق احد المحامين للسلوك المهني حين إجراء محاكمته انضباطياً قد راعت خصوصية المحامي وخصوصية الفعل المسند إليه .	٢٠١٨/١١/١٣	٢٠١٨/اتحادية/١٢١
إن ورود أحكام (الخطوة الثالثة - احتساب كوتا النساء) في نظام توزيع مقاعد مجلس النواب رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ كان تطبيقاً سليماً لأحكام المادة (٤٩/رابعاً) من الدستور وإن طلب تعديل الإجراءات الخاصة باحتساب كوتا النساء يخرج النظر فيها عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٨/١١/١٣	٢٠١٨/اتحادية/٩٣



إن قانون تعديل قانون اتحاد الغرف التجارية العراقية لا يتقاطع مع أحكام الدستور لأنه أتاح للكافة الترشح والانتخاب ولم يمنع أي تاجر من الترشح للاتحاد كما لم يمنع احد من المشاركة في الانتخابات وان ذلك يمثل خياراً تشريعياً .	٢٠١٨/١١/١٩	٢٠١٨/اتحادية/١٣٦
إن أحكام الحضانة الواردة في الفقرات (١ و٢ و٤ و٧) من المادة (٥٧) من قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ (المعدل) لا تتعارض مع أحكام الدستور حيث أن الأصل في التشريعات أن توضع لصالح البشرية ودفن الضرر عنها، سيما إذا كانت تخص الصغار منهم ، لأنهم الأولى بالرعاية من مصالح الخصوم مراعية بذلك مصلحة المحضون ودرء الضرر عنه .	٢٠١٨/١٢/٥	٢٠١٨/اتحادية/١٨٩
إن الطعن بعدم دستورية القرارات الصادرة من المحاكم ومن محكمة التمييز الاتحادية بخصوص إبطال قيد عقار وإعادة تسجيله باسم وزارة المالية يكون واجب الرد مادام القضاء قد فصل في الموضوع واكتسب الحكم فيها درجة البتات .	٢٠١٨/١٢/٥	٢٠١٨/اتحادية/٢٠٦
إن الطعن بقانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب غير وارد لسبق الفصل فيه بالحكم الصادر بالعدد (٢٠١٨/١٠٤/٩٩) القاضي برد الطعن على الجوانب الإجرائية في إصدار القانون وعدم دستورية هدر أصوات الناخبين الصحيحة وان الإجراءات التي اتخذها مجلس القضاء الأعلى بخصوص انتخابات الدورة الحالية ٢٠١٨ لها مرجع للطعن .	٢٠١٨/١٢/٥	٢٠١٨/اتحادية/١١٠ نفس المبدأ للاحكام المرقمة ١٠٠ و١٠٣ و١١٢ و١٥٠ /اتحادية/ ٢٠١٨



<p>إن الطعن بقرار مجلس النواب المتخذ بجلسته الاسـتثنائية المؤرخة (٢٠١٨/٥/٢٨) القاضي بإلغاء نتائج الانتخابات في عدة دوائر انتخابية في حالة وجود نسبة (٢٥%) من المخالفات فيها أصبح غير ذي موضوع لسبق الفصل فيه من المحكمة الاتحادية العليا بالحكم الصادر بالعدد (٢٠١٨/٩٩ و١٠٤ و١٠٦/اتحادية/٢٠١٨) القاضي برد الطعن على الجوانب الإجرائية في إصدار القانون وعدم دستورية هدر أصوات الناخبين الصحيحة .</p>	٢٠١٨/١٢/٥	٢٠١٨/ اتحادية /٩٧
<p>لا يجوز النظر في الطعن الوارد على قانون التعديل الثاني لقانون انتخابات مجلس النواب لسبق الفصل فيه بالحكم الصادر بالعدد (٣٢/اتحادية/٢٠١٨) القاضي برد الطعن الوارد على شكلية إصداره وذلك لتحقق النصاب القانوني في جلسة مجلس النواب المنعقدة للتصويت عليه .</p>	٢٠١٨/١٢/٥	٢٠١٨/اتحادية/١٢٢
<p>على مجلس النواب أخذ رأي الحكومة في كل مقترح يرتب أعباء مالية على الخزينة العامة للدولة لذا فأن تخصيص مبلغ من الموازنة العامة الاتحادية بموجب المادة (١٠/ثانياً) من قانون الهيئة العراقية للاعتماد رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٧ يخالف أحكام الدستور .</p>	٢٠١٨/١٢/٩	٢٠١٨/اتحادية/١٥٦



<p>إن المادة (١٧/سابعاً) من قانون مؤسسة الشهداء جاءت خياراً تشريعياً ولا تخالف أحكام الدستور حيث لا يمكن مساواة الطلبة من ذوي الشهداء بغيرهم عند التنافس على المقاعد الدراسية لأن ذوي الشهداء يميزهم عن غيرهم عند التنافس تمتعهم بصفة كان ثمنها دم الشهيد من ذويهم الذي قدمه فداء للوطن وحمائته .</p>	<p>٢٠١٨/١٢/٩</p>	<p>٢٠١٨/اتحادية/١٥٤</p>
<p>أن الخطوة الثالثة من نظام توزيع مقاعد مجلس النواب رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ بجميع فقراتها ومنها الفقرة (٤/ب/٢) المطعون بعدم دستوريتها جاءت تطبيقاً سليماً لنص المادة (٩٩/رابعاً) من الدستور، وكان بإمكان المدعي الطعن بقرار مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أمام مجلس المفوضين ، وأن قرارها يخضع للاستئناف أمام الهيئة القضائية في محكمة التمييز الاتحادية .</p>	<p>٢٠١٨/١٢/٩</p>	<p>٢٠١٨/اتحادية/١٧٩ نفس المبدأ للاحكام ١٨٠ و ١٨١/اتحادية/٢٠١٨</p>
<p>إن الطعن بقرار اللجنة المشكلة بموجب المادة (٩/ثامناً) من قانون مؤسسة الشهداء أمام المحكمة الإدارية العليا جاء خياراً تشريعياً لمجلس النواب وهو حق مارسه المجلس عند إصداره الكثير من التشريعات .</p>	<p>٢٠١٨/١٢/٢٠</p>	<p>٢٠١٨/اتحادية/٢٢٨</p>



<p>أن وضع أحكام في قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨ خاصة (بإحالة رئيس ونائبي الرئيس وأعضاء المجلس إلى التقاعد تحمل خزينة الدولة أعباء مالية ، وان ممارسة حق التقاضي أمام الهيئات القضائية يختص به مدعي الحق والادعاء العام وهيئة النزاهة ولا يختص به أعضاء مجلس النواب ، كما إن الفائز في الانتخابات العامة لا يكتسب صفة النائب إذا تخلف قبل أداء اليمين عن حضور الجلسات، وان وضع مجلس النواب لنظام يحدد الأسبقيات بين الرؤساء في السلطات الاتحادية) وأن كل ذلك يتقاطع مع مبدأ الفصل بين السلطات المنصوص عليه في المادة (٤٧) من الدستور لذا قرر الحكم بعدم دستوريته .</p>	٢٠١٨/١٢/٢٣	٢٠١٨/اتحادية/١٤١/١٤٠
<p>إن قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٣) لسنة (٢٠١٥) من القرارات الإدارية التي رسم لها القانون طريقاً للطعن فيها وهو غير الطعن أمام المحكمة الاتحادية العليا .</p>	٢٠١٨/١٢/٢٣	٢٠١٨/اتحادية/١٨٨
<p>إن قرار رئيس مجلس النواب بحكم السن لم يجعل الجلسة (مفتوحة) دون أجل وإنما جعلها محددة وقرر استئنافها في اليوم التالي ، وهذا ينسجم مع توجه المحكمة الاتحادية العليا بالحكم الصادر بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٠ بالعدد ٥٥/اتحادية/٢٠١٠ ولم يتوفر للمحكمة دليل مادي حول خرق سرية التصويت كما إن الطعن بالسن القانوني لرئيس المجلس غير وارد .</p>	٢٠١٨/١٢/٢٣	٢٠١٨/اتحادية/١٩٤



تفسير دستوري

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
إن الأحكام والقرارات التي تصدرها المحكمة الاتحادية العليا تكون نافذة اعتباراً من تأريخ صدورها ما لم ينص في تلك الأحكام والقرارات على سريان نفاذها من تأريخ محدد في الحكم أو القرار، أو ينص على سريانها على واقعة محددة فيها .	٢٠١٨/٢/١٢	٢٨/اتحادية/٢٠١٨
تلتزم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومجلس النواب بتطبيق أحكام المادة (٥٦/ثانياً) من الدستور وإجراء الانتخابات وفق المدة المحددة فيها وعدم تخطيها أو تحديد موعداً آخر لأجرائها .	٢٠١٨/٢/٢١	٨/اتحادية/٢٠١٨
يختص مجلس النواب بالرقابة على أداء السلطة التنفيذية الاتحادية وان هذا الاختصاص جاء بصورة مطلقة وان هذا الإطلاق يمتد إلى منتسبي السلطة التنفيذية ومنهم رئيس هيئة الاستثمار وأمين بغداد والأمين العام لمجلس الوزراء .	٢٠١٨/٢/٢٥	١٤/اتحادية/٢٠١٨
إن الصلاحية الممنوحة للمدير العام في جهاز المخابرات بموجب المادة (١٦) من أمر سلطة الائتلاف المنحلة رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠٤ بإنهاء استخدام أي عضو في الهيئة متى اعتبر ذلك مفيداً للأمن القومي لم تلغ أو تعدل و تعد نافذة استناداً للمادة (١٣٠) من الدستور .	٢٠١٨/٥/٢	٥٨/اتحادية/٢٠١٨



المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
تمت المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات المرسلّة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والتي أشارت إلى انتهاء الطعون المقدمة إليها من ذوي العلاقة ومصادقة الهيئة القضائية للانتخابات في محكمة التمييز الاتحادية على قرارات المفوضية ، أما الاعتراضات بوجود فعل يجرمه القانون فإن ذلك يتطلب صدور حكم من محكمة جزائية مختصة واكتسابه درجة البتات فيمكن الطعن بعضوية العضو مرتكب الفعل أمام مجلس النواب وفق الفقرة (أولاً) من المادة (٥٢) من الدستور والقرار الذي يصدر من مجلس النواب يكون قابلاً للطعن فيه أمام المحكمة الاتحادية العليا وفق الفقرة (ثانياً) من المادة (٥٢) من الدستور .	٢٠١٨/٨/١٩	٢٠١٨/اتحادية/٥٧



طعون انتخابية

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
إن طلب النائبة (ع) عدم المصادقة على نتائج انتخاب المرشح (خ) ورد سابق لأوانه حيث إن النتائج النهائية لانتخابات مجلس النواب لم ترد إلى المحكمة الاتحادية العليا للمصادقة عليها .	٢٠١٨/٦/٢٥	٢٠١٨/اتحادية/١١٣
إن قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ وفي المادة (٨) منه قد حصر صلاحية البت في المنازعات بين المرشحين بالإدارة الانتخابية لحل المنازعات وهي من تشكيلات المفوضية ، ويكون القرار الذي تصدره في هذه المنازعات قابلاً للطعن به أمام (الهيئة القضائية للانتخابات) المشكلة في محكمة التمييز الاتحادية وان طلب المدعي تخصيص المقعد النيابي المخصص (للكورد الفيليين) في محافظة واسط له يقع خارج اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا .	٢٠١٨/٦/٢٧	٢٠١٨/اتحادية/٨٥
إن طلب عدم التصديق على نتائج الانتخابات التي جرت يوم ٢٠١٨/٥/١٢ لأسباب تتعلق بتزويرها أو حصول خروقات انتخابية تختص به المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وان قرارها يخضع للطعن فيه أمام الهيئة القضائية للانتخابات في محكمة التمييز الاتحادية .	٢٠١٨/٨/١٢	٢٠١٨/اتحادية/١٥٩ نفس المبدأ في القرارات المرقمة (١٢٢ و ١٥٠ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣/اتحادية/٢٠١٨)



سبق أن قررت المحكمة الاتحادية العليا بموجب محضر جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٩ الخاص بالمصادقة على النتائج النهائية للانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب لعام ٢٠١٨ بأن البت بالطلب تختص به المفوضية العليا المستقلة للانتخابات حصراً .	٢٠١٨/٨/١٩	١٦٧/اتحادية/٢٠١٨ نفس المبدأ في الاحكام المرقمة ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٧/اتحادية/٢٠١٨
إن المحكمة الاتحادية العليا غير مختصة في النظر بدستورية الكتاب الصادر من الأمانة العامة لمجلس النواب ، كما إن طلب عدم المصادقة على عضوية المرشح المطعون بترشيحه غير وارد لان المحكمة الاتحادية العليا صادقت على النتائج النهائية لمجلس النواب ، وبالإمكان الطعن بعضويته وفق المادة (٥٢) من الدستور .	٢٠١٨/١٠/٩	١٧٠/اتحادية/٢٠١٨
إن الطعن بقرار مجلس المفوضين وطلب عدم المصادقة على فوز احد المرشحين واعتبار المدعي هو الفائز بعد إن صادقت المحكمة الاتحادية العليا على نتائج الانتخابات أصبح النظر فيه غير ذي موضوع وبإمكان المدعي الطعن وفق المادة (٥٢) من الدستور.	٢٠١٨/١١/١٣	١٦٩/اتحادية/٢٠١٨ نفس المبدأ في الحكم ١٧٤/اتحادية/٢٠١٨
إن طلب إعادة احتساب صناديق الاقتراع وطلب إبطال فوز المرشحة المعترض عليها يخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا بعد إن صادقت على نتائج الانتخابات وبإمكان المدعية الاعتراض أمام مجلس النواب وفق المادة (٥٢) من الدستور .	٢٠١٨/١١/٢١	١٧٨/اتحادية/٢٠١٨



<p>إن طعن المدعية بقرار مجلس المفوضين بإعلان نتائج الانتخابات وطلب عدم المصادقة على فوز مرشح ما يخرج النظر فيها عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا بعد مصادقتها على نتائج الانتخابات وبإمكان المدعي سلوك طريق الطعن المنصوص عليه في المادة (٥٢) من الدستور أمام مجلس النواب .</p>	٢٠١٨/١١/٢١	١٧٣/اتحادية/٢٠١٨ نفس المبدأ للأحكام /١٨٥/١٨٤/١٧٦/ اتحادية/٢٠١٨
<p>إن اعتراض المدعية على نتائج انتخابات محافظة نينوى ومطالبتها بالمقعد التي تدعي حرمانها منه لا تختص به المحكمة خاصة بعد مصادقة المحكمة الاتحادية العليا على نتائج الانتخابات وكان بإمكانها الطعن بقرار المفوضية والاعتراض وفق المادة (٥٢) من الدستور أمام مجلس النواب .</p>	٢٠١٨/١١/٢١	١٧٥/اتحادية/٢٠١٨
<p>أن قرارات الهيئة القضائية للانتخابات في محكمة التمييز الاتحادية نهائية ولا تقبل الطعن بأي شكل من الأشكال استناداً إلى المادة (٨/سابعاً) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ ، وإن طعن المدعي أمام المحكمة الاتحادية العليا بالقرار الصادر من مجلس المفوضين بحرمانه من المقعد الذي فاز به في الانتخابات فاقداً لسنده القانوني .</p>	٢٠١٨/١٢/٥	٢٠٨/اتحادية/٢٠١٨



اختصاص مارسته المحكمة الاتحادية العليا بموجب المادة (٩٣/ثامناً) من الدستور

رقم القرار	تاريخه	المبدأ
٢٠١٨/اتحادية/٢٢٦	٢٠١٨/١٢/٢٠	تكون محكمة تحقيق نينوى المختصة بقضايا النزاهة هي المحكمة المختصة بالنظر في القضية التحقيقية الواقعة في ناحية زمار ضمن قضاء سنجار التابعة لمحكمة استئناف نينوى الاتحادية وليس محكمة تحقيق دهوك .

خصومة

رقم القرار	تاريخه	المبدأ
٢٠١٧/اتحادية/١٤٥	٢٠١٨/٢/١٢	لا تصلح مخاصمة المدعى عليهما بطلب الحكم بعدم دستورية قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٢٥١) لسنة ١٩٨٦ لأنهما ليسا من اصدر القرار موضوع الطعن ، ولا من حل محله قانوناً لذا تكون الخصومة غير موجهة .
٢٠١٨/اتحادية/٨٦	٢٠١٨/٥/٢٧	إن القضاء لا يخاصم ولا يعد خصماً في وقائع ينسب صدورها إلى الغير ولأن الموضوع يخص مفوضية الانتخابات وهي صاحبة الشأن فيه ، وإن قراراتها تخضع للطعن بها أمام جهة قضائية غير المحكمة الاتحادية العليا لذا تكون الخصومة في الدعوى غير متوجهة .



لا يصلح رئيس هيئة السياحة خصماً في دعوى الطعن بنص المادة (٣١/ثانياً) من قانون هيئة السياحة الخاص بتسجيل فندق بابل بأسم الهيئة لذا تكون الخصومة غير متوجهة .	٢٠١٨/٩/٩	٢٠١٨/اتحادية/٨٩
إن مدير عام شركة النقل الخاص لا يصلح خصماً في دعوى الطعن بقرار مجلس الوزراء ومكتب القائد العام للقوات المسلحة بخصوص إقامة مرافق سياحية في ساحة عباس بن فرناس والتي هي من القرارات الإدارية التي رسم القانون طريقاً للطعن فيها .	٢٠١٨/١٠/٩	٢٠١٨/اتحاديه/١٤٨
لا يصلح وزير المالية/إضافة لوظيفته خصماً في دعوى الطعن بعدم دستورية بعض الفقرات من المادة (٢٠) والمادة (١٥) من قانون ضريبة العقار رقم (١٦٢) لسنة ١٩٥٩ لأنه لا يملك حق التشريع .	٢٠١٨/١٢/١٩	٢٠١٨/اتحادية/١٥٣



الطعن وفق قانون المحافظات

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
ليس للمحافظ إن يطلب من المحكمة الاتحادية العليا بيان الرأي بشأن موضوع يشكل منازعة بينه وبين مجلس المحافظة حيث إن ذلك يتطلب إقامة دعوى وفقاً للقانون للفصل فيها .	٢٠١٨/٢/٤	٢٥/اتحادية/٢٠١٨
إن الطعن بعدم دستورية قرار مجلس محافظة كركوك القاضي برفع علم إقليم كردستان على المباني الرسمية كافة لا تختص به المحكمة الاتحادية العليا لأنه من القرارات الإدارية التي رسم القانون طريقاً للطعن فيها .	٢٠١٨/٢/٥	٦٤/وموحدتها ٧٥/اتحادية/٢٠١٧
إن المحافظ هو رئيس الوحدة الإدارية وله إدارة عقارات الدولة وفقاً للقانون ولا يحتاج ذلك لتحويل من مجلس المحافظة ، وان ذهاب مجلس محافظة ميسان في قرارها المرقم (٤٨) لسنة ٢٠١٧ بإلزام المحافظ بعدم المطالبة ببدل إشغال عقارات الدولة وإشغالها مجاناً مخالف لأحكام الدستور .	٢٠١٨/٥/٦	٢٣/اتحادية/٢٠١٨
إن قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم قد حدد اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا على سبيل الحصر في المادة (٣١/حادي عشر/٣) وليس من بينها النظر في طلب إلغاء قرار مجلس المحافظة بعدم الموافقة على عرض المستثمر في مجال قطاع الكهرباء .	٢٠١٨/٥/١٥	١٣١/اتحادية/٢٠١٧



متفرقة

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
يشترط النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا إن يقدم الطلب بتوقيع الوزير أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة كما إن طلب إصدار أمر بشأن إعادة المبالغ المستقطعة من الموظفين يشكل منازعة يلزم إن تقدم بدعوى .	٢٠١٨/١/٢٥	٢٠١٨/اتحادية/١٣
إن تشخيص الأراضي المتنازع عليها تختص به اللجنة المشكلة وفقاً للمادة (١٤٠) من الدستور وإن المعيار في تحديدها هو الوارد في المادة (٥٣/أ) من قانون إدارة الدولة للمرحلة العراقية الانتقالية .	٢٠١٨/٣/١١	٢٠١٨/اتحادية/٤٣
إن الطعن المقدم من قاضي بعدم دستورية مواد في قانون ما ، دون إن تكون أمامه دعوى منظورة تتعلق بالقانون المطعون فيه محكوم بالرد لعدم استيفاءه الشكليات المنصوص عليها في المادة (٣) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ .	٢٠١٨/٤/٣	٢٠١٨/اتحادية/٥٠ نفس المبدأ في القرار المرقم ٢٠١٨/اتحادية/٦٠
إن طلب البت في دستورية وقانونية محافظة حلبجة يشكل منازعة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم وإن الفصل في ذلك يتطلب إقامة دعوى أمام المحكمة الاتحادية العليا وفقاً للمادة (٩٣/خامساً) من الدستور .	٢٠١٨/٤/٣	٢٠١٨/اتحادية/٥٥
لا يعد الشخص الطبيعي بذاته شرطاً لازماً لقيام الشخصية المعنوية وإن مجلس النواب هو شخص معنوي وإن رئيسه هو من يمثله فلا تزول هذه الشخصية المعنوية عن مجلس النواب بتغير من يمثله .	٢٠١٨/٧/٢٥	٢٠١٨/اتحادية/١٤٦



إن قرار محكمة الأحوال الشخصية في القرنة برفض الدفع الدستوري بالمادة (٤٠) من قانون الأحوال الشخصية بعد تكليف المدعي بتقديمه بدعوى جاء موافقاً للقانون .	٢٠١٨/٨/٢٠	٢٠١٨/اتحادية/١٦٨
إن الضوابط الخاصة بمعايير التأهيل والترسية للعطاءات الحكومية والتعليمات الصادرة بموجبها تعد خيارات فنية إدارية حدد القانون طريقاً للطعن فيها ، أما بصدد قرار رئيس جهة التعاقد رفض التوصية فان ذلك من القرارات الإدارية التي لا تختص المحكمة الاتحادية العليا بنظرها .	٢٠١٨/١٠/٩	٢٠١٨ / اتحادية / ٨٧
إن قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٢٠) لسنة ١٩٩٤ أصبح ملغياً من تأريخ صدور الحكم من المحكمة الاتحادية العليا في الدعوى المرقمة (٥٧/اتحادية/٢٠١٧) في ٢٠١٧/٨/٣ وانه يسري من تاريخ نفاذه وان استحصال المبالغ المستحوذة عليها من المحكومين يمكن استعادتها بالطرق التنفيذية والقانونية .	٢٠١٨/١٠/٩	٢٠١٨/اتحادية/١٩٧

استجواب الوزير ومن بدرجته

المبدأ	تاريخه	رقم القرار
إن حضور الوزير المستجوب أمام مجلس النواب التزام دستوري واجب التنفيذ ما دامت هناك دعوة استكملت أسبابها الشكلية ، وان تقدير ما اسند للمدعي (وزير النقل) من وقائع يعود تقديره لأعضاء مجلس النواب من خلال طرح تلك الوقائع وأسانيدها وجواب الوزير عنها .	٢٠١٨/٢/٢٦	٢٠١٧/اتحادية/١٣٥